عام في زنزانة إنفرادية

● المختفون قسريا 8

عبدالباري طاهر يكتب عن الصحافي والنقابي محمد علي قاسم

■ اعتقالات الثمانيات الأكثر دموية وضراوة

■ عندما وضع الإسلام السياسي في مواجهة الملاحدة

■ العائد من الموت... يبصم على حكم إعدامه!

■ خالد سلمان يشكر المستبدين

المسدد

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 10 رجب 1428هـ الموافق 25 يوليو 2007 العدد (113) Wed. 10/7/1428 - 25 July 2007 50 ريالاً 16 صفحة

المرشدي يعلن وفاة الأغنية الوطنية

في العام 2002 قدم الفنان محمد مرشد ناجي لندوة مجمع الموسيقى العربية بالبحرين، بحثاً يثبت فيه أن منشأ الموشح النغمي في الغناء العربي هو اليمن. أحدث البحث وقتها موجة من الجدل امتدت من الخليج إلى المحيط، لكنها لم تمر على اليمن.

عندما سألته المذيعة مايسة ردمان في برنامج مباشر بثته الفضائية اليمنية في فترة لاحقة من ندوة البحرين،

التتمة في الصفحة 4

الخيواني طليقاً بعد 31 يوماً في الحبس الإحتياطي

أيدت الشعبة الاستئنافية في المحكمة الجزائية المتخصصة أمس قرار الإفراج عن الزميل عبدالكريم الخيواني، الصادر من المحكمة الإبتدائية الأربعاء الماضي.

وكانت النيابة الجزائية برئاسة سعيد العاقل استأنفت قرار الإفراج، فور صدوره، لكنها ما لبثت أن أفرجت عن الخيواني بضمانة تجارية مساء السبت الماضي، قبل أن تتمسك باستئنافها لاحقاً، وتتقدم إلى الشعبة الاستئنافية بمذكرة بأسباب الاستئناف.

وسببت النيابة استئنافها بعدم حجية التقرير الطبي عن حالة الزميل الخيواني، لأن المحكمة الإبتدائية لم تتأكد من سلامة التقرير، كما «لم تعرض المتهم على طبيب المنشأة «العقابية» التي هو مودع فيها».

ولفتت مذكرة النيابة إلى أن قرار

التتمة في الصفحة 4

المشغل الثالث لخدمة الاتصالات (GSM) بين قاعات الفنادق والمحاكم

■ بشير السيد

من المرجح أن تشهد صالة «الأوديتوريوم» في فندق موفمبيك بصنعاء ظهر اليوم، تدافعاً ملفتاً من رجال الصحافة والمهتمين، لحضور المؤتمر الصحفي الذي تنظمه شركة «هتس يونيتل» المشغل الثالث لخدمة الاتصالات (GSM) بمناسبة إطلاق خطة عمل الشركة، وبرعاية وزير الاتصالات وتقنية المعلومات.

بيد أن الصورة لم تكتمل بعد، فمن المقرر أن يمثل محامي «هتس يونيتل» السبت القادم أمام القضاء التجاري لتقديم تظلم الشركة من أمر المحكمة التجارية الابتدائية بالأمانة القاضي بإلزام وزارة الاتصالات إيقاف أي إجراءات خارج سياق بنود اتفاقية ترخيص الممنوح لـ«يونيتل» الشركة اليمنية المتحدة لخدمة الاتصالات المحدودة المبرم أواخر يونيو 2005.

كما يتوقع أن توجه اسئلة لمسؤولو «هتس» ووزير الاتصالات في المؤتمر الصحفي حول قانونية نقل ملكية اتفاقية الترخيص من «يونيتل» إلى «هتس يونيتل» بالإضافة إلى مبررات وزير الاتصالات بعدم التزامه بأمر القضاء.

وكانت المحكمة الإبتدائية في أمانة العاصمة أصدرت أواخر الشهر الفائت أمراً على عريضة تقدم به الشريك الأول في «يونيتل»، سلمان المشدلي، يقضي في الفقرة الأولى بإلزام وزارة الاتصالات بإيقاف كافة الاجراءات

التتمة في الصفحة 4

القباطي: تقرير اللجنة تجاهل 60 الف متقاعد واكتفى بعدد محدود منهم

أوصى تقرير برلماني بإلزام الحكومة بمعالجة أوضاع كافة المتقاعدين العسكريين والأمنيين، وفقا لما توصلت إليه اللجنة الفنية بوزارة الدفاع مع اللجنة الفنية بوزارة الخدمة المدنية والتأمينات والمتضمن منح المتقاعدين الذين معاشاتهم دون الحد الأدنى للأجور والمرتبات الفارق المكمل إلى العشرين ألف ريال أو 50% من صافي الزيادة التي منحت لنظرائهم بالقوى العاملة أيهما أفضل للمتقاعد على مستوى كل رتبة، وكذا منح المتقاعدين الذين تزيد معاشاتهم عن الحد الأدنى للأجور والمرتبات 50% من صافي الزيادة التي منحت لنظرائهم بالقوى العاملة على مستوى كل رتبة، على أن يبدأ تنفيذ ذلك من شهر يوليو 2007.

التقرير المقدم من لجنتي الدفاع والأمن، والقوى العاملة، أشار إلى مراحل مرت بها قضية المتقاعدين ملفتة في هذا الجانب إلى أن الزيادة المترتبة على تطبيق قانون الأجور والمرتبات وقانون المعاشات والمكافآت وتعديلاته التي تم تنفيذها بعد صدور القانون تمثلت في منح من

التتمة في الصفحة 4

شيطان التفاصيل يلاحق آمال السلام في صعدة

■ محمد الغباري

لم ينته أمل السلام بتاتاً في محافظة صعدة بإنسحاب الفريق القطري المشارك في اللجنة المكلفة بالإشراف على تنفيذ بنود اتفاق وقف إطلاق النار بين قوات الجيش وأتباع الحوثي، إذ أن ما أنجز يتعدى نسبة التسعين في المائة من المشكلة.

شيطان التفاصيل كان متربصاً بالاتفاق الذي أُبرم برعاية قطرية، بعد مواجهات متقطعة دامت نحو أربعة أعوام. لكن غياب الرغبة الكاملة في إنهاء الحرب المدمرة عبر اتفاق مصالحة عزز من حضوره وقوته. وعلى مدى أكثر من شهر حققت اللجنة تقدماً ملحوظاً في تنفيذ البند الرئيسي في الاتفاق، والخاص بنزول أتباع الحوثي من مواقعهم، وتسليم أسلحتهم للدولة؛ إذ أن نحو 86٪ من تلك المواقع باتت الآن في قبضة الجيش النظامي، وأصبح من الممكن القول أن الدولة تبسط سيطرتها على كل المرافق في المحافظة.

الرغبة الواضحة للرئيس علي عبدالله صالح في إنجاح الاتفاق، وعدم السماح بتجدد المواجهات، قوبلت برغبة مماثلة من عبدالملك الحوثي، قائد المسلحين الموالين له ولوالده. وظهر أن بعض التفاصيل ما تزال قادرة على مقاومة هذه الرغبات، مسنودة بحنق بعض القادة العسكريين وأطراف

التتمة في الصفحة 4

إب.. مليارات أبكت الطلبة، وأبهجت حديقة المحافظ

■ غمدان اليوسفي

"تنسيق حديقة منزل محافظ إب كلفت 10 ملايين ريال".. فقط..

كان الدكتور منصور الزنداني، عضو مجلس النواب، يقولها في البرلمان، بينما كان يشعر بأن أشخاصا خارج القاعة يقولون له وللعامة من الناس: "موتوا بغيضكم!" أو "بجوعكم!". لا فرق..

ربما جُلبت أشجار الحديقة من "حدائق بابل المعلقة"، التي لم يعد يعرفها أحد.

لن يأبه أحد لهذا. فمليارات تاهت بين حشائش المحافظة التي توشك أن تصبح "إب الجرداء".

ناقش البرلمان هذا الأسبوع تقرير لجنة الخدمات الخاص بالنزول الميداني إلى محافظة إب، وأورد فضائح كافية لإقالة جميع المسؤولين، من المحافظ ووزير الأشغال، إلى أصغر أمين صندوق.

وزير الأشغال عمر الكرشمي، كان يتحاشى الحديث عن مواصفات

التتمة في الصفحة 4

عام في زنزانة إنفرادية

■ جلال الشرعبي

«علي الكردي»، المكنى بـ«أبو إسرائيل» له تجربة جديرة بالمتابعة: جهاده في افغانستان، لقاءاته بالزعيم الشيشاني «خطاب» والشيخ اسامة بن لادن، وتجربته الطويلة مع سجون الأمن السياسي في اليمن، وطرق التعذيب التي تستخدم ضد الجهاديين العائدين من افغانستان أو الذين يتم اعتقالهم عقب أي تفجيرات أو استهداف للأجانب.

بدأت رحلة «أبو إسرائيل» المولود في مدينة عدن نهاية ستينات القرن العشرين مع العسكري في العام 1986 عندما التحق بالقوات الجوية، لكنه ما لبث أن تركها بعد أشهر بسبب عدم حريته في الصلاة واتجه بعدها إلى التجنيد الاجباري، وقد كان حبه للتدريب يدفعه لقضاء معظم وقته في التدريب على الأسلحة بأنواعها كمن يجهز نفسه لمعركة قادمة.

تعلم المدفعية وأسلحة الدفاع والوقاية من الاسلحة الكيماوية. لكن نشاطه الدعوي وتوجهه الإسلامي الواضح دفع به إلى السجن في النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين بتهمة الانتماء لتنظيم الإخوان المسلمين والعمالة للنظام الحاكم في اليمن الشمالي آنذاك، واستمر في السجن ستة أشهر.

ومع بداية نهاية العام 1989 انتقل «أبو اسرائيل» من عدن إلى صنعاء، ومن هناك بدأ بأول رحلة خارجية للجهاد في افغانستان.

وفي مطلع يناير من العام 1990 استقل علي الكردي الطائرة من صنعاء إلى باكستان ثم إلى افغانستان. يقول ابو اسرائيل: «التحقت بمعسكر الفاروق في افغانستان (بيشاور) وفي بيت الأنصار الذي كان يتجمع فيه المجاهدون سنحت لي الفرصة التعرف على ا لعديد من قيادات المجاهدين».

ويتابع: «التقيت المجاهد خطَّاب ومعه تدربت على الدبابات وعلى المدفعية ومضاد الطيران والتفجير عن بُعد».

يصف أبو إسرائيل خطَّاب ويبدي إعجابه الواضح به كمجاهد شجاع كان قائداً للسرية الأولى التي كانت غالباً محل افتخار جميع المجاهدين الذين يتمنون الانضمام إليها، وكيف أن يمنياً كان ضمن هذه السرية محل غبط المجاهدين اليمنيين، هو حكيم اليمن من محافظة الحديدة.

■ ضرب بكابلات 16ملم، على الأيدي والقدمين والعيون حتى يسيل الدم من الأنف والفم

يقول الكردي: «كان خطَّاب مندفعاً للتعلم والتدريب على كل سلاح جديد مع سريته الأولى التي كانت تلبس الثياب الجديدة دائماً وتتطيب بالعطر والبخور استعداداً لنيل الشهادة في أي وقت وحين.

وبسبب خبرته في السلاح تدرج علي الكردي في المسؤولية ليصبح مسؤولاً للتدريب. «كنت أستقبل مجاهدين من اثيوبيا وجيبوتي وأقوم بتدريبهم إضافة إلى آخرين عرب في بيت الأنصار (بيشاور)».

وكانت السرية المطلقة تسود التعامل مع المجاهدين حيث لكل مجاهد اسم آخر. «كانت الخطوط الجوية السعودية تتحمل 75٪ من قيمة التذكرة للمجاهدين، لكن التعليمات كانت بعدم الموافقة على السفر بهذا العرض حيث تكون بذلك بيانات المجاهدين قد انكشفت للأجهزة الأمنية و يسهل بعدها ملاحقة المجاهدين خصوصاً السعوديين واليمنيين».

ويتابع: «كانت آلة التصوير والتعرف بالاسم تعتبر كبيرة من الكبائر».

شارك أبو اسرائيل في جبهات القتال بضراوة خلال عامين قضاهما في افغانستان حتى كان سقوط نظام نجيب الله ليعود في يوليو 1992 إلى اليمن ليبدأ رحلة جديدة مع الاعتقالات.

يقول: «اعتقلت في ديسمبر من العام 1992 وحتى 7 يوليو 1994».

أي سنتان في افغانستان تقابلهما سنتان في السجون اليمنية، وربما كانت حرب صيف 1994 منقذاً له من الاستمرار مدة أطول.

لاحقت تهم السلطات الأمنية علي الكردي مراراً. «حكم عليَّ بالإعدام مع 15 آخرين من المجاهدين بتهم لا أعرف عنها شيئاً».

كانت تهم «ابو إسرائيل» تشكيل عصابة مسلحة والقيام بأعمال تستهدف تفجير فندق عدن وجولد مور.

تواصلت رحلة الاعتقال من جديد في العام 2001. كان تفجير المدمرة الأمريكية (يو. إس. إس. كول) مدعاة لاعتقال «ابو اسرائيل» (أعتقل من مارس- اغسطس2001) دون أن يعرض على محكمة أو نيابة، ومن يناير 2005 2007- أعتقل في سجن الأمن السياسي بصنعاء بتهمة انتمائه لمجموعة الزرقاوي، ومحاولة قتل امريكيين وعملاء لهم في اليمن وتشكيل عصابة مسلحة.

يقول ابو اسرائيل لـ«النداء»: «لم أعرف شيئاً عن هذه التهم وقد كنت في زنزانة انفرادية وكان حديثي ومعرفتي بالسجناء من تحت الزنازن».

خرج بعد عامين من السجن براءة، لكن تعذيباً نفسياً وجسدياً لحق به.

يقول: «كان هناك ضرب بكابلات 16ملم، والضرب بالأيدي والقدمين والضرب على العيون حتى يسيل الدم من الأنف والفم والاعتداء بالسب وسرقة الأكل الذي يأتي للسجناء من أسرهم».

ويتابع: «حدثت عمليات مداهمة لمنزل أخي ومنزلي في عدن وتم أخذ أغراض عديدة لي وأجهزة الكترونية فيما كنت أنا لمدة عام في زنزانة انفرادية».

كان علي الكردي وغيره بالعشرات قد خرجوا من السجن وبعضهم التقى الرئيس علي عبدالله صالح الذي وعدهم بترتيب أوضاعهم واعطائهم مبالغ مالية للزواج والحياة وتوفير وظائف لهم تضمن استقرارهم.

لقد كان اعتقال «ابو اسرائيل» باستمرار مدعاة لجلب المصائب عليه واسرته، لقد انفصل عن زوجته التي أنجب منها ابنته الوحيدة. لكنه الآن مقدم على زواج جديد ويسعى لترتيب حياة مستقرة بعيداً عن حياة الزنازن الانفرادية.

● الكردي حاملاً المصحف في المحكمة الجزائية المتخصصة

بعد الأحداث التي أعقبت مباراة حسان.. الكرة في ملعب السياسة

■ أبين - صالح علي

شهرين أو يزيدان قليلاً، كانت أبين مسرحاً لكثير من الأحداث، جعلتها في صدارة اهتمام الأوساط السياسية والإعلامية، طوال المدة تلك.

ومع سير الأوضاع خلال الأيام القليلة الماضية بإتجاه العودة إلى التهدئة، كانت أحداث الجمعة الأخيرة بمثابة الصدمة، أحداث جاءت نتاج سوء التقديرات لحساسية الوضع الذي تعيشه أبين، حتى بعد تلاشي إعصار أحداث السبعين اليوم الماضية.

فجمر الاحتقان الذي ما زال يسكن ثنايا رماد الهدوء النسبي الذي تشهده أجواء المحافظة، ينذر بانتكاس الأوضاع في أية لحظة.

لكن لم يكن في الحسبان أن الانتكاسة قد تخرج من مدرجات الملعب الرياضي. خصوصاً وأن هناك انطباعاً سائداً لدى السياسيين أن رواد مدرجات الملاعب في مجملهم، هم من الذين لا يأبهون للسياسة.

فجمهور «حسان»، الفريق الذي يمثل أبين في دوري الأضواء، كان يرى أن الحلم بالفوز ببطولة الدوري ما زال متاحاً، رغم ما يراه أن جهات تسعى لعرقلة حسان، بهدف إفساح المجال لأهلي صنعاء.

هذا الاعتقاد جاء بعد عرقلة مخصصات نادي حسان والمماطلة في صرفها، تلك المخصصات الممنوحة له من صندوق النشء؛ خصوصاً وأن تلك المخصصات هي مصدر حسان الوحيد مالياً، وبعد صرف مستحقات كافة أندية المحافظات الأخرى.

دخل الجمهور ليلتها مسكوناً بهاجس المؤامرة على ناديه، ليكتشف أن حكم المباراة ومراقبها أيضاً من صنعاء، وبحسب فنيين بكرة القدم أن الحكم قد تجنى على حسان بعدم احتسابه ضربتي جزاء.

الشكل أصبح يقيناً الآن، هكذا رأى جمهور حسان. يقين لم ينقصه إلا ذلك الإشتباك الذي حصل بين أحد أفراد الأمن ومشجع من جمهور حسان، كي يغرق الملعب بطوفان غضب، بجمهور أدرك أن الحلم بالفوز بالبطولة الذي انتظره طويلاً، قد طار فجأة. الأمن الذي يبدو أنه قد تنبه لحساسية الأوضاع بعد ثورة الغضب التي اجتاحت الملعب، حاول تعزيز القوة المتواجدة بمزيد من الأفراد والأطقم العسكرية، خصوصاً بعد استمرار ثورة المشجعين حتى خارج الملعب. قوات الأمن استمرت بمرافقة الغاضبين بهدف تفريقهم، زادت الطين بلة، فإطلاق الرصاص بكثافة ومسيلات الدموع زاد من تأجيج الموقف.

سار الجمهور الغاضب باتجاه الشارع الرئيسي لمدينة زنجبار. عاصمة المحافظة، واستمرت ملاحقة قوات الأمن له.

لكنها لم تمنعهم من الهتافات التي رددوها، ولم تحم المحلات التجارية والباعة على الرصيف من عبث المحتجين، فقد استهدفت بعض المحلات التجارية والسيارات، وتم العبث ببضائع باعة الرصيف ونهب بعضها أيضاً.

ما نستطيع الجزم فيه أن الغضب الذي شهدته الجمعة في العاصمة زنجبار كان عفوياً، لا يختلف عن شغب الملاعب الذي قد يحدث في أي مكان وزمان. ولكن ما غير مجرى هذا الشغب كان الوضع الاستثنائي للأجواء العامة في المحافظة.

فالشعارات التي رددها المحتجون ضد وحدة الوطن وضد الرئيس، كانت ردة فعل على ما جرى في المباراة. وما كان يعتقده الجمهور المحتج الذي رأى أن فريقه قد استهدف وأبعد عن بطولة الدوري بمؤامرة، بالإضافة إلى تأثر الجمهور المحتج بأجواء الاحتقان التي تشهدها المحافظة جراء الأحداث السابقة.

المظاهرة الاحتجاجية تلك أبرزت ظاهرة جديرة بالاهتمام والبحث، وتكشف قضية غاية في الخطورة، فالمحتجون في مجملهم، إن لم يكن جميعهم، هم من أبناء التسعينات، أي: جيل 22 مايو 1990م وما بعد، الذين لم يعيشوا زمن التشطير ولاتربطهم صلة من أي نوع، بزمن ما قبل الوحدة.

السؤال الذي نحن في حاجة للإجابة عليه هو: من أين جاءت هذه النزعة لأبناء جيل الوحدة؟

الجيل الذي لا يعرف عن التشطير إلا من حكايات الآباء ومن بعض دروس القراءة.

لقد أثبتت هذه الظاهرة للشباب المحتج أننا قد فشلنا في خلق ثقافة تكرس قيم الوحدة في وجدان الأجيال الجديدة، فشلنا في ذلك كما فشلنا حتى في توحيد المعاناة، فمعاناة المواطن في كافة محافظات الوطن واحدة في مختلف جوانب الحياة، إلا أننا نلحظ أن هناك انقساماً حتى في الإحساس بالمعاناة.

ما جاءت به مظاهرة الجمعة يدعونا للوقوف بشجاعة لمواجهة حقيقة، قد لا نحب الاعتراف بوجودها، لكن لم يعد تجاهلها هو الحل؛ فالظاهرة جديرة بالبحث والدراسة لتشخيص الأسباب ومعرفة إخفاقاتنا التي كنا في غفلة عنها طوال سبعة عشر عاماً.

● من مهرجان اعتصام المتقاعدين في أبين

إنقاذ الوحدة بالتفكير في أزمتها

احتقان الجنوب يُعيد اختبار المسلمات الوطنية!

ماجد المذحجي
maged231@yahoo.com

سابقاً كان امتياز "الوحدة" بالنسبة لليمنيين أنها مُجردة ولم تخضع للاختبار. كانت شعاراً مهيمناً يكثف احتياجاً عاطفياً عاماً، وجاذبيته تستمد من كونه مشتهَياً وغير متحقق!

لقد أنتجت "الوحدة اليمنية" كفكرة حيوية ومهيمنة في التاريخ اليمني الحديث، ضمن سياق الأفكار "القومية" التي عصفت بالعالم العربي منذ أربعينات القرن الماضي، وتشكلت تحت ضغط فكرة الاندماجات والتكتلات التي ميزت العالم بأكمله في تلك الفترة. لم تكن الغاية "يمنية" في ذاتها؛ بمعنى أن تكون الوحدة بين المكونات اليمنية هي السقف و"الأمل كله"، بل كانت "العتبة" فقط باتجاه الوحدة العربية، كما تؤكد معظم النصوص الإيديولوجية والسياسية اليمنية. ذلك الطموح (الاندماجي القومي الشامل) بالطبع تم خفضه بعد بدء تعثر الفكرة القومية، عقب فشل التجربة المصرية السورية وهزيمة حزيران. (رغم الاحتفاظ بهذا الطموح ضمن النصوص العامة وبشكل مجرد وشعاراتي)، وتم الاكتفاء بالإطار الوطني للوحدة، وتغذيته ضمن مستوى تعويضي لليقين الصامت باستحالة تحقق التوحد القومي (بدرجة أقل، كان التأكيد على التوحد الوطني لحماية الإمكانية "الرمزية" على الوحدة العربية، وعدم استحالتها عبر تقديم نموذج يمني)، وبذلك صارت العتبة سقفاً!

دخلت الوحدة لاحقاً في معلب "المزاودة" على الوطنية بين القوى السياسية المختلفة؛ خصوصاً وأنها تتيح ابتزازاً للجماهير الذين أنشأوا علاقة عاطفية حادة معها، وبدأت تهيمن كمطلبية لهم في مواجهة "السياسيين" الذين احتموا بها، وصعدوها للواجهة باستمرار، لتجنب المطلبيات التنموية بالأساس، أو أي شكل من أشكال المساءلة العامة لهم. يمكن فهم ذلك بالتالي: في المعتاد، وعقب الصراعات المسلحة التي حدثت بين الشطرين الشمالي والجنوبي سابقاً، كان يتم توقيع اتفاقية تتعلق بمشروع الوحدة بينهما. الأمر كان أشبه بجرعة "بنج" للعموم، تخدر أي سؤال حول الضريبة الفادحة التي خلّفها النزاع العسكري بين النظامين!

عقب تحقق الوحدة اليمنية وقيام الدولة الجديدة، أحيل الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي، الذي ميز العهد الجديد إلى امتياز الوحدة فقط، وكنتيجة فورية لها بالضرورة، لم يكن له أن يكون دونها! وعلى الرغم أن في ذلك شيئاً من الصحة، إلا أن السياق الذي تم فيه التأكيد على إيجابية الجملة السابقة كان إيديولوجياً "فرصاً"، ويتجاهل أن أحد دوافع التحول الجديد، مثلاً، هو إنتاج توازنات بين الشريكين اللدودين (المؤتمر والاشتراكي)، ولحماية ومنح الشرعية للقوى والتحالفات التي أقاموها أو ساندوها قبل الوحدة، كل لدى الآخر؛ وبالتالي فإن الأمر ليس خيراً كله!

في مستوى آخر، كان السياق السلمي الذي أنجزت الوحدة "الاندماجية" فيه عام 90، مُعلقاً لـ "خيرية" الوحدة أيضاً. وقسر الشريك السابق دموياً على الوحدة في صيف 1994 كان مُبرراً بها أيضاً! كانت تلك مقدمة ضرورية تفصح بالضرورة عن التناقضات التي يؤدي لها الاستثمار السياسي "الرديء" لفكرة الوحدة، وتكثيف الخلاص بها، بعد أن بدأت تختبر في الواقع وتخضع لمشاكله. ولم يعد يُكتفى الاحتفاء بتحققها، لتوهم إنجاز التنمية أو إنشاء المواطنة المتساوية!

تبدت واحدة من أهم المشاكل التي رافقت الوحدة بصيغتها الاندماجية أنها أهملت "إحساس" الأفراد والمناطق اليمنية بكيانيّتهم، وأنتج التأكيد الدموي اللاحق تغذية لكيانية جهة (شمالية)، وزعزعة لكيانية جهة أخرى (جنوبية). إن التأكيد على المكان كهوية، هو أحد مستويات التعريف المتعاقد عليها ضمن الجغرافيا اليمنية، وهي معطىً مهم يتم من خلاله تمييز الفرد إيجابياً، أو استضعافه؛ كونها أصبحت عنصراً أساسياً في تقييم مستوى القوى المضافة له. ذلك باعتبار المكان مستوى من مستويات السلطة العامة (الاجتماعية والسياسية). إضافة لذلك أصبح المكان عصبية بحد ذاته، عصبية مستقلة عن العصبيات التي توجد في إطار حيزه (القبلية أو المذهبية... الخ)، وتشكل أحد مستويات التضامن بين الأفراد؛ خصوصاً في حال ضعف العصبيات التقليدية. ضمن ذلك يُعرف الجنوبي من خلال المكان، وبالتالي يشعر أن النفي الذي تعرض في 94 تم في إطار هذه الهوية التي تعرفه عموماً، الأمر الذي يُفهم عبره تأكيده على عدم استدعائه لهويته المذهبية مثلاً، لتعريف نفسه؛ باعتبارها هوية جامعة وفضفاضة، ستضمه مع قطاع أوسع، مثل أبناء المناطق الوسطى (تعز وأب)، لا يتعلق بهم النفي والانتهاك الذي حدث له، ولأن هذا الشكل من التعريف "المذهبي" يرتب فرزاً اجتماعياً مختلفاً عن الشكل القائم الذي تم انتهاكه في إطاره.

تجريد "الجنوبي" من تقديره لذاته، وسلبه التعريف الإيجابي الذي يوفره "مكانه" له، أعقبه تجريد من الحماية وامتيازات الشراكة (في الإدارة لجهاز الدولة، والموارد العامة، والجيش... الخ) مع "الشمالي"، وهي الشراكة التي كانت عنصراً أساسياً في تبرير الاندفاع نحو الوحدة، بجوار العنصر العاطفي، حيث لن يشعر "الجنوبي" بالرعب من الإحساس بـ "فراغ السلطة" المفاجئ.

الصيغة السياسية والأمنية التي رتبتها حرب 94، بررت وأتاحت استباحة "الجنوبي" (الخاسر بالعادة، عرضة للفيد في الثقافة اليمنية المضمرة على المستوى المادي والرمزي، حيث يتم استلابه وخفض تمثيله في كافة مستويات الحياة كونه خاسراً، إلى أن يتمكن من إنشاء قوة له تجبر المنتصر على الانتباه له واحترامه) الذي لم يعد معززاً بأي "درع" سياسي أو عسكري أو اجتماعي، يحمي تمثيله العام وموارده ونسق معيشته. وأصبح الموقع الرسمي المحجوز لتمثيل "الجنوبي" (نائب الرئيس، رئيس الحكومة، وزير الدفاع) شكلانياً تماماً، ومفرغاً من أي دور حقيقي، ومولداً للمرارة أكثر؛ كون هذا التمثيل الحاصل الآن في مختلف أجهزة الدولة، والذي يُفترض أن يدل على تمثيل متساو مع "الشمالي"، يصبح تأكيداً على العكس، وغير مرْضٍ أبداً (حيث يصبح "الجنوبي" في أي موقع رسمي مجرد "أراجوز" أو "ديكور"، وفق التداول والتقدير الشعبي القائم، وهو نفس التقدير مثلاً الذي يخص "التعزّي" في أي موقع رسمي يُمثل فيه. وإن كان لا يسبب نفَس قدر المرارة التي يشعر بها "الجنوبي"؛ كون "التعزي" لم يكن يملك "دولة" يشعر بخسارتها، وفقد بسبب ذلك سلطة ونفوذاً وامتيازات متعددة!).

الاحتقان الحاصل في الجنوب الآن، مؤسس على الانخفاض في تمثيله على مستويات متعددة من السلطة، والاستضعاف للتمثيل "القليل" القائم، والتعالي على تقدير الفرد الجنوبي لكيانه بسبب انتمائه لمكان "ضعيف" وغير مؤيد بأي عناصر قوة (يمكن بسهولة رفع الصوت بلهجة "شمالية" في مكان جنوبي تأكيداً على قوة وانتماء أعلى لصاحبه)، والسهولة في "استباحة" حقوقه (الأراضي، والوظائف... الخ)، والتمييز في الفرص لغير صالحه، وممارسات إثبات السلطة عليه (عادة ثمة مسؤول "شمالي" في المواقع الرسمية المهمة في المحافظات الجنوبية، مثل موقع مدير الأمن العام، أو الأمن السياسي، وقادة الألوية والمحاور العسكرية والمحافظين... الخ).

بذلك يصبح التعامل "المؤقت" مع ماهو حاصل من احتقان في الجنوب، والإدارة الطارئة للازمة ضمن ذهنية أمنية، والاستعلاء "الوطني" على "المطلبية" الجنوبية لكونها جنوبية، محرضاً على رفع درجة الاحتقان، ويوفر أسباباً عميقة للانفجار. "الوحدة"، كشعار وحاجة وعاطفة وواقع قائم، لا تعني نفي "الجنوبي" والاستعلاء على "الظلم" الحاصل له، كما لا توفر ردود الفعل "العصابية" تجاه "الشمالي" القائمة في الجنوب، والتي لا تميز القائد العسكري عن صاحب البسطة البسيط، مبررات لإنشاء "عصبية" شمالية مقابلة تجاه "الجنوبي"، توفر مبررات أخلاقية مريحة لنزع الوطنية عنه، وعدم الإنصات لقضيته ومشاكله الحقيقية. وليست "الوحدة"، ككلمة مجردة، هي الهدف، بل الإنسان الذي تكفل له هذه "الوحدة" الرخاء والتقدم والإحساس بالمواطنة المتساوية، ولا تصبح مُبرراً لانتهاك حقوقه والتعالي عليه.

المتقاعدون في الضالع يناشدون العالم الوقوف إلى جانبهم

■ الضالع - "النداء"
- فؤاد مسعد ضيف الله

دخل الاعتصام السلمي للمتقاعدين شهره الخامس ومعه دخلت القضية برمتها منعطفا جديدا تجلت آثاره في حدة الخطابات والهتافات التي صدحت بها حناجر الآلاف من أبناء الضالع ويافع وردفان، في المهرجان الحاشد الذي أقيم صباح أمس الثلاثاء أمام مقر جمعية المتقاعدين بمدينة الضالع، وشهده عدد من القنوات الفضائية العربية والعالمية.

المشاركون حيوا "البيض"، وطالبوا بعودته. كما حيوا علي ناصر محمد، في المهرجان الذي حضره العشرات من قيادات السلك العسكري في ما كان يعرف بجمهورية اليمن الديمقراطي، وفي مقدمتهم العميد الركن/ ناصر النوبة، رئيس مجلس تنسيق جمعيات المتقاعدين العسكريين والمدنيين.

صعد المتقاعدون من مطالبهم المتمثلة في إعادة جميع من سرحوا من أعمالهم بعد حرب 1994 الموصوفة بالظالمة.

السلطة كانت هي الأخرى حاضرة في المشهد عبر نقاط عسكرية تم استحداثها في المداخل الرئيسية للمدينة وذلك تحسبا لأي طارئ في مثل هذه المواقف التي كثيرا ما تحياها الضالع.

جماهير غاضبة وهتافات بعضها كان منفلتا مما جعل المقدم المتقاعد الدكتور/ عبده المعطري، نائب رئيس مجلس تنسيق المتقاعدين وأمين عام جمعية الضالع، يعلن أن "الشعارات التي يطلقها المندسون بهدف إثارة النعرات المناطقية لسنا مسؤولين عنها".

يذكر أن جمعية متقاعدي الضالع كانت قد رفضت في اليومين الماضيين مقابلة وزير الإدارة المحلية العميد/ عبد القادر هلال الذي زار الضالع هذا الأسبوع وتفقد عددا من مشاريعها.

الدكتور المعطري قال لـ"النداء" بهذا الخصوص، إن تسريبات أشارت إلى لقاء الجمعية مع الوزير "بهدف إفشال فعاليتنا هذه والتي سبق ودعونا المتقاعدين إليها".

تحدث في المهرجان القيادي الاشتراكي/ قاسم الدرحاني، مندداً بما أسماها سياسة الإقصاء التي استهدفت الشريك الآخر في إعلان وحدة مايو التي قامت على التسامح والتصالح. مؤكدا في كلمته التي ألقاها عن الحزب الاشتراكي الرائد محمد مقبل، الذي أصر على الحضور بالزي العسكري ابتسم لكاميرا "النداء" قائلا: "أنا تمت مقاعدتي عن العمل قبل أبي".

عقيد آخر كان يعمل في الشرطة قال إنه لا يريد سوى حقوقه المنهوبة حيث أن راتبه 17000 ريال، متسائلا: "ماذا تفعل لي ولأولادي، وبعض من في رتبتي تزيد مرتباتهم عن سبعين ألف ريال!!!". وأضاف وهو يشير إلى بيته الصغير: "هذا بيتي مغطى بطربال..."، ولم يكمل حديثه، فالحديث ذو شجون.

متقاعدو الضالع ناشدوا زعماء الدول العربية والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي القيام بدورهم تجاه قضيتهم العادلة من أجل إحقاق الحق ورد الباطل كي لا تظل المعاناة قائمة يتلذذ بها العابثون دون حساب للعواقب، مشددين في بيان (حصلت "النداء" على نسخة منه) على أن سياسات من أسماهم البيان "حكام صنعاء" ستقود اليمن إلى منزلق خطير يضر بالأمن القومي العربي ويهدد الأمن الإقليمي والدولي. مشيرين إلى أن صبرهم على هذه السياسات غير المسؤولة قد نفد.

بدوره العميد ناصر النوبة حيا المتقاعدين وحثهم على مواصلة النضال السلمي. وطالب بإصدار قرار سياسي بعودة المسرحين قسرا والموقوفين بعد الحرب الى أعمالهم والوفاء بتعهدات الحكومة اليمنية والتزامها المقدم لأمين عام الأمم المتحدة، والذي ينص على إصدار قرار عفو عام وعودة جميع العسكريين والمدنيين الى أعمالهم وإجراء مصالحة وطنية شاملة وتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق.

وأضاف: "لقد مرت أربعة أشهر على اعتصاماتنا السلمية المفتوحة وكنا نأمل أن ثلاثة عشر عاما من بعد اجتياح الجنوب كافية للمنتصرين للالتفات إلينا والنظر في مطالبنا". كما أعلن رفض المتقاعدين للقرارين الجمهوريين اللذين صدرا مطلع هذا الشهر، وينص الأول على عودة بعض الضباط إلى العمل، فيما ينص الثاني على ترقية عدد آخر من مختلف الرتب بدرجة واحدة، مع العلم أن من شملهم القراران في حدود ألف فرد، بينما يتجاوز عدد المسرحين العسكريين فقط ستين ألف إلا أنهم يعتبرون ذلك اعترافا رسميا من الحكومة بقضيتهم.

كما أكد الدكتور المعطري لـ"النداء" أن الفعالية أوصلت رسالة المتقاعدين الى الرأي العام المحلي والعالمي. وسوف تتواصل الاعتصامات حتى تعود الحقوق إلى أهلها.

شكراً أيها المستبدون.. لأنكم تفعلون كل هذا!

خالد سلمان
slman14@yahoo.co.uk

سأمنح لنفسي الحق في أن أفترض افتراضات ثلاثة:

سأفترض أولاً أن قضاء هذه البلاد غير مخوزق، وأنه على تماس مباشر مع صوت العدل الإلهي، وأن من يجلسون على منصته، لا يخفون تحت دروبهم، -دروب العدل- بزاتهم العسكرية وأرقامهم الأمنية المتسلسلة، وبطائق الحزب الحاكم.

وسأفترض ثانياً، في شخصي قاضياً، يحمل في داخله غلاً وكل مترادفات الكراهية لهذا النظام.

وأخيراً سأفترض أن من يقف قبالتي متهماً هو صديقي عبدالكريم الخيواني، وأن عليَّ أن أنطق بالحكم في قضيته الموسومة بـ«قلب نظام الحكم». ولأني أكره نظام الحكم، بما يفوق كراهية كل البشر، سأصدر ضد الخيواني باطمئنان قلبي، الحكم التالي:

بتفويض من العدالة الإلهية، وإستجابة لصوت السماء، وباسم الشعب، يحكم على الخيواني بالإعدام مرتين، «مرة شنقاً ومرة أخرى بإطلاق الرصاص» حتى الموت.

حيثيات الحكم: بما أننا نتمنى زوال هذا النظام، وبما أن النظام الفاسد مقلوبا على وجهه ورأسه، ويمضي بسرعة الضوء صوب حتفه، فإن محاولة عبدالكريم الخيواني قلبه يعني، بالحساب المنطقي للأشياء، إعادته إلى الوضع الطبيعي. مما يضاعف من آلام المحكومين، ويضخ في جسمه المتخشب الآيل للزوال السنوات من العمر الاضافي، والشقاء الإنساني لقاطني هذه الأرض.

مرة أخرى سأمنح لنفسي الحق، في أن أخلي كرسي القاضي، والعودة إلى مربع المراقب السياسي للشأن اليمني وأسجل التالي:

السلطة واهمة، إن هي ساورها الإعتقاد، أن هناك من يتربص بها، ويعمل لإسقاطها، فهي بكل الحسابات والدلائل والمعطيات (ساقطة)، وأن من يحرك ترسها ويرسم سياسات أدائها، هو وحده من يمتلك «شرف» حفر قبرها ومواراتها الثرى.

في سجل الحكم من الضبط والآثام ما يجعله خارج احتياجات الناس؛ ففي المعيار الأخلاقي هو حكم كذوب، يسند ظهره على مكنة صدئة، لإعادة إنتاج الكذب، ونثر وعود الزيف، في مساحة رقعتها هي كل اليمن.

في السياسة يتدحرج إلى ما دون قاع الأسفل. في الاقتصاد عطن وعفن وفساد يغشى كل الآفاق. في السلم الأهلي نافورة دم تنشع من جنباتها كل ملوثات الإستقرار والكراهية.

خصومة النظام لنفسه، وقدرته الاستثنائية على التدمير الذاتي للحمة الوطنية، باتت معلماً فاضحاً (أطلس) للاستبداد.

خصومته لمحكوميه فاقت كل التقديرات، بما فيها ممكنات المفاضلة بين احتمالات الأسوأ و الأقل سوءاً، حمام دم في صعدة، كتب في لوح القادم أن الحكم أضعف من كل خبل غطرسته الخطابية، وأن تكسرات عظامه قد سُمعت في كل اليمن، حتى وإن تبدّى لنا ممعناً حد الإسراف، في استخدام القوة، فإن حاصل هذا الآخر في العنف، هو مؤشر تفكك وإنحلال وإنهيار. ما لا يفهمه هذا الحكم أن مياه التغيير قد تدفقت من تحت قدميه، وهامش المناورة قد ضاق، واللعب بمركبات التناقضات، المخلقة في مطابخ الحكم، تشهد الآن استفاقة ولّادة، لوعي سياسي جديد.

فالقبيلة في ظل جيل سياسي شاب، يتحمل رؤى قادرة على إختراق تقليدية التحالفات، وأنها قد تخطت مسارات الإنقياد. ولعل استثنائية فكر السياسي الوطني حميد الأحمر في الانتخابات الرئاسية، تحمل مؤشرات ودلالات حوامل أخرى، ترفد السياق الجمعي للتغيير، بقوة فعل جديدة، تكون فيها القبيلة رديفاً لكل الوطن لا عصبياً يوظفها الحكم في إعاقة سير دواليب التغيير، أو مصدراً لتأبيد استبداد حكم. ضحاياه كل الوطن.

وفي عدن تنفلت تربة المظالم، على فكر سياسي بديل لثقافة العنف وسلطة الدبابة، في رسم آفاق التغيير. إنه وعي التحرر السياسي المدني الآخذ بالتشكل والنضج والإتساع ليشمل عموم الخارطة. فكما هو حال مظالم عدن، تتماثل حد التقارب مظالم كل البلاد، جذوة الرفض التي أوقدتها مدينة عدن، سترسل إشعاعاتها، وستصنع نموذجها المتميز بثورة بيضاء، تطيح بالإستبداد، دون الحاجة لإراقة قطرة دم واحدة.

إنها ثقافة العصيان المدني الشامل.

إذن والحال هكذا: دم وجوع وأفق مسدود، يبقى السؤال: من يطيح بالسلطة ويعمل على قلب نظام الحكم؟

من يسحب البساط ويخلع الديباج عن الطغاة؟

الإجابة:

نظام الاستبداد هو من يفعل كل هذا، هو من يحفر قبره، ويعجل بأفول نجمه، وبتسريع ساعة الرحيل.

شكراً أيها المستبدون!

الخيواني طليقاً

(تتمة الصفحة الأولى)

الإفراج الذي «سيؤدي إلى اهتزاز ثقة المواطنين في عدالة القضاء» وأن المحكمة الابتدائية لم تراع الخطورة الناجمة عن أفعال المهتمين.وأضافت أن النيابة لم تستكمل بعد طرح أدلتها فيما يخص المستانف ضدهما (الخيواني م آخر) (...) وبالتالي لم تستمع ردهما لكي يكون قرارها صائباً».

وأمضى الزميل عبدالكريم الخيواني 31 يوماً في الحبس الاحتياطي بعدما قدمته النيابة كأحد المتهمين فيما يعرف بخلية صنعاء الثالثة، التي تضم 15 شخصاً تتهمهم بالاشتراك في عصابة مسلحة للقيام بأعمال إجرامية.

وفي جلسة أمس دفعت هيئة الدفاع عن الخيواني بعدم جواز استئناف النيابة «لتقدُّم حصول التنفيذ المكسب للصفة النهائية المانعة من الطعن».

ويرأس هيئة الدفاع المحامي هايل سلام، وتضم المحامين نبيل المحمدي ومحمد المداني. وحضر الجلسة مروان دماج أمين عام نقابة الصحفيين، وسامي غالب رئيس لجنة الحريات بالنقابة.

دفع الهيئة الذي قدمه شفاهة نبيل المحمدي، لفت عناية هيئة المحكمة إلى أن نص المادة 273 (مرافعات) قرَّر عدم جواز الطعن بالاستئناف ممن قام بتنفيذ القرار الابتدائي تنفيذاً اختيارياً حال سريان ميعاد الاستئناف». موضحاً أن النيابة العامة «بادرت إلى تنفيذ قرار الإفراج تنفيذاً اختيارياً قبل صيرورته واجب النفاذ». وأشار المحمدي إلىأن الطعن بالإستئناف «لا يرد إلا على قرار إفراج لم ينفذ بعد، أي في مواجهة تهم حبيس. وذلك ما ليس بالمتوافر بالنسبة لموكلنا». ونبه إلى أن النيابة لا تهدف من خلال استئنافها الماثل إلى استمرار حبس احتياطي لم يعد قائماً «وإنما هي تهدف إلى استصدار قرار (جديد) بالحبس، وهو ما لم يقرره القانون لعدالة هذه المحكمة في خصومة كهذه».

وبعد المداولة حكمت الشعبة الاستئنافية بتأييد قرار الإفراج عن الخيواني.

ومعلوم أن الافراج عن الخيواني تم بعدما قدم الزميل الصوفي ضمانة تجارية إلى النيابة الجزائية ظهر السبت الماضي، وذلك من مكتب «أجواء» الذي يملكه.

ومن المقرر أن تواصل المحكمة الابتدائية جلساتها في 22 أكتوبر المقبل.

المشغل الثالث

(تتمة الصفحة الأولى)

والممارسات التي من شأنها نقل أو تحويل أو تغيير ملكية اتفاقية الترخيص الممنوحة لـ«يونيتل» في نوفمبر 2005 إلى أي طرف كان بما فيه «هتس يونتل».

كما أمرت في الفقرة الثانية توجيه مذكرة لوزير الاتصالات بتنفيذ ما جاء في الفقرة الأولى.

وطالب سلمان المشدلي –نائب رئيس مجلس إدارة الشركة اليمنية لخدمة الاتصالات المحدودة– الجهات الحكومية بوضع حد لتصرفات «هتس يونيتل».

وقال في بلاغ صحفي تلقت «النداء» نسخة منه، إن إصرار «هتس» على تنظيم المؤتمر الصحفي الذي سيقام ظهر اليوم لتدشين الخدمة بمخالفة القرارات القضائية يدل على استخفافها بالنظام وعدم احترامها والقائمين عليها بالقوانين والقضاء اليمني.

وعلمت «النداء» أن «هتس يونيتل» تقدمت إلى المحكمة التجارية بأمانة العاصمة الأسبوع الماضي بعريضة تظلم بخصوص قرار المحكمة.

وطالب جمال الدين الأديمي، محامي المشدلي، في جلسة الأثنين الماضي، المحكمة بصورة منه للرد عليه في جلسة السبت القادم.

وكشفت «النداء» في عددها 71 الموافق 6 سبتمبر 2006، أن مدير الشؤون القانونية في وزارة الصناعة والتجارة رفض التوقيع على محضر تسجيل شركة «هتس يونيتل» بموجب أمر استئنائي أصدره وزير الصناعة آنذاك؛ وذلك لوجود مخالفة واضحة في إجراءات التسجيل تمثلت في غياب أحد الشركاء (المشدلي) واعتراضه المسبق في رسالة وجهها للوزير حينها.

وأفاد المشدلي في تصريحات صحفية حينها لـ«النداء» بأنه تفاجأ بوجود جهات عليا في المؤتمر التأسيسي لـ«يونيتل» التي لم يعد لها صلة بالشركة لعدم تنفيذ بنود الاتفاقية التي وقعت معها والمشروطة بقيام هذه الأطراف بإيجاد خصم جوهري على المكالمات الدولية وتوفير خدمة الجيل الثالث (3G)، بالاضافة إلى خدمة (MVNO).

وحصلت على النسبة الأكبر من أسهم الجانب اليمني بموجبها، وأن نقل ملكية ترخيص «يونيتل» إلى «هيتس» يعد التفافا على الحقوق وبمساعدة نافذين.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
مدير التحرير
جلال الشرعبي
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - الدائري الغربي - جولة الجامعة القديمة
عمارة الخير - شقة رقم (12)
تلفاكس: (403191) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

المرشدي يعلن

(تتمة الصفحة الأولى)

عندما سألته عن جديده، أخبرها المرشدي عن بحثه الذي كان عن الموشح الغنائي والذي لا تعلم اليمن عمَّا أحدثه شيئاً.

في فترة تالية أعلن ناجي أنه لن يترشح ثانية لعضوية مجلس النواب. دخل في اعتزال نهائي، عن السياسة و الفن. في حوار حديث نشرته مجلة «المجلة» اللندنية الاسبوع الفائت قال المرشدي بالسن كدافع رئيسي للاعتزال النهائي، «شارفت على الثمانين وكساني الشيب.. ووهن البدن، وبلغت مبلغ الاكتفاء». وهذا بعد أن غنى 100 أغنية تقريباً منها 80 أغنية وطنية. لكنه وفي جهة أخرى من الحوار الذي أجراه من صنعاء الصحفي ابراهيم الحكيم.

وفيما يخص توقفه عن غناء الأغنية الوطنية، ذكر المرشدي أن آخر أغنية قدمها كانت من كلمات الشاعر المصري أحمد فؤاد نجم من التسعينات وبعدها التزم التوبة، وذلك «بعدما ضاقت الصدور بتأثيرها الشعبي، والتقدم في العمر لم يعد يحتمل مقاومة هيجان السلطة». وعليه قرر المرشدي الاقلاع عن الغناء والالتفات لعمله الاداري وتطويره، وذلك من أجل، «كفاية الاسرة التي لا يمكنها تحمل تبعات الموقف».

وقال الفنان اليمني محمد مرشد ناجي في الحوار ذاته بانتهاء زمن الاغنية الوطنية التي تم استبدالها بالأغنية السياسية «الموجهة للنخبة» لاعتمادها على الرمزية الغامضة، كما وتم تحويرها وإنهاك الشعر والغناء من أجل «ملاحم صغيرة وأوبريتات غير دقيقة فنياً أو تمجيد إنجازات عادية من صميم واجبات الدولة أو القيادة الفردية، وإنفاق الملايين، مقابل أعمال لا يشعر بها المواطن لافتقادها الصدق في حياته السياسية والاجتماعية، فلا تمتزج مع الوجدان الجماهيري».

وفيما يخص آلة العود الأثيرة لديه قال المرشدي إن الفنان السعودي عبادي الجوهر هو العواد الخليجي الأكثر براعة في عزفه. أما الفنان اليمني أحمد فتحي فيجده المرشدي: «أقرب للفن الاكاديمي أكثر منه مطرباً أو عازفاً». أما على المستوى العربي فقال إن العراقي نصير شمة هو الأبرع في الوقت الحالي.

القباطي: تقرير

(تتمة الصفحة الأولى)

تقل معاشاتهم عن عشرين ألف ريال نصف الفارق المكمل إلى العشرين ألف ريال ومنح من تزيد معاشاتهم عن عشرين ألف ريال مقطوع 4.022 ريالا لمختلف الرتب.

وأوضح التقرير معتمدا على معلومات وزارة الدفاع، أن عدم تنفيذ ما تم في الزيادة المشار إليها أعلاه (المرحلة الأولى) بصورة كاملة أدى إلى قيام دائرة التقاعد والدائرة المالية ممثلة باللجنة الفنية بوزارة الدفاع بتحليل معاشات المتقاعدين وإعداد الجداول اللازمة لإيضاح الوضع قبل وبعد تنفيذ الزيادة (المرحلة الأولى) وكذلك جدول بما هو مستحق فعلاً وفقاً للقوانين ذات الصلة، وتم عقد عدة اجتماعات مع اللجنة الفنية بوزارة الخدمة المدنية والتأمينات لبحث ومناقشة أوضاع ومعاشات المتقاعدين العسكريين والتسويات اللازمة. وبعد نقاش طويل ومستفيض تم التوصل إلى منح المتقاعدين الذين معاشاتهم دون الحد الأدنى للأجور والمرتبات الفارق المكمل إلى العشرين ألف ريال أو 50% من صافي الزيادة التي منحت لنظرائهم بالقوى العاملة أيهما أفضل للمتقاعد على مستوى كل رتبة حيث بلغ عدد المتقاعدين المستفيدين من هذه الزيادة 83.952 منتفعا. كما توصلت اللجنتان في الدفاع والخدمة المدنية كذلك إلى منح المتقاعدين الذين تزيد معاشاتهم عن الحد الأدنى للأجور والمرتبات 50% من صافي الزيادة التي منحت لنظرائهم بالقوى العاملة على مستوى كل رتبة حيث بلغ عدد المتقاعدين المستفيدين من هذا 19.499 منتفعا على أن يتم تنفيذ ذلك اعتباراً من يوليو 2007.

المرحلة الثانية التي أوردها تقرير اللجنة البرلمانية المشتركة تمت فيها –وفقاً لمعلومات وزارة الدفاع– المراجعة للمحالين منذ عام 1996 وحتى2001 بحضور الممثلين عن المتقاعدين مع اللجنة حيث تم مراجعة السجلات لأكثر من 11 ألفا هم حسب التقرير إجمالي المحالين للتقاعد من كل محافظات الجمهورية في تلك الفترة.

وكانت نتائج هذه المراجعات كما تقول اللجنة "قرار رئيس الجمهورية رقم 42.41 لسنة 2007 بالعودة للخدمة العسكرية اعتباراً من أغسطس 2007 للمتقاعدين الذين وقع عليهم أخطاء إدارية عند الإحالة والذين بلغ عددهم 913 ضابطا تم استقبالهم خلال شهر في ثلاثة مراكز رئيسية وسوف يتم توزيعهم على الوحدات العسكرية خلال شهر".

وكذا "قرار رئيس الجمهورية رقم 40 لسنة 2007 بترقية عدد 493 ضابطا والمستحقين للترقيات عند التقاعد".

وذكر التقرير أن وزارة الدفاع استقبلت 2000 تظلم يجري دراستها ومعالجتها في إطار القانون، وأن من تم مقاعدته لظروف معينة، وأن الحكومة عازمة على إعادة من يسمح سنه لممارسة عمله ومنحهم الاستحقاقات والترقيات القانونية.

إلى ذلك وصف النائب محمد صالح القباطي (اشتراكي) تقرير اللجنة بأنه ناقص إذ لم يشمل كافة المتقاعدين من عسكريين ومدنيين، وأنه انحصر بمجموعة من الضباط المتقاعدين.

وقال لـ"النداء" إن اللجنة في تقريرها غضت الطرف عن 60 ألف متقاعد من العسكريين و56 ألف من المدنيين في المحافظات الجنوبية والشرقية الذين أجبروا على التقاعد قسرياً خلافاً للقانون عقب حرب صيف 1994.

ورأى أن المعلومات التي أوردها التقرير استندت على ما قدمته الحكومة ممثلة بوزارة الدفاع والداخلية، أقامت ملاحظاتها وتوصياتها على قرار رئيس الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء بخصوص معالجة أوضاع عدد محدود من المتقاعدين.

وأضاف: "كان يجب على اللجنة أن تلتقي بممثلي المتقاعدين، لا أن تكتفي بما قدمه الجانب الحكومي".

وأشار إلى أن تراجع البرلمان عن قرار اتخذه في جلسة السبت الماضي بخصوص تشكيل لجنة خاصة من رؤساء الكتل البرلمانية ومن رئيس ومقرري لجنتي الدفاع والأمن والقوى العاملة لحل قضية المتقاعدين، وتكليف لجنة الدفاع يدل على عدم جدية هيئة رئاسة المجلس في حل القضية. كما أن تقرير اللجنة يعطي انطباع هو أيضاً.

طالبهم بتنفيذ المواثيق الدولية اتفاقية حقوق الطفل

برلمان الأطفال يناشد رئيس الجمهورية إيقاف إعدام «وليد»

ناشد برلمان الأطفال رئيس الجمهورية ورئيس مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل إيقاف تنفيذ حكم إعدام الطفل وليد هيكل.

نص المناشدة:

نحن أعضاء برلمان الأطفال نناشدكم إيقاف حكم الإعدام وإعادة النظر في قضية الحدث وليد هيكل، والذي لم يتجاوز الـ15 عاماً أثناء ارتكاب الحادث.

باسم اطفال اليمن نناشدكم النظر بعين الرحمة والعدل ونطالبكم بتنفيذ المواثيق الدولية واتفاقية حقوق الطفل التي وقعت عليها بلادنا والتي تنص على عدم تنفيذ حكم الإعدام بمن هم دون 18 سنة حين ارتكابهم أي جرم، علماً أن الحكم الآن قيد التنفيذ وأن محاكمة المذكور استمر 7 سنوات.

أعضاء برلمان الأطفال

شيطان التفاصيل

(تتمة الصفحة الأولى)

في السلطة، تتهم بتحريض القبائل على المغادرين لمواقعهم، وتحويل المواجهة إلى قضية ثأر، قد تعصف بأسابيع الاستقرار الأمني الذي تعيشه المحافظة.

اللجنة التي أسميت بالرئاسية تلقت أمس توجيهات بالبقاء في صعدة، فيما غادر المقدم ناصر العطية، مدير مكتب أمير دولة قطر صنعاء، إلى الدوحة مع رفيقية، في مهمة قيل انها للتشاور، لكن الخلاف حول إخلاء موقعين لاتباع الحوثي ما زال معلقاً، وقد حمل مسؤولية انسحاب الوفد القطري، إلا أن عبدالملك الحوثي لم يعلن على الأمر حتى البارحة.

مصادر مقربة من المقاتلين الحوثيين قالت إن قائدهم وجه خطاباً للجنة الوسطاء أبلغهم فيه مطالبته للجنة بإنهاء ما قال إنه حصار مطبق على أتباعه في مديرية حيدان بمحافظة صعدة، ومديرية وشحة بمحافظة حجة، ويتهم فيه مناصرين للسلطات ذكر أنهم منعوا عن هاتين المنطقتين الامدادات الغذائية والأدوية.

الرسالة التي اعتبرت شروطاً جديدة لاتباع الحوثي طالبت أيضاً بإخراج الجيش من المساكن والمزارع في آل عمار، قبل الحديث عن إخلاء موقع جبل عزان الذي يتحكم في الممر الرئيسي لمنطقي «مطرة» و«النقعة» اللتين اتفق على أن يتجمع فيها أتباع الحوثي الذي لم يتمكنوا من العودة إلى مناطقهم بسبب خلافات قبلية او لتهدم منازلهم، وهما المنطقتان اللتان يقيم فيهما القادة البارزون للجماعة منذ نهاية الحرب الثانية وتحديداً عبدالملك الحوثي ووالده بدر الدين ورفيقهم المخلص عبدالله عيضة الرزامي.

ووفق رواية مصادر في اللجنة الرئاسية فإن قادة الجيش يرفضون مطالب الحوثيين بإخلاء المزارع وبعض القرى في منطقة آل عمار، استناداً إلى ما قيل أنها مخططات لأتباع الحوثي لإعادة تفجير المواجهة، من خلال هذه المنطقة التي كانت منطلقاً للمواجهة الأخيرة.

ومع عودة الخطاب الهجومي للإعلام الحكومي على أتباع الحوثي مع انسحاب الوفد القطري والإعلان عن اعتزام السلطات إحالة عدد من المتهمين للمحاكمة بتهمة تشكيل «خلية ارهابية» تسببت في إغتيال أحد الضباط، فإن مصادر سياسية ترى في ذلك مقدمة لإنفراجة أخرى تؤدي إلى طي الخلاف حول النقاط العالقة، استناداً إلى ما حدث في الأسبوعين الماضيين، حين كانت اللجنة قد قررت العودة إلى صنعاء، إذ أعقبها انسحاب الحوثيين من غالبية كبيرة من مواقعهم. كما قاموا بإطلاق سراح نحو مائة من أفراد الجيش الذين كانوا محتجزين لديهم. وتذهب هذه المصادر إلى القول أن الوفد القطري سيعود خلال ايام لإكمال مهمته.

غير أن الوسائط المقربة من مراكز القرار تتداول رواية مغايرة، مفادها أن انسحاب الفريق القطري يهدف أساساً إلى امتصاص الغضب السعودي من الدور الذي تلعبه الدوحة، وتقديمهم أمام الرأي العام المحلي والخارجي على أنهم حققوا نجاحاً لم يستطع على فعله آخرون.

واتكاءً على هذه الرواية، فإن الرئيس صالح سيتولى إدارة المفاوضات المتصلة ببقية بنود الاتفاق، ليعطي انطباعاً للآخرين أن الأمر شأن محلي، وأنه الأقدر على التعامل معه.

إب.. مليارات

(تتمة الصفحة الأولى)

المشاريع التي أنجزت. لكن "مفردة" مضحكة سقطت سهوا من لسانه، وحاول عدم تكرارها في بقية حديثه، وهي أن المشاريع في إب نفذت بـ"مواصفات عالمية".

كان الناس لا يعرفون شكل ووجه عمر الكرشمي، الوزير القادم من عائلة أحد أكبر المقاولين في البلاد، وصاحب أكبر عدد من معدات المشاريع، ونجل لوزير سابق في نفس الوزارة. لكنه ظهر هذه المرة متحدثا عن النوايا والعزائم بأنها "متفقة" –يقصد بين البرلمانيين وبينه– حول "الخير للبلد". يكفي أن النوايا متفقة إذا!.

قال "إن الأضرار ليست بالحجم التي أظهرتها الصحف"، لكنه لم يقل إن الصحف الحكومية هي من تحدثت عن الأمر من بداية الأمر. مشيرا إلى أن من أسباب خراب المشاريع هو الفترة الزمنية "التي فرضت علينا العمل ليل نهار لتنجز المشاريع قبل يوم العيد"، مشيرا إلى أن السرعة "يرافقها بعض التجاوزات".

كان المصورون الصحفيون، أثناء مهرجان إب، يقفون على طاولة خشبية ذات جسم حديدي لتصوير وقائع الاحتفال. بعد إكمالهم التصوير من الطاولة جلسوا تحتها يتقون الشمس. كانت قوائم الطاولة تغوص في الإسفلت الجديد في الساحة الجديدة، وكأن الإسفلت قطعة حلوى هشة.

ابتسم المصورون لبعض، بينما كان المحافظ القيسي يتحدث مخاطبا الرئيس، ومترجيا إياه بإعلان محافظة إب "عاصمة للسياحة في اليمن.." ارتبك القيسي، وأخطأ في عدد المشاريع التي أنجزت بمناسبة عيد الوحدة؛ الأمر الذي تداركه الرئيس، وصحح له الرقم أمام الجميع.

سيتمنى الرئيس لو أنه لم يفتح باب الاحتفالات لهؤلاء. وبالتأكيد سيصاب بخيبة أمل جراء ما يحدث، وسيرى أن الاحتفالات لم تعد بحاجة لكل تلك الأموال؛ طالما وحزبه قادر على دفع جماهيره لإقامة احتفالات مجانية، حتى في العيد الذي لم يحتفل به الرئيس من قبل، وهو 17 يوليو، وبثت عبر الفضائية حتى ساعات متأخرة من الليل.

"بدل السهرة طبعاً".

"نحن من بين الدول الأشد فقراً في العالم"، قالها البرلماني زيد الشامي، ونسي تلك الاحتفالات التي تظهر واقعا هشا لإشباع رغبات فردية، أو ربما للتغطية عن صورة لا يرغب المسؤولون بأن يشاهدها الرئيس.

تناثرت التصريحات الرسمية قبل عيد الوحدة، مشيرة إلى أن قيمة مشاريع عيد الوحدة أكثر من 250 مليار ريال. لكن الأمر بدأ بالتلاشي بعد أن انفض الحفل، وذهب الضيوف للبحث عن "لقمة"، أصبحت منعدمة في مدينة مكتظة بالضيوف والجنود.

أصبحت بعد ذلك 115 ملياراً، ثم 84، ثم 78، حتى وصلت في الحقيقة إلى 5 مليارات.. هكذا تهاوت الأمور وشبع مواطنو إب خطابات، وليس مشاريع.

كان العمال منهمكين، ليلة عيد الوحدة في إب، بإكمال تحسين وجه المدينة، بحيث أصبح من الصعب عليهم الاستمتاع بالألعاب النارية؛ لأن ساعة الحفل اقتربت: سفلته، تحسين، إنارة، تجميل بالألوان، كلها كانت لا زالت جارية، حتى أن إحدى شاحنات الجيش غرقت إطاراتها، فسدت الطريق الذين كان لا زال ترابيا ويجري شقه؛ الأمر الذي اضطر ضيوفا أجانب للانتظار قرابة ساعتين.

لازال المواطنون يبحثون عن تعويضات لأراضيهم التي أخذت، وتم وضع ساحة الاحتفالات فيها، وصُرف للجنة المنظمة 200 مليون ريال. لكن ذلك المبلغ لم يعرف مصيره بعد، بينما لازالت منطقة ميتم، التي احتضنت الحفل، تغرق في العطش.

91 طالبا يبحثون عن الوزير المسافر "باصرة"

أصبحت الاحتفالات نقمة على الكثيرين في إب، منهم 90 طالبا في جامعة إب، لم يشاركوا في احتفالات الوحدة. ولازالوا يؤدون امتحاناتهم، لكنهم سيرسبون بسبب استقطاع درجات أعمال السنة، بقرار من عميد كلية التجارة عبد الحكيم المنصوب، وبموافقة رئيس الجامعة أحمد شجاع الدين، لذات السبب: "رفضهم المشاركة في احتفالات 22 مايو". حيث قال العميد للمحرر إن ذلك ضمن "مخالفات صارمة وتخلف عن أداء واجب وطني".. للتأكيد أكرر: "واجب وطني!!".

قضية أخرى، تعد من أبرز قضايا سلب الحقوق، وهي قضية الطالبة سندس العطاب، التي تم فصلها من كليتها قبل تخرجها بأشهر، بتهمة أنها تحدثت للتلفزيون بأن وضع قسمها في كلية العلوم غير جيد. وتم مكافأة (رائد الشباب)، الذي تعمد طردها واستصدار قرار فصلها، بتعيينه عميدا للكلية، أثناء سفر خلفه في إجازة إلى القاهرة.

وزير التعليم العالي الدكتور صالح باصرة، لم يظهر له صوت في القضيتين لأسباب، أبرزها أن قضية سندس حدثت، وهو في إيطاليا، والطلبة الـ 90، وهو في السودان. لكن الوقت لن يكون عائقا إذا أراد أن يفعل شيئا لأولئك المساكين، على الأقل لأن كثيراً من الأشياء انهارت في إب، ولم يكن الطلبة مسؤولين عن ذلك.

بعيدا عن شعارات "حرية الرأي والتعبير"، وشعارات دعم "تعليم الفتاة"، يبقى للقانون سلطة يستحسن أن يفعلها المسؤولون بعيداً عن المنطق القبلي الذي تكرر العلاج به، حتى أصبح هو المنطق الساري الأول في البلاد.

سلام مربع لصحيفة «النداء»

سعودي علي عبيد

من البديهيات بل والمنطقي، أنَّ القارئ أو المهتم بالصحافة، قلما ينجذب إلى أية صحيفة أو جريدة بشكل فوري أو على التو. بمعنى أنّ الانجذاب أو الإعجاب أو التعاطف مع هذه الصحيفة أو تلك، يتم بعد عدد من التلاقي بين هذا الشخص وتلك الصحيفة، أي بعد إكمال قراءتها وتفحصها، والتعرف عليها وعلى محتوياتها ومكوناتها ومضمونها وتفرعاتها وتقسيماتها. إلا أنّ هذه البديهية قد فشلت في إثبات وجودها في علاقتي بصحيفة "النداء"، حيث كانت الحالة هنا وعندي مختلفة تماماً.

وباختصار، فقد بدأت الحكاية منذ اللحظة الأولى التي علمنا فيها، عن نية الأستاذ سامي غالب إصدار صحيفة "النداء". ولذا فقد كان انتظارنا ليوم الأربعاء الموافق لـ13 من أكتوبر 2004، يشبه من ينتظر مولوده الأول. واكتملت فرحتنا بحصول كل منتظرٍ على نسخته من العدد الأول من الصحيفة.

وبعد أنْ أكملنا قراءة العدد، تأكد لنا بشكل قاطع، أننا لم نكن مخطئين في انتظارنا لذلك المولود الجميل "النداء"، وأنّ توقعاتنا كانت في مكانها تماماً.

وكمثل كل شيء في هذا البلد الذي ابتُلي بهكذا سلطة، فقد تعرضت الصحيفة لمحنة من هذه السلطة، تمثلت في توقيف العدد الثاني بذريعة واهية وتافهة، وهي أنّ الصحيفة صدرت بدون ترخيص، وهو عذر أقبح من ذنب كما يقول المثل المأثور، وإلاّ فكيف يمكن أن تتولى مطبعة ما، طباعة صحيفة معينة دون أن تقدم لها الوثائق الخاصة بعملية ترخيص إصدار هذه الصحيفة. إلا أنه بفضل تصميم وإصرار القائمين على الصحيفة، ومساندة كل من تعزّ عليه حرية الكلمة والمدافعين عن الرأي والرأي الآخر، استطاعت "النداء" أنْ تكسب قضيتها العادلة، وعادت إلى الصدور.

وكأية ظاهرة، وعلى مدى فترة زمنية تقارب السنوات الثلاث، استطاعت هذه الصحيفة أن تكوّن لنفسها السمات الخاصة بها، وهي كثيرة. إلا أنني سأكتفي بذكر السمات الآتية:

1 – الشمولية: بمعنى شمولية وتعدد القضايا التي تتناولها "النداء"، حيث نجد فيها المواضيع السياسية: المحلية والعربية والدولية، ونتعرف على الحالة الاقتصادية، ونصقل أذواقنا عند الاطلاع على ما تحتويه الصفحة الثقافية من مواضيع متنوعة. وهناك صفحات لمساهمات أصحاب الرأي، وحقوق الإنسان... إلخ.

2 – الجدية: فعندما تتناول "النداء" أية مسألة مهما كان محتواها، سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حقوقية أو إنسانية بحتة، أو غير ذلك، ومهما كان حجمها كبيراً بحجم الوطن أو أقل من ذلك، ومهما كانت هذه المسألة عامة أو خاصة، فإنّ الجديّة والتمحيص والتدقيق، هو شاغلها الأول والأخير. فنحن لا نعرف "النداء" إلا أنها جادة على طول الخط.

3 – التجديد والتطور: فبرغم أنّ عمر الصحيفة لم يتجاوز الثلاث سنوات، إلا أنّ عملية التجديد والتطور التي تمت في الصحيفة، تبدو واضحة لنا، بل ومتوفرة بكثافة. فهناك تجديد في المواضيع المتناولة من قبل الصحيفة، وهناك تطور في عدد ونوعية المساهمين الذين يكتبون فيها، وهناك تجديد ملفت للنظر في الشكل العام للصحيفة وطريقة إخراجها. وأهم ما نلاحظه هنا، هو استخدام الألوان التي أكسبت الصحيفة منظراً جذاباً.

4 – الدفاع عن القضايا العامة والخاصة: فهناك حيثما يتمظهر الظلم وتنتقص العدالة، نجد باستمرار صحيفة "النداء" تقارع الظلم مهما كان مصدره، وتطلب العدالة لأصحابها. وفي هذا الجانب فقد تناولت الصحيفة العديد من القضايا التي تحمل هذا التوصيف. فتناولت ظاهرة الفساد والمفسدين، والعبث بالمال العام، وعرّت الإرهاب، وفضحت التفريط بالسيادة الوطنية. كما تابعت وقائع الحرب في صعدة، وتحدثت عن أهم قضية سياسية منسية، وهي قضية ضحايا الصراعات السياسية، وكشفت عملية تهريب الأطفال إلى خارج البلاد، ودافعت عن سجناء الحقوق الخاصة المعسرين، كما كشفت الانتهاكات التي صدرت من بعض مؤسسات الدولة، أو من بعض المتنفذين ضد بعض المواطنين، ومثال ذلك ما تعرض له كل من الطفلة سوسن، وأنيسة الشعيبي، وحمدان درسي، والقائمة طويلة.

5 – وطنية: بمعنى أنها تدافع عن الوطن من حيث اعتباره ملكاً لجميع مواطنيه، وليس باعتباره ملكية خاصة للحاكم الفرد، أو الزمرة القابضة على السلطة.

6 – الشجاعة والإقدام عند الإيمان بعدالة القضية المطروحة: وهنا نجد "النداء" وربّانها الأستاذ سامي غالب في خضم القضايا العادلة، عندما يتأكد لهما ("النداء" وسامي) أنّ القضية المطروحة عادلة، وبحاجة إلى الدعم والمؤازرة، ومن ثمّ تقديمها إلى الرأي العام. وذلك لأن الأستاذ سامي لا يؤمن بمعيار "هذا خيار وهذا فقّوس"، ولا يزن أو يكيل بمعايير أو مقاييس متعددة. وهذا عكس ما لمسته عند صحف أخرى، تُصنّف بأنها معتبرة أو من العيار الثقيل. والحديث هنا يجري عن الصحف الحزبية والأهلية.

فعندما فكرت بنشر دراستي عن "الحرب اليمنية الثالثة الأسباب والنتائج"، اتصلت برئيس إحدى الصحف الأهلية وشرحت له المسألة، فطلب مني إرسال الدراسة بالبريد الإلكتروني للصحيفة، وفي الوقت نفسه أرسلت الدراسة عينها إلى صحيفة أخرى بواسطة بريدها الإلكتروني. فأما الأول فقد اعتذر بذريعة حساسية القضية التي تناقشها الدراسة. أما الصحيفة الثانية فلم تعطني جواباً، وكان عدم نشرها الدراسة، دلالة على الرفض. ثمّ توجهت على الفور إلى الأستاذ سامي غالب، فاتصلت به هاتفياً. وبعد التحية شرحت له الموضوع، وزدتُ أن أوضحت له بشكل عام اهتماماتي ومهنتي، واعتذرت له عن عدمِ معرفة بعضنا بشكل كاف. ولكنه سرعان ما نبّهني إلى أنه يعرفني، وذكّرني بذلك اللقاء العابر الذي تمّ بيننا في صنعاء، عندما كان يعمل في صحيفة "الأسبوع". وهذا يدل على أولاً وقبل كل شيء، أنّ الرجل يمتلك ذاكرة أكثر من ممتازة، وهذا لزوم العمل الصحفي. وحينئذ طلب إرسال الدراسة بهدف الإطلاع عليها. ثمّ تواصلنا عبر الهاتف، وأبلغني بأنّ الدراسة سيبدأ نشرها من العدد المقبل (والحديث هنا عن فترة سابقة). وزدت أن سألت الأستاذ سامي هل له تحفظات أو ملاحظات، ولكنه في رده على سؤالي هذا عبّر عن ترحيبه الكامل بنشر الدراسة وبدون تحفظ، بل وقيّمها بشكل إيجابي جداً.

ومن المؤكد أنّ الذي حكم الموقف الرائع للأستاذ سامي غالب من هذه الدراسة، هو عدالة القضية التي تحملها الدراسة وواقعيتها، ومن إيمانه الذي لا يتزعزع بأنّ العدالة كلٌ لا يتجزأ، وعليه ينبغي أن نعمل جميعاً من أجل جلب العدالة إلى أصحابها.

هذه هي صحيفة "النداء" بسماتها وخصائصها وملامحها الزاهية الوضاءة التي تعرّفنا على بعضها فقط، وهي كذلك لأن على رأسها وفي مقدمتها يوجد شخص نبيل، هو الأستاذ سامي غالب الذي يمتاز عن كثيرين بسمات أخلاقية رائعة.

وفي الأخير يحق لنا أن نقول بكلّ فخر واعتزاز، إننا أمام ظاهرة اسمها "النداء". وما تكريمها من قبل "منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان" إلا دليل راسخ على صدق ما سطرناه في موضوعنا هذا.

«تركتهم في الصافية ورجعت وقدهم في امريكا»

صومالي يستسقي أخبار زوجته وطفلتيه

■ هلال الجمرة

أمضى حسن متّان النصف الأول من يوليو 2004 في سجن مدينة «عفيف» السعودية، ضمن آخرين تسللوا إلى أراضيها، ويعملون فيها بطريقة غير شرعية. حينها لم يكن متان (40عاماً)، الذي ترك عائلته في شقة صغيرة في الطابق الأرضي بحي الصافية في العاصمة صنعاء مطلع يناير في ذات العام، يعلم ان زوجته «مريم ديني حرسي» كانت تجهّز شنطة السفر إلى امريكا.

في السجن كان متان يأمل أن يعود إلى عائلته، لكن الترحيل القسري حال بينه وما يشتهي، ليجد نفسه في قلب مدينة (كسمايو) ظهيرة 15 من يوليو 2004 – حد قوله.

لم يستسلم الأب المتلهف للقاء زوجته وابنتيه: نجمة ونعطيحوا فبعد اسبوعين من ترحيله إلى الصومال، كان متّان ضمن (120) صومالياً بداخل قارب صغير باتجاه مدينة عدن. ويتذكر جيداً حالة الخوف التي سيطرت عليه عقب موت ثلاثة منهم كانوا يقرفصون بجواره لصعوبة التنفس اثناء رحلة تهريبهم.

عقب ملامسة أقدامه شواطئ عدن، بعد 3 أيام من السفر على قارب صغير، تحرك مباشرة قاصداً حي الصافية حيث ترك عائلته، وحال طرق باب الشقة التي غادرها قبل ستة أشهر آنذاك، تفاجأ بصوت رجل صومالي يسأل عن الطارق، توا أجاب: «أنا.. حسن متان، وين زوجتي وأطفالي؟! فخبِّر بأنه مستأجر جديد سكن الشقة قبل ثلاثة أيام، وأكمل بعض الجيران الإجابة عن عدد من الاسئلة التي حضرت ذهنه: «عندها كانت صدمة قوية لي حينما عرفت أنهم رحلوا إلى امريكا بمساعدة المفوضية» قال متذكراً.

من حينها والمقهور (متّان) الحزين يطالب بإصرار «المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ووزارة حقوق الانسان وزارة الداخلية لشؤون اللاجئين» مساعدته للسفر إلى أمريكا حيث يسكن أولاده.

● متان

لقد صار البأس يأخذ مكاناً على ملامح وجهه. لم يحظى بدعم ومساندة كل من ناشدهم، منذ ثلاث سنوات يمضي متّان معظم ساعاته في ركن بوفية تعلوها يافطة (بوفية تسنيم) إذ يرتشف الشاي بين حين وآخر حتى وقت متأخر من الليل، هناك في قلب الصافية.

هرباً من الحرب لجأ متّان إلى اليمن في مارس 1996 ومازال يتذكر بحزن الحرب التي أودت بأخويه (حيس وصفية) في عام 1992.

عندما ألتقته «النداء» في 9 يوليو الجاري لم يكن راغباً في التحدث إلى أحد، ويشكو: «أيش يعني تسووا ما تقدروا تعملوا حاجة.. حتى الصحافة» فقد نشرت الزميلة «yemen Times» مناشدته في منتصف ديسمبر 2005 إلا أن الرجل لم يحصل حتى الآن على أي تجاوب من الجهات التي ناشدها.

ضابط في المركزي يناشد الرئيس إنقاذه:

«أدعوك بمدعى القبيَلة»

دعا الرائد أحمد أحمد صالح العمري الرئيس علي عبدالله صالح «بمدعى القبيلة، والشرف العسكري، والعلم الجمهوري» أن ينقذه من السجن، بتسديد ما عليه من غرامة (4 ملايين و242 ألفاً يمنياً) حُكم بها كديات وأروش وغرامات، مقابل تنازل أولياء الدم عن القصاص الشرعي به.

وقال في رسالته، التي حيَّا فيها رئيس الجمهورية بتحية الواجب :« بتوجهي اليوم إليكم لست أمُنّ بواجب خدمتي لوطني ولرئيسي. ولا أتسول ثمن ذلك»، مستبعداً أن يكون ذلك خلقاً لمن يحمل روحه على أكفه، «إنما هي النائبة وحدها دعتني بالتوجه إلى رئيسي وقائدي العسكري». مضيفاً بأنه نزيل السجن المركزي –صنعاء، منذ العام 2001: «حيث صدر عليَّ الحكم بالقصاص من محكمة شرق الأمانة الإبتدائية. برقم 470 وتاريخ 1426هـ الموافق 2005/12/6، وبناءً على التحكيم والتفويض المطلق للأخ الشيخ زيد محمد أبو علي، بحل القضية قبلياً، فقد ألزمت بموجب حكم المحكم المحرر بتاريخ 2006/10/4 بتسليم:

–1 أربع ديات عمدية بمبلغ 700.000 ريال يمني، وذلك مقابل دية المتوفى.

–2 تسليم ديتين مقابل غرامة، بمبلغ مليون و400 ألف ريال.

–3 تسليم أرش بمبلغ 42000 ريال. ليكون إجمالي المبلغ المحكوم به عليَّ: 4 مليون و242000 ريال».

مذيلاً رسالته هذه باسمه ورقمه العسكري (31215) ورتبته: «رائد» في الوحدة العسكرية/ الحرس الجمهوري. مرفقاً بذلك أصل بطاقته العسكرية، وصورة من حكم المحكَم الشيخ زيد محمد أبو علي.

● العمري

حنايا

هدى العطاس

hudaalattas@yahoo.com

سفحت صديقتي شاهقة الروعة، أمل الباشا، في مقالها "خواطر أيلة للوجع"،كثيراً من الوجع والألم والتفجع. وكذلك فعلت إلهام الوجيه، تعقيبا على خواطر أمل بـ "السقوط بداية الوجع"،الباذخة في حضورها الكتابي، المتوارية عن الحضور المادي.

كانت مقالاتهن شديدة الغور في سبر فجيعتنا وتهالكنا، حد الأيلان.ولكن لا أوافقهن النواح لأسباب (جندرية). ربما هذه اللفظة ستلاقي هوى لدى صديقتي أمل. ومسبقا حق الاختلاف وارد والمحبة محفوظة.

في الزمن الغابر والأغبر، كنّ –النساء– حين نزول المصائب يحثثن التراب على رؤوسهن ويلطمن خدودهن ويشققن جيوبهن عن صدورهن. هذا يعني أن الجيب هو لباس الصدر الذي يسدل عليه الخمار، كما أشارت الآية الكريمة، وليس الشَّعر، كما أشاعه فرضا واجبا بيننا بعض الفقهاء المأزومين "جندريا". كن يزعقن ناحبات نائحات، في دور يقتصر عليهن، دونما الرجال، وفي سياق التقليل من شأنهن وشأن مشاركتهن وحضورهن في مجتمع القبيلة، سوى بالبكاء والعويل؛ باعتبار أنها ردة فعل العجَزَة المنكسرين، والنساء في جملتهم. وهو رد فعل يتقاسمنه وحيوانات القبيلة وبهائمها التي تثغو وتجفل حين حلول الخطر. بينما الرجل يمتطي دور المنافح المدافع، الفاعل وليس المفعول به، حتى في خضم هزيمة يمنى بها.

لست مع العزيزات في التكريس لثقافة الجنائز، الرجال يصنعون المآتم والنساء ينحن فيها.

فلنؤرخ للأمل الذي يزدهي في عيون أمل واسمها ونشاطها! أخذ الرجل على عاتقه أو ادعى صناعة التاريخ، ومن ثم كتبه، فأورثنا تركة مثقلة بالدمار.

لست نسوية ولا من دعاتها، غير أن مؤشر السياق يقتضي العدالة. علينا الإيمان أنه في الأفق ما يناهض المباهج.والوجع محض تنبيه؛ وبما أن الجسد نابه، فلا نخاف شللاً.

يحضرني مثال يجاور سياقنا: كان لدي لقاء أدبي مع طلبة جامعة (اكسن بروفانس) في فرنسا وأخذ الحديث منحى حول أوضاع المرأة في المجتمع العربي، واليمن على الخصوص، وأوردوا رأيهم بأنها لا تتمتع بأي حق، ولا تعامل بإنسانية. وكان ردي لهم:لو لم أكن املك حقوقا لما كنت بينكم الآن.

كنت أدرك في قرارة نفسي بأنه ردٌّ مبالغ فيه، ولكنه اقتضى دفعا للصورة الذليلة التي لنا في عيونهم، عكسها المحمول الذهني السالب عنا. وإن كانوا لم يجانبوا الحقيقة. غير أن ردي جاء عقب سؤال آخر: هل تفكرين وترغبين في الهجرة إلى فرنسا، لو سنحت لك الفرصة؟ فأجبت: لا، لن أترك بلدي. وكان ردي بالرفض أيضا لعدم الانجرار إلى شعور الاستجداء والتهافت لدينا، الذي كان السؤال بشكل غير مباشر يضمره، ويشرح هكذا: هل أنت تلقين المحاضرة على أمل أن تجدي صدى لقبولك بيننا؟ هذا ما استنبطته.

ومعهم بعض الحق؛ فتدافع وازدحام طالبي الهجرة العرب على السفارات الأوربية شاهد.

كانت إجاباتي عفو خاطر وبداهة تحفز، غير أنني بعد أن أنهيت اللقاء، شعرت بزهو وأمل مفتوح على الغد، وأن ما قلته يحاذي الحقيقة داخلي، أو يهيئنا لاجتراح هذه الحقائق في واقعنا، بدأب وعزيمة تؤمن بأن التغيير جذوة يصاعدها النفخ فيها من ذواتنا. و..... حديثنا ممتد

■●■

طقء... طقء

منى صفوان

monasafwan@hotmail.com

الرسالة الأولى الساعة الواحدة ظهرا: "معي قرار الإفراج عن شوعي".

الرسالة الثانية: "لن أخرج.. إلا به".

مع وصول الرسالة الثالثة، إلى هاتف رئيس التحرير، كانا قد خرجا.. "خرجنا الآن من السجن".

الساعة الآن الثانية ظهرا.. عبده شوعي وعلي الضبيبي يتغديان في مطعم..!

الآن.. حققت "النداء" السبق في قضية المعسرين.. لقد كانوا مع محرر "النداء" في نفس المطعم..

ياه!! لو كل الأمور تحل بظرف إرسال رسالة، واستقبالها!

لن يموت أطفال من المرض والجوع، لن يسجن مظلوم، لن تهان امرأة، لن... ولن...

و.. ستجني شركات الهواتف المحمولة مبالغ طائلة!

ولو عرفت أن هذه الساعة هي خلاصة لعمل عامين.. ماذا ستقول؟!

هذا هو الكلام... كذا منطقي جدا!

ولكن وجود هاتف رئيس تحرير صحيفة.. فيه رسالة تلخص انحياز الصحافة لقضايا المظلومين.. هي بحد ذاتها "رسالة" لكل منتسبي المهنة عن عمل الصحافة نفسها..

وهي، كأصغر دليل مادي، تدلل أن الصحافة يمكن أن تكون سلطة رابعة..

في بلد.. بلا.. "سلطاته الثلاث"!

سلام!

النقابي المغيب محمد علي قاسم هادي

أتذكره كالآن، كأننا لم نفترق: صورته، صوته الخافت، بساطة ابن القرية، الآتي من إب أو من ريفها، سيان. الطالب بجامعة صنعاء، النشط في العمل الصحفي اليومي، فهو الديناميو المحرك لمجلة «الغد»، المجلة الرصينة التي يصدرها ويرأس تحريرها الدكتور حمود العودي.

كان محمد أواخر السبعينيات ما يزال طالباً في الجامعة، ويعمل في صحيفة «التعاون» ومجلة «الغد».

كان الطالب المجد من اوائل المنخرطين في العمل النقابي الصحفي. فهو عضو عامل في جمعية الصحفيين، ربما منذ التأسيس (1976). وهو أيضاً عضو سري نشط وفاعل في الحزب الديمقراطي الثوري الأوسع عضوية والأكبر فاعلية وتأثيراً في كل الأحزاب السرية اليسارية.

عبدالباري طاهر

● هادي

● في مؤتمر نقابة الصحفيين عام 78 في الصف الأخير ويبدو في الصورة الوزيران محمد سالم باسندوة ويحيى العرشي

لم يكن انتماؤه الحزبي معروفاً إلا في إطار الناشطين في الخلايا السرية. وقد أفاده ذلك في توسيع دائرة نشاطه النقابي الصحفي. ففي انتخابات العام 1980 فاز بعضوية الهيئة الإدارية لنقابة الصحفيين. وأصبح المسؤول الثقافي للنقابة. وكان الأستاذ ابراهيم المقحفي ومساعده الفقيد منبه ذمران هما القيادة الجديدة.

هناك قضية أو سمة ميزت العمل النقابي بصورة عامة سواء في اتحاد العمال أو الأدباء أو الأطباء أو الصحفيين، وهي أن حظر العمل الحزبي وتجريمه (باعتباره خيانة عظمى) قد دفع بالأحزاب المحظورة والحزبيين للعمل من خلال النقابات والاتحادات باعتبارها المجال الوحيد المفتوح لممارسة العمل السياسي، فالتحق العديد من الناشطين الحزبيين بالمجال النقابي. وكانت عيون الأمن والمخبرين السريين مفتوحة على الميدان الوحيد الموارب: النقابات.

لم يكن اختيار محمد علي قاسم مسؤولاً ثقافياً في النقابة اعتباطياً؛ فهو على تواصل مع الجامعة ومع أساتذتها ومع المجلات، ومنغمس في الهم الثقافي والسياسي حتى أذنيه.

لا أتذكر أن محمد علي قاسم قد تعرض لإعتقالات قبل العام 80. ومعرفتي به تعود إلى الأعوام الأخيرة من السبعينيات. ولعل أكثر الزملاء ارتباطاً ومعرفة به، الزميلان العزيزان: محمد علي الشامي، ومحمد لطف غالب عضو البرلمان السابق. فقد عايشاه أكثر مني.

بعد طردي من صحيفة «الثورة» بطريقة درامية، تحمس الأستاذ الكبير الفقيد عبدالحفيظ بهران، أمين عام الاتحاد العام للتعاون، وساُنده الاعزاء الدكتور حمود العودي وعلي الحرازي، فانتُدبتُ للعمل في صحيفة «التعاون» التي كان يصدرها الاتحاد ويرأس تحريرها الصديق الحميم الصحفي القدير الفقيد عبدالوهاب المؤيد وهو المسؤول عن الإدارة الاعلامية للإعلام. فعملت إلى جانبه في المكتب والصحيفة. وكان ابن قاسم يعمل كسكرتير تحرير لمجلة «الغد»، وقد تميز ابن قاسم بالصمت والكتمان والحيوية والنشاط، وهي أهم وأبرز صفات المناضل الحزبي في ظروف غاية في القسوة والارهاب.

كان المناضلون من أمثال محمد علي قاسم يخرجون من مخابئهم (شبه السرية) في النهار غير واثقين من العودة إليها في المساء. فالاعتقالات الكيفية، والتعذيب في المعتقلات، والصراع الدامي في الاطراف، وصراع الشمال والجنوب، والشمال والشمال والجنوب والجنوب، كلها تزكي العنف، وتجعل من العمل السياسي جريمة العصر.

وكانت اعتقالات الثمانينيات أكثرها بشاعة ودموية وضراوة. فقد بدأت الأدلجة والتخريب للصراع يتخذ بعداً خطرا. ووضع الاسلام السياسي حامي حمى المقدس في مواجهة الشيوعيين الملاحدة.

ربما كان صعود الفتى محمد إلى قيادة النقابة في انتخابات العام 1980 قد لفتت الانتباه إليه أكثر.

في مطلع العام 81 تم لقاء في عدن بين منظمة الصحفيين الديمقراطيين برئاسة النقيب زكي محمد بركات، الذي «لحسه الرفاق» في عدن في كارثة 86، وبين ابراهيم المقحفي ومنبه ذمران ومحمد علي قاسم هادي: القيادة الجديدة لنقابة الصحفيين في الشمال، للتحاور حول التوحد وهو الحوار الذي بدأ منذ نشأة الكيانين النقابيين. وكان الجاوي وعبدالله الوصابي (أول نقيب للصحفيين في الشمال) وأحمد قاسم دماج (أحد أهم المؤسسين لاتحاد الأدباء والصحفيين)، من أهم الداعين والداعمين للتوحد.

ترافق وصول المقحفي ومنبه وابن قاسم مع مؤتمر اتحاد العرب الذي انعقد في عدن. وكنت عائداً من تونس بعد المشاركة في اجتماعات الاتحاد العام للصحفيين العرب. وفي خاتمة التحاور بين الصحفيين صدر بيان عن التوحيد فيه قدر كبير من تبني موقف الاشتراكي، ولا يمكن بحال أن يقبل به الشمال. وهو بيان يضع ممثلي النقابة في الشمال في دائرة الخطر. وفزع الزملاء. والتقينا، وذهبنا معاً، فالتقينا بالدكتور محمد قاسم الثور عضو المكتب السياسي حينها والأقرب للاعتدال في صراع أجنحة الاشتراكي. وتبنى رؤيتنا لإدراكه الأوضاع في الشمال وخبرته النقابية. ولكن البيان لم يُعدَّل لوجود أطراف نافذة في الحزب تدفع إلى المواجهة، وربما توخت من توريط قيادة النقابة في البيان إرغامهم على البقاء في عدن.

وصدر بيان تكذيب من صنعاء، وأن البيان لا يمثل النقابة. والحقيقة أن البيان/ المكيدة كان زائفاً ومفبركاً يهدف إلى توريط الزملاء. وهو ما حدث فعلاً. فما إن عاد الوفد إلى صنعاء حتى أقصي المقحفي ورُكن جانباً بعد الوعيد والتهديد. أما منبه ذمران ومحمد علي قاسم، وهما العضوان الحزبيان في «الوحدة الشعبية»، فقد جرى اعتقالهما فور عودتهما، ونكل بهما أي تنكيل!

حينها تسربت أخبار (نتمنى أن تكون كاذبة) أن محمد علي قاسم هادي قد قتل تحت التعذيب هو ورفيقه المهندس الزراعي محمد عبدالقاهر. أما منبه ذمران فقد خرج مدمرا وشبه ميت، ولم يمكث بعد الخروج من الاعتقال إلا مدة قصيرة كان (خلالها) يتردد على الاطباء والمستشفيات حتى لقي ربه. وأصيبت العائلتان بكارثة حقيقية. فأسرة ذمران الصحفي الكفؤ في وكالة «سبأ» للأنباء فقد فقدت بضربة واحدة منبه ذمران ويحيى محمد صالح الخاندار الذي قتل في جولة من جولات صنعاء ذات مساء آثم. ويموت منبه ذمران من آثار التعذيب. ويعاني فائز ذمران حتى اليوم من التعذيب النفسي والجسدي. ويختفي أي أثر للصحفي الشاب محمد علي قاسم هادي.

يتصرف مسؤولو الاجهزة الأمنية اليمنية وكأنهم سباع غابة. فأرواح البشر لا تعني لهم شيئاً. ويصبح القتل والاغتيال والتعذيب كقهوة الصباح، لذيذاً ومنعشاً.

مرة أخرى أجدني ملزماً بشكر العزيز سامي غالب وصحيفة «النداء» في فتح ملف «المخازي الحبالى» كتسمية الرائع يوسف الشحاري ضابط الأمن بل أحد مؤسسيه الذين عانى من هذا الجهاز كثيراً حتى رحيله. وأتمنى على زملائنا في نقابة الصحفيين والأدباء والمهندسين والمحامين أن يهتموا كثيراً بقضايا القتلى والمغيبين، فنحن لن نحمي أنفسنا بالخوف، فالذئاب لا يزيدها مرأى الدم إلا هيجاناً وسعاراً.

وإذا ما استطاع جيلنا تلجم وحوش الدماء «المعمدة» فإننا نكون قد حمينا أنفسنا وحميناهم ايضاً. لأن حديثهم المسهب بزهو عن الدم المعمد، يجعلهم صناعاً وضحايا في آن. وعظات وعبر التاريخ كثيرة. ولكن الميزة الحقيقية لعظات التاريخ لا يتعظ بها أحد، كرؤية الفيلسوف الألماني هيجل.

العدد المقبل:

■ **«النداء» ترصد رحلة أسرة محمد علي قاسم، بحثاً عنه في صنعاء، والصليف.**

● حصل على شهادة حسن سيرة وسلوك من مقر الأمن الوطني، وبعد 3 أيام اختفى في دهاليزه.

● عاش بقلب حالم... وبكلية واحدة.

الرد الرسمي على تقرير الفريق الدولي:

المختفون قسرياً ضحايا النظام الشمولي في الجنوب!

تلقت الجمهورية اليمنية تقريراً من فريق المفوضية السامية لحقوق الإنسان، المعني بحالات الاختفاء القسري الذي زار اليمن في الفترة من 17 إلى 21 أغسطس 1998 بهدف عمل دراسات للحالات المعلقة من الاختفاءات القسرية بسبب الحرب الأهلية في عام 1986 التي نشبت فيما كان يعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وقد أحتوى التقرير المشار إليه على ما يلي:

- مقدمة.
- السياق التاريخي.
- حالات الاختفاء المعلقة المدرجة في ملفات الفريق العامل.
- المزاعم العامة وحالات الإختفاء القسري الأخرى.
- استنتاجات وتوصيات.

وقبل التطرق إلى بيان ردنا على ما جاء في التقرير، وعلى وجه التحديد الفقرات المطلوب التوضيح أو الرد بشأنها وهي التي تندرج تحت البند (ب)/ التوصيات، فإن حكومة الجمهورية اليمنية، تود التأكيد على ما يلي:

1 – إن الغاية الأساسية من الدعوة لهذا الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري لزيارة الجمهورية اليمنية هي الرغبة الملحة والصادقة للحكومة اليمنية في التعاون مع هذا الفريق من أجل حل قضايا جميع حالات الإختفاء القسري المشار إليها وفق أسس قانونية وموضوعية وبما يكفل إغلاق هذا الملف نهائياً.

2 – إن حالات الإختفاء القسري في اليمن ليست بذلك الحجم أو الخطورة التي تحدث في بعض الدول وإنما تعتبر حالات محدودة حدثت في ظروف سياسية معينة، وشكلت إحدى صور الصراع على السلطة في ظل هيمنة الحكم الشمولي لما كان يعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

3 – إن حكومة الجمهورية اليمنية قد بذلت قصارى جهدها في البحث والتحقيق واتخاذ كافة الخطوات والإجراءات القانونية لتسوية وكشف ملابسات حالات الإختفاء القسري المدعى بها التي ترجع إلى أحداث عام 1986، بما في ذلك الإتصال بأسر المفقودين وتسوية أوضاع من تبين اختفاؤه في تلك الأحداث، كما قامت اللجنة الوطنية العليا لحقوق الانسان وبناءً على اقتراح بعثة الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري بالإعلان في الصحف الواسعة الانتشار في اليمن عن توجه الحكومة اليمنية لمعالجة كافة قضايا الإختفاء القسري، وحث أسر المفقودين على التوجه للجهات المختصة والإدلاء بما لديهم من معلومات حول أقاربهم المختفين.

4 – كما تؤكد الجمهورية اليمنية أنه ومنذ قيامها في 22 من مايو عام 1990، لم يحدث فيها أي حالات إختفاء قسري. ومن ثم فإنه لا صحة مطلقاً للمزاعم القائلة بحدوث حالات اختفاء قسري أثناء حرب صيف عام 1994 وما بعدها.

«موقف الجمهورية اليمنية إزاء ما جاء في التوصيات الواردة في التقرير»

أولاً: حول توضيح ملابسات حالات الاختفاء التي حدثت عام 1986 فإن حكومة الجمهورية اليمنية تشير إلى ما يلي:

1 – إن النظام السياسي للجمهورية اليمنية هو نظام ديمقراطي قائم على التعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان. وتأسيساً على ذلك وإدراكاً من حكومة الجمهورية اليمنية لأهمية معالجة كافة آثار ومخلفات الصراع السياسي ودورات العنف التي اتسمت بها حقبة الحكم الشمولي لما كان يعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية والتي مثلت أحداث الثالث عشر من يناير عام 1986 الذروة في دورات تلك الصراعات الدموية المؤسفة؛ فقد بادرت اليمن وعقب قيامها في 22 من مايو 1990 إلى معالجة تلك القضايا من خلال ما يلي:

– تم التأكد من خلو السجون والمعتقلات من أي شخص حبس جراء أحداث 1986.

– اعتُبر كل من ذهب ضحية هذه الأحداث شهيداً، وتتقاضى أسرته إعانة شهرية من جهة العمل التي ينتمي إليها الفقيد، وفي حالة عدم عمله في جهة حكومية تمنح الأسرة إعانة عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

– ليس لدى الحكومة اليمنية أي تحفظ في تعويض أي أسرة ثبت فقدانها أحد أقاربها في تلك الأحداث.

2 – ورد في ص (9) الفقرة (39) أن الفريق يوصي الحكومة اليمنية بأن تصدر إعلاناً عاماً تعترف فيه بوقوع الأحداث التي أفضت إلى اختفاء ووفاة مئات الأشخاص. ويرد على ذلك أن الحكومة اليمنية ممثلة باللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان وبناءً على اقتراح وفد الفريق العامل، قامت بتوضيح كافة الملابسات المتعلقة بحالات الإختفاء القسري التي تمت أثناء أحداث عام 1986 من خلال الحوار الصحفي الذي نشرته إحدى الصحف اليمنية مع المنسق العام السابق للجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان.

3 – وورد في ص(10) فقرة (40) التوصية بإنشاء فرقة عمل للتواصل مع جميع الأسر المعنية بتسوية القضايا القانونية المتبقية في ما يتعلق بحالات الاختفاء القسري التي وقعت عام 1986، وإنشاء قاعدة بيانات تشمل جميع الأشخاص المختفين وأفراد أسرهم.

وقد قامت الحكومة اليمنية في حدود إمكانياتها المتاحة بإنشاء فرقة عمل خاصة تابعة للجنة الوطنية العليا لحقوق الانسان للتواصل مع جميع الأسر المعنية بتسوية القضايا المتعلقة بحالات الاختفاء القسري، وقد تمكنت تلك الفرق من إجراء تحقيقات حول الحالات الواردة في الكشف المقدم من الفريق المعني بحالات الاختفاء القسري، أسفرت عن معرفة مصير عدد من هؤلاء المختفين، وجمع بعض المعلومات عنهم (مرفق مع هذا الرد صورة من الكشف الإيضاحي عن الحالات، مرتب حسب تسلسل ورود الأسماء في القائمة المقدمة من فريق الاختفاء القسرى).

●●●

■ بعاليه الرد الرسمي على تقرير الفريق الدولي المعني بحالات الاختفاء الرسمي.

الرد الصادر من اللجنة الوطنية العليا لحقوق الانسان (2002) برئاسة علي محمد الآنسي، مدير مكتب رئاسة الجمهورية، يوحي بأن حالات الإختفاء اقتصرت فيما كان يعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وتجاهل الحالات الأخرى التي اختفت في الشمال قبل الوحدة.

التجاهل موصول أيضاً حيال ضحايا الاختفاء القسري في اليمن عموماً بعد تحقيق الوحدة اليمنية في 1990، رغم تأكيدات الفريق الدولي والتقارير والشكاوى التي تلقاها الجانب اليمني من ذوي المختفين.

«النداء» تدعو الجهات المعنية المسؤولة في وزارة حقوق الانسان وغيرها إلى التعامل الإنساني والنزيه مع حالات الإختفاء دونما انتقائية أو تنصيب نفسها كأداة لتبرير حالات الإختفاء وإقناع الفريق الدولي بإغلاق هذا الملف الإنساني المؤلم عبر تزوير وقائع أو وثائق، دونما اعتبار لكرامة ومواطني أهالي الضحايا.

هرع «البزي» على صوت الرصاصتين إلى الغرفة المجاورة فوجدهما ممددين وصرخ في وجه الأبِ السفاح: أيش هذا يا خاااال قتلت فكري وصداااام؟! فنهره بشدة: «أسكت، ما دخلك، أخرج من الغرفة».

لفهما في بطانيتين ورماهما في بيّارة

● البيارة

■ ابراهيم البعداني
- تصوير: سام الجحافي

قبل شهرين في ليلة مشؤومة شهدت قرية أكمة الصعفاني (غرب مدينة إب) أبشع جريمة، ربما في تاريخها.

كان الليل هادئاً وكان الشقيقان فكري (22عاماً) وصدام (20 عاماً) سامرين يمضغان القات في إحدى غرف منزلهم، قبل أن يقتلا رمياً بالرصاص من مسدس الأب الذي شعر بجفاف مشاعره تجاههما منذ طلق امهما وتزوج بأخرى.

لا يتوقف سعيد الحجري عن الضرب والسب لولديه والتوبيخ دوماً، منفرداً وأمام الناس.

دخل سعيد الأب على ولديه وهما يتسامران، وقلبه يفور حنقاً وغضب، وبدا لتوه يشنع في الأعمال التي طلبها منهما. ولا بد أن فكري وصدام كانا يهدآنه، حيث يشتط غيضاً وحنقاً. وتواً أخرج مسدسه وصوب منه رصاصتين: الأولى اخترقت رأس فكري والثانية سكنت رأس صدام، وفوراً فارقا الحياة.

في هذه الأثناء سمع ابن شقيقته، الذيحل ضيفاً عليه، صوت الرصاص، وأسرع نحو الغرفة ليتفاجأ بولدي خاله ممددين، والدماء تنزف من رأسيهما، فيما كان خاله سعيد يتلوى ويفكر كيف يواري سوأة ولديه.

صرخ النجري في وجه خاله: «أيش هذا يا خال ليش قتلت: فكري وصداااام؟!».

فكان الرد: «أسكت ما لكش دخل. هيا اخرج من الغرفة».

خرج النجري من الغرفة ولكن الجاني خاف من الإبلاغ عنه، ولحقه تواً ليحبسه في غرفة مجاورة لغرفة الجريمة، كيما يتخلص من مواراة جريمته.

لف الأب الشقي ولديه في بطانيتين وإلى الحوش، وكان يفكر بدفنهما، لكن الحفر ليس سهلاً وربما ينكشف أمره.

وجد الرجل أمامه بيَّارة المنزل، فاتخذ منها قبراً لولديه، ودخل على (إبن أخته) المحبوس في غرفة وهدده بعدم الإفشاء، وإلا فمصيره القتل.

مرت الأيام والجاني يمارس عمله بشكل طبيعي دون أن يعلم أحد بفعلته، ومصطحباً معه إلى العمل (البزي) ليملأ الفراغ الذي تركاه فكري وصدام وليأمن جانبه، وكان سعيد (الجاني) يجيب: «ما همش حق طلبة الله.. يعلم الله واين راحوا» عندما يسأله الناس عن ولديه. وساير الناس ظناً أن قسوة الأب سعيد أدت إلى هروب الشقيقين طفشاً. وحتى إبن اخت سعيد لم يكن ليعلم عن مصير الجثتين إذ لم يجرؤ حتى على السؤال.

وقبل أسبوع من شهر يوليو الجاري غادر سعيد الورشة متجها إلى منطقة خارج مدينة إب في مهمة عمل لإصلاح سيارة أحد المواطنين، بعد أن طلب من «البزي» الانتظار: «خلي بالك من الورشة يا ليد شارجع بعد يومين».

لكن الخائف من بطش خاله، انتهز الفرصة وهرب إلى القرية في منطقة الحجرية- تعزف، حيث تسكن أم الضحيتين المطلقة، منذ سنوات، و مرت ثلاثة أيام والأم تستنطقه عن أحوال ولديها فكري وصدام، وهو لا يقوى على البوح لخالته، إذ يتلعثم في الجواب، لكن تلكؤه ولد شعوراً لدى أحد أقاربه بأن شيئاً لا بد يخفيه الرجل الآتي من بعيد.

وبعد إلحاح منهم تمخض وأفصح عن المأساة وكيف عايش لحظات الجريمة التي لم تظهر حتى تلك الساعة.

وللتو قام أحدهم بإبلاغ بحث تعز و منه إلى بحث إب، وعلى الفور باشر الأخير عملية التحقيق في الموضوع ليلقي القبض على الجانب سعيد الحجري الذي أنكر ارتكاب الجريمة مؤكداً اختفاءهما منذ شهرين.

وعندما سُئل: «لماذا لم تبلغ عن اختفائهما؟» رد: «إيش الفائدة؟ أنا قلت ربما سيعودوا».

وبعد خمسة أيام من البحث اعترف الجاني بفعلته وأخبر بمكان الجثتين: في البيارة.

ومثل الجريمة امام ضابط البحث في منزله في أكمة الصعفاني، بعد أن استخرجتا من قعر البيارة.

ربما لم يكن سعيد الحجري (50عاماً) يتوقع هذا المصير المأساوي الذي قد يدفع رأسه ثمن حماقته وبشاعة فعلته.

لقد استوطنت القسوة قلبه مذ طلق أم أولاده السبعة (5 بنين أكبرهم فكري وصدام) وبنتان.

قضت المحكمة بإعدامه

العائد من الموتْ... قاتلُ أيمنْ!!

■ يحيى هائل سلام

● يبصم على حكم إعدامه

● أيمن

صباح السبت الماضي، في قاعة الجلسات بمحكمة تبن بمحافظة لحج، وداخل قفص الاتهام، لم يشأ أن يكون المهزوم مرتين، فوارى الخوف وتعبيراته، بلباس اللامبالاة. يدان مستلقيتان بأريحية على المرتفعات الأمامية للجسد. إفراط في الاسترخاء على المقعد الخشبي. ثم عينان محجوبتان بساتر أسود زجاجي. وخلف الساتر إحدى صفات الغيب: "يرى ولا يُرى"!!

طارق السقاف، 45 عاما، وهو يقاد من قفص الاتهام، إلى مكان قريب من منصة المحكمة، ثم وهو يضع إبهام يسراه على محضر الجلسة وفيه: "يعاقب طارق محمد يوسف السقاف بالإعدام قصاصاً رميا بالرصاص حتى الموت". تبدى عاريا من لباس اللامبالاة، وهو المحكوم بنهاية معلومة التفاصيل، الموت فيها واضح، متحرر من صفات الثعالب!!

الموت، في صباح الثلاثاء 27 مارس الماضي، لم يكن كذلك، لقد كان ثعلبا ماكرا بامتياز. عندما فرغ الطفل أيمن محمد زين، 17عاما، من قراءة القرآن، كان الوقت لا يزال باكراً، حمل "القفة"، إنها الوعاء الذي سيضع فيه خبز "الموفى"، عندما يجلبه من السوق. لم يحدث ذلك، فالوعاء تغيرت وظيفته، صار وعاءً للدم عوضاً عن الخبز، ففي نافذة الدور الثاني من منزله، المجاور لمنزل أيمن، كان يقف طارق، في يده الكلاشينكوف رقم 5520، ثمة صوت اجتذب أيمن إليه من النافذة، تضاءلت المسافة الفاصلة. عندها انهمرت الرصاصات على جسد أيمن. "كفاية، كفاية.. ياعمو"، نداءات غيبها صوت الرصاص. وإلى المكان، هرع عبد الله، ينقذ أخاه الأصغر. نال قسطاً من الرصاص. وإلى المكان، هرع محمد زين، ينقذ صغيره، فنال هو الآخر نصيبا من الرصاص. ثم يعاود الكلاشينكوف وجهته الأولى: جسد أيمن.

لم يكن ليحتمل ست رصاصات، توزعت أنحاء جسده الغض الطري، فمات أيمن. وقالت أخته سارة: "رحلت يا أيمن ومعك قلبي". أما مربية فصله في ثانوية "لطفي جعفر أمان"، فكتبت: "أيمن.. جرح عميق لن يندمل"!!

ما من سبب لموت أيمن. المحتمل الوحيد، أن قاتله، وهو المتزوج شقيقة والده، والسائد اعتقاد موته منذ أمد، في أنحاء "الوهط"، قرر في لحظة العودة من الموت، بالخروج من مخبأه السري في منزله، بعد اختفاء دام أكثر من ثماني سنوات، وارتأى أن يكون دم أيمن هو آية ظهوره على الملأ، والدليل.

وبالفعل، كان دم أيمن دليل العودة، وميقات إعلان الظهور، لكنه أيضا، وبحكم قضائي، أصدره القاضي محمد عبده الشعبي، أصبح زاوية النهاية الحرجة، وبرهان الغياب!!

المحررة: بشرى العنسي
boshrasalehali@yahoo.com

الاربعاء 10 رجب 1428هـ الموافق 25 يوليو 2007 العدد (113)
Wed. 10/7/1428 - 25 July 2007

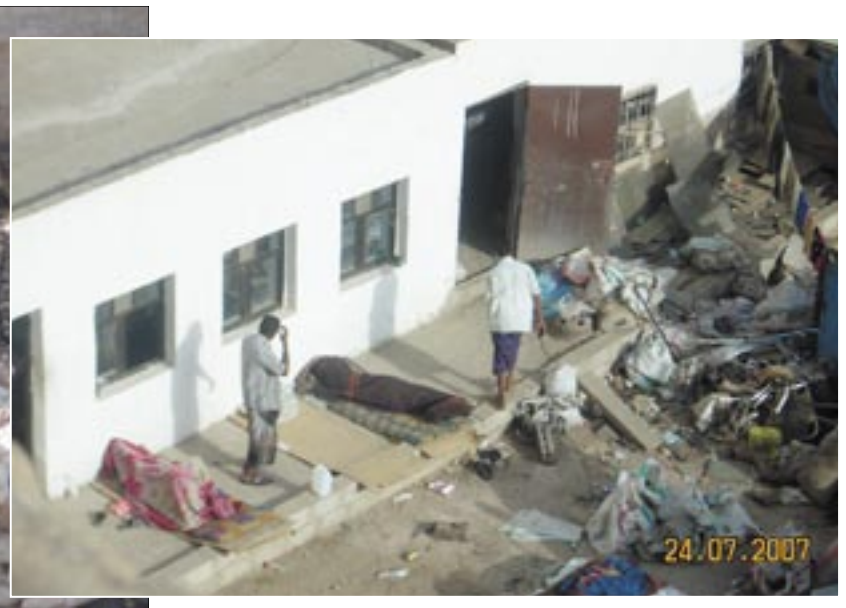

■ بشرى العنسي

دفعات من الشوال تصل إلى ذلك الحوش الغامض، معبأة بأنواع مختلفة من الخردة. يستقبلها العمال طوال يومهم، بادئين بإنزالها من على القلابات، ثم فرزها، ليقوموا بعد ذلك بكبسها وإعادة تعبئتها من جديد.

«الأرض الطيبة».. حيٌّ برائحة الموت!!

عمل يستمر طوال اليوم، فيما عدا ساعات قليلة يأخذها العمال للإستراحة. الليل هو الآخر يحظى بعرقهم حتى ساعة متأخرة منه، لا يُسمع سوى أصوات الخردة، وهي ترتطم ببعضها، جراء سرعة العمل الذي تقوم به كل مجموعة من العمال في زوايتهم. ونادراً جداً ما يسمع صوت أحدهم، يعملون بخفة و هدوء ومن يحلظهم من بعيد يشعر كأنهم يقومون بعمل ممنوع يسارعون في إنجازه قبل أن تكتشفهم الأعين.

حوش كبير يقع في حارة «الأرض الطيبة» محاط بسور على جميع جوانبه، له باب واحد، ونادراً ما يفتح إلا لإستقبال القلابات أو مغادرتها. أما العمال فهم نادراً ما يخرجون منه. يقضون يومهم وليلهم هناك، فقد أصبح مكاناً للعمل وللسكن، أغلبهم كما يبدون من الفئة المهمشة، يزيدون عن العشرين، لا يرتدون أي واقي لأيديهم وأرجلهم المكشوفة، تلك الملابس العادية التي يعملون بها، هي نفسها التي يخلدون بها إلى النوم، سواد اجسامهم إختلط بصدأ الخردة التي يعملون عليها، فزادهم سواداً إلى جانب ما منحتهم إياه الشمس.

ذلك حال مجموعة من العمال غابت عنهم الرقابة والسلامة الصحية والمهنية، فاثروا أن تغرب عنهم أعين الصحافة كذلك، رافضين أي محاولة لدخول ذلك الحصن أو الحديث مع المجندين فيه، وما استطعت الخروج به إلى جانب مشاهداتي اليومية، هو حديث مقتضب عبر التلفون مع من سمى نفسه بالمدير المسؤول عن الحوش، محمد عبدالكريم، الذي قال بحذر: «نحن نقوم بكبس الخردة (علب، ألمونيوم) وغيرها، ونعيد شحنها إلى الصين وكوريا وعدد من الدول الأخرى». وأضاف أن لديهم ترخيصاً لمزاولة العمل، وأن العمال يشتغلون ثماني ساعات يوميا، كما أنهم يقومون بعمل فحوصات لهم للتأكد من سلامتهم، وأن العمال لا ينامون في الحوش إلى جانب الخردة. إلا أن كلامه كان مناقضاً تماماً للواقع وما رأته العين.

لقمة العيش المغمسة بالموت

عمال الحرف الصغيرة، برغم كثرتهم في اليمن. إلا أنهم الأسوأ حالاً بين غيرهم، يعملون في مهن يرفضها كثيرون بسبب مخاطرها. ويقبضون حفنة من المال، يحمدون الله عليها كونه رزقاً منه، عمال ذلك الحوش الغامض، الذي مثله كثير، وعمال الورش: السمكرة والنجارة والمصابغ... وغيرهم، وغيرهم، كل أولئك العمال يفتقدون إلى السلامة المهنية والصحية، يستغلهم رب العمل ويغفل عنهم المختصون والمسؤولون.

علي الذبحاني، مدير وحدة السموم في الهيئة العامة لحماية البيئة، أجاب عندما سألته «النداء» عن متابعة الهيئة لمثل ذلك موضوع، بعدم وجود ميزانية للنزول والمتابعة.

أما رئيس الهيئة، محمود شديوة، فأجاب بأن الإدارة العامة للصحة والسلامة المهنية تختص بالأمر، وأن الهيئة لديها حالياً برنامج مع الإدارة حول الموضوع.

في حين قال عوض الحنشي، مدير عام الإدارة، إن القوانين والتشريعات تلزم العمال قبل البدء بالعمل بعمل فحص أولي، ثم تليها فحوصات دورية أثناء العمل. وهذا غالباً ما يطبق في المصانع الكبيرة. أما فيما يتعلق بالحرف الصغيرة فقد أكد الحنشي تقصير الإدارة في هذا الجانب، رغم أنهم يدخلون ضمن الإشتراطات الصحية والمهنية. وأوضح أنه لا يوجد اهتمام بهم، كالعمال بالمصانع الكبيرة.

هذه كانت ردود بعض المختصين، والتي من خلالها نكتشف أن أرواح عمال الحرف الصغيرة في مهب الريح فلا يوجد اهتمام بصحتهم، لا من الحكومة و لا من أصحاب العمل. المصيبة كذلك عدم وجود احصائيات أو دراسات لأوضاع هذه الشريحة وصحتهم.

هذا هو حالهم

العامل عندما يتقدم لمثل هكذا عمل لا يهتم بما قد يصيبه، سواء على المدى القريب أو البعيد؛ فكل ما يهمه هو أنه وجد عملاً يقتات منه. ويخاف الشكوى أو التذمر؛ خوفاً من طرده من العمل الذي يجر ويلاته مستقبلاً. أمراض جلدية وسرطانات، إضافة إلى أمراض الجهاز التنفسي المختلفة هي كأبسط ثمن يقبضه أولئك العمال. سرطانات العيون كذلك تأتي كأحد تلك المؤثرات؛ حيث أشار الدكتور طلال حيدر، رئيس الجمعية اليمنية للعيون ورئيس قسم العيون في مستشفى الكويت، إلى وجود تداخل كبير ووثيق بين البيئة، كمؤثر وصحة العين كطرف ثان وهو الأمر الذي يلاحظه من خلال الحالات التي تصله، حد قوله. ويضيف الدكتور أن البيئة الحارة والجافة، وكذا الغبار، لها تأثير على العين، مؤدية لعدة أمراض، منها «الظفرة» (pteryium) وهو مرض يصيب الملتحمة، يشكو خلاله المريض من حرقان واحساس بعدم الإرتياح، وكذلك التراخوما (Trachoma) وهو يصيب الملتحمة أيضاً والأهم من ذلك بعض السرطانات التي تصيب العين.

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تنظم هذه الأيام ورشة مع منظمة العمل، لتعديل بعض فقرات قانون العمل، وكذلك استحداث أبواب جديدة فيه. رغم أن التشريع والقوانين لا تنقصنا؛ فهي كثيرة والحمد لله. وما نحتاجه فعلاً هو التطبيق والمتابعة. إلا أننا نأمل من الوزارة ومن الإدارة العامة للصحة والسلامة المهنية والجهات المختصة النظر في قضية تلك الشريحة بجدية واهتمام أكبر.

دمت السياحية.. بيئة ملوثة

■ فؤاد ضيف الله

قبل ثلاث سنوات أعلنت الحكومة أن «دمت» منطقة للسياحة العلاجية، غير أن الناظر إليها يتشكك مباشرة في جدية هذا الإعلان، الذي قيل أنه جاء تتويجاً للجهود المبذولة من خمس وزارات معنية، بحسب عبدالقادر باجمال رئيس الوزراء السابق، وهو يقرأ ذات الأعلان في المناسبة التي أقيمت بهذا الخصوص، وفي 17 يوليو2004م.

وبرغم تفعيل صندوق النظافة والتحسين في الآونة الأخيرة، إلا أن هناك عشرات المناظر، والتي تتكرر بشكل يومي، تقدم المنطقة كما لو كانت مقلباً للمخلفات، في بعض شوارع المدينة النظيفة، من أعمال السفلتة والخالية من آثار الاهتمام.

«قاسم الأحمد» موظف في إدارة الأشغال العامة قال: إن الإدارة تتولى متابعة المعنيين لأجل الحفاظ على المدينة نظيفة. إلا أن العمل يشوبه قصور ينجم عنه تكوم هذه المخلفات.

سكان قريبون من المدينة، كثيراً ما تقدموا بشكاوى مفادها تضررهم من وجود المجمع الرئيسي للمخلفات قريباً من مساكنهم. وفي أكثر من مرة قاموا بقطع الطريق على قلابات نقل القمامة. غير أن الإدارة المحلية تتدخل في الموضوع، وكالعادة تنتهي حالات التوتر بوعد لا يتحقق.

جهات مختصة بالمديرية لا تتردد في إلقاء اللوم على إدارة الصندوق في المحافظة. ويأتي الرد من الأخيرة بالنفي، وتأكيد أن سلطة المديرية مخولة بما تنصل منه.

وادي بنا الخصيب، لدى مروره في المنطقة السياحية لا يسلم من الأذى؛ حيث يتحمل نصيب الأسد من مخلفات المجاري والحمامات الطبيعية، لينتهي به المقام ناقلاً للنفايات والقارورات، بعد أن دخل المدينة وادياً من أعذب أودية اليمن، كثيراً ما تغنى به الشعراء والفنانون. ومن جهتهم، مواطنو محافظة أبين، ناشدوا الجهات المعنية بوضع حل لهذه المشكلة التي أدت إلى تلوث مياه وادي بنا الذي يصب في خليج عدن ماراً بأبين.

والطريف في الأمر، إن كان هناك طرافة، أن ما يعرف بإدارة صحة البيئة متنازع عليها الآن بين طرفين، كل يدعي تبعيتها له وحده، مكتب الصحة ومكتب الأشغال العامة.

وقد أثير موضوع البيئة في دمت وأهمية الحفاظ عليها، كمنطقة تحوي الآثار والمعالم التاريخية والسياحية، من قبل عدد من الفعاليات الشبابية والمنظمات المدنية. وكان آخرها أثناء زيارة الوفد البيئي الألماني الذي زار المنطقة في مارس الماضي، على هامش البرنامج الثقافي والسياحي الذي أقامته جمعية المسار الثقافية بمديرية دمت، بالاشتراك مع الوفد الألماني وبرعاية رسمية من قبل محافظ محافظة الضالع/ عبدالواحد البخيتي.

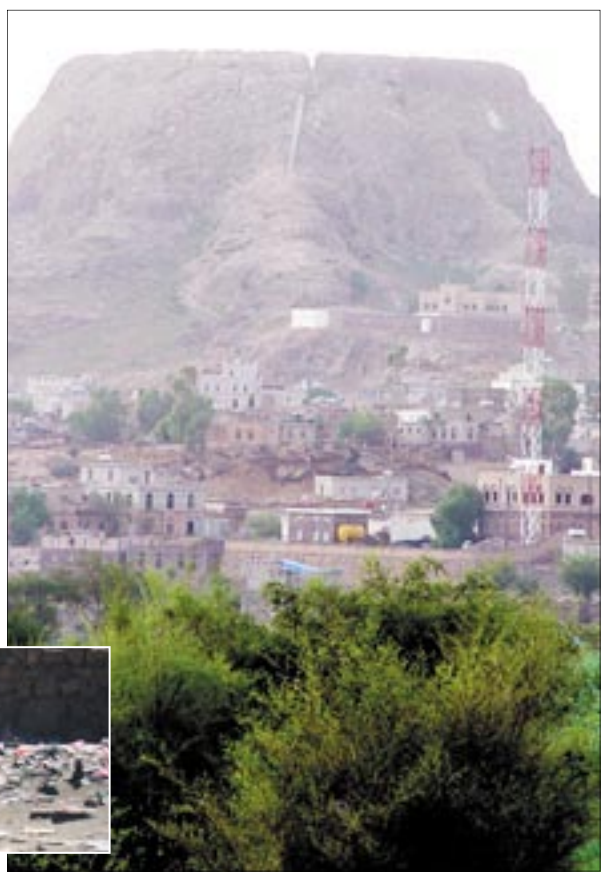

السلامة الكيميائية في تعز

اختتمت أمس الهيئة العامة لحماية البيئة، ورشة العمل الخاصة بالسلامة الكيميائية التي اقيمت في محافظة تعز. الورشة التي استمرت يومين هدفت إلى رفع مستوى الوعي البيئي حول مخاطر المواد الكيميائية البيئية والصحية. وكذلك التعريف بالسلامة الكيميائية والإدارة السليمة للمواد الكيميائية وأهميتها. وقد عرض خلال الورشة عدد من أوراق العمل التي ركزت على أنواع التلوث الناتج عن استخدام المواد الكيميائية، وكذلك المخاطر البيئية والصحية الناتجة عنها، التشريعات الموجودة في الجمهورية اليمنية، الخاصة بالمواد الكيميائية، وغيرها من أوراق العمل التي قدمت إلى ثلاثين مشاركاً، الأمر الذي توقع من خلال الورشة أن تتغير سلوك العاملين والمسؤولين عن المواد الكيميائية وتعاملهم السليم معها.

الورشة جاءت نتيجة توسع استخدام تلك المواد في الصناعات المختلفة في السنوات الأخيرة؛ خاصة بعد اكتشاف النفط، الذي أدى بدوره إلى انتشار تلك الصناعات في مختلف دول العالم، التي مع استخدامها ظهرت كثير من المشاكل الصحية والبيئية التي أدت ولا زالت إلى خسائر مادية وبشرية، مما أدى إلى وضع عديد من التحذيرات والإجراءات التي تساعد على الحد من هذه المشاكل والتي تعرف باجراءات السلامة الكيميائية.

إلى محافظ إب:

صباحُ العطشْ.. ألمْ تستقلْ بعدْ؟!

يحيى هائل سلام
yahyahayl@hotmail.com

فـي صحيفة أهلية، قبل ما يزيد عن خمس سـنوات، انشـغلتْ مسـاحةُ عمودي الكتابي "حكاويْ"، بتفاصيل العنوانْ: "المحافظ الدولة".

محافظ إبْ، علي بن علي القيسي، كان هو المعني بالتفاصيل. أما المناسبة، فكانـت آنذاك، وقائع متواترة، تحكي شـجاعةً من نوع نـادر وفريدْ، مجردُ تناقلها، كان يشـبع حاجةً في الناس إلى استعادة الثقّة بالدولّة، الركون إلى قانون، لا تدوسه البياداتُ، ولا تمرغه في الوحل أمزجة الوجاهات، قانون فوق الجميِّع، لأجل الجميعْ.

فـي تفاصيل الكتابة، امتدحتهُ، أو بالأصح، امتدحتُ رجلَ الدولة فيه. كان من بين ما كتبت، وبالحرف الواحد: "إنه رجلٌ –بالدلالة البسيطة للألفاظ– يكره الظلم، ويمقت الفسـاد، تتكامل شـخصيته، في تلاقي روح الوطنية الصادقة بأخلاق المروءة، ومقاصد العمل الصالح، مُشَـكِّلةً شخصية رجل تتجسد فيه المعاني الحقيقية للدولة".

المعاني اليوم ذكرياتٌ بلا ذاكرة، فالرجلُ لم يعد هو. الشواهدُ كثيرةٌ، على الرسـوب في امتحان البقاء الطليق، من رعونـة العاصفة، ووصايا الطوفانْ. لكن شاهداً، أوجعهُ الرسوبُ، مسّهُ أذاهُ، فأثر الكلامْ:

صبـاحُ العطشْ.. تحيةٌ صباحيـةٌ من نوع آخر، إلـى محافظ إب، تتلوها القاعدة مطلعَ كل فجر، مشفوعةً بالسؤال: ألمْ تستقلِ بعدْ؟!

والقاعدة هذه، مسـاحةٌ جغرافيةٌ، في نطاق نفوذِ السلطوي، وأنت أعالي هرمِ السـلطة التنفيذية في المحافظة. مدينةٌ سـكانُها إلـى تكاثر، زادوا عن خمسـين ألف نسـمة، وهي "قاعدةٌ"، منذ سـنوات، لا تغادر مكانها، إلا دبيباً في تيهِ العطشْ، بلا أمل، أو ضلالات سرابْ.

● القيسي

صبـاحُ العطَشْ. وأنت هـذه اللحظات، مسـتريحٌ على مقعـدٍ أنيق، فـي ضفاف نهر "الراينْ"، أو تلاطفُ جسَّـدكَ، بغوايات مياهٍ منتجع "كوكسـهافنْ"، لكنكَ لا تتذكرُ خمسـين ألف جسد، أدرانُها مواعيدُ عالقةٌ في انتظار الدورْ، ولا تأبه لخمسين ألف فمٍ، مأهولة بالجفافْ!!

لسْتَ السـماء، لتلومك القاعدة، وتطلب إليك أنْ تسـقي العطـاشْ، لكنكَ المحافظ، الرجـلُ ذاتـه، الذي يرسـلُ أطقـمَ الأمن المركـزي، وهـي المدججـةُ بالرشاشـات والأشـاوس، تجوبُ شـوارعَ المدينة، تسـتعيدُ صغار الباعة، من شـرودهم القسـري، إلى واجبات المواطنة، التي هي سنداتُ الزكاة. والشيء نفسه، أنت لا تفعلـه تجـاهَ نافذينَ، يمنعونَ الماءَ عن مدينةٍ، وعن بشـرٍ هم مواطنونَ، في قسائم التحصيل، فحسبْ.

صباحُ العطشْ.. المرة تلو المرة، مناقصاتُ تزويد المدينة بالمياه، تجدُ طريقها إلى النشر، والمعداتُ، تجدُ طريقها إلى المكانْ، ثم ماذا؟ إمضاءٌ نافذ، في ذيلِ خربشـات مزاجٍ على بياضْ: "أوقفوا الحفر، تجنباً للمشـاكلْ". فرمانٌ قويَ ومهـاب، كَفيلٌ بإخمـاد بارقات الأمل، وتكليس آفاق النجاة، قبل أن تشـرعَ المعداتُ في العمل، تغادر المكانَ، وأنتَ على حالكَ، لا يهتز تحتك كرسـيٌ رغم أنه بعجلات ويدورْ ولا تتحرك فيك إرادةُ نظام، أو هيبةُ دولةْ.

صبـاحُ العطشْ. التحذيراتُ تطلقها مؤسسـة الميـاه، تتبعها التحذيرات، والمعنـى واحد، ثابـت لا يـزولْ: إذا لم يتم تسـليم المواقع، سـيتم تحويل الاعتمادات إلى مناطق أخرى.

وماذا بعدْ؟ توجيهات مستنسـخة، إلى محلي ذي السفالْ: سلموا المواقع. وكنـت على يقين، أنـه مرتهنٌ، أوهنُ من إمضاء نافـذ، وكان أنه لم يفعل، ثم صـار الجميع، عَـدالكَ أنت، إلى يقين طازج بديلْ: قيادةٌ محلي ذي السـفالْ، مكانهـا الملائم الوحيد، نيابة الأموالِ العامّة، محطةٌ على الطريق إلى سـجنِ محافظتك المركزي.

أتدري لماذا؟ بالتأكيد أنت تدري، فالفضيحة علنيةٌ، وبمحضر رسمي. على حسـاب الخزينة العامة، ودون اكتراث بأوجاع المدينة، وتأوهاتِ الصلصال، جميعهم تواطأوا، تواطأوا مع خربشاتِ المزاج النافذ، القوي المهاب، وشاركتهم التواطؤ مؤسسة المياه، استقدموا موقعا من دراسة عتيقة، هي أقرب إلى الحل العرفي، أجلوا رؤية إدارة الدراسات بمكتب الهيئة العامة للموارد المائية(تعز– إب). لـم يكتفوا بذلك، زادوا أن أزاحوا الموقع على الطبيعة، وتم الحفر، فكان الهباء هو الحصادْ، هباءٌ بثمنٍ معلوم: ثمانية عشر مليون ريال. قربانٌ للنفوذ، في معبد العطش، وأنت، علىً ما أنت عليه، صامتٌ، لا ترد التحيةْ!!

■ تعز - نادرة عبدالقدوس

كانت تعز المدينة الشمالية الأولى التي وطأتها قدمي بُعيد التوقيع على اتفاقية الوحدة وإنهاء التشطير بين الرئيسين اليمنيين صالح والبيض في 30 نوفمبر 1989 بأيام قلائل، لأنها الأقرب إلى مدينة عدن بين المدن الواقعة في شمال الوطن.

الازدحام المروري واحدة من المشاكل في عاصمة المظفر

سبقتنا –نحن الفريق المنظم للرحلة من معهد الإعلام في عدن– لهفتنا الملتحفة بالشوق إلى التعرف على واحدة من المدن الشمالية التي طالما سمعنا عنها ولم نرها، من خلال أبناء الشمال والمناطق الوسطى، الذين اتخذوا من عدن مأوى لهم هروباً من طغيان الإمام وضروب الدهر فيما بعد المرحلة الإمامية!

تجاوزنا البراميل والحواجز الوهمية التي جزأت الوطن إلى دولتين سادت بينهما الصراعات الدموية والاقتتال دون أدنى مبرر منطقي. ووصلنا إلى مدينة العز أو النجوم أو المدينة الحالمة، وما أكثر التسميات التي حظيت بها تعز!

ثم توالت زياراتنا لتعز، عاصمة المظفر والدولة الرسولية التي أرست مداميكها على أرضها طوال مائتي عام ونيف، وهذه معالمها التاريخية العظيمة التي ما زالت شاهدة على عبقرية الزمان والمكان. فهنا قلعة القاهرة الشامخة على أكمة ترتفع 180 مترا منذ أكثر من تسعة قرون. وهنا جامع "الجَنَد" القريب من مدينة تعز الذي بناه الصحابي الجليل مبعوث الرسول عليه الصلاة والسلام إلى اليمن في القرن الثامن الهجري، والذي أوصاه بأهل اليمن أصحاب الأفئدة الطيبة. وها هو جبل "صبر" الأشم الذي يتلألأ مساءً، فيخاله الناظر نجوم السماء؛ لذا أطلق على تعز "مدينة النجوم". أما وادي الضباب فما أروع بساطه الأخضر الذي حباه الله به! وما أروعه من مشهد ويديك تلامس الضباب! فتتمنى لو يقف الزمان في هذه اللحظة وأن يطول البقاء في ذات المكان.

سحرتنا تعز للوهلة الأولى بطقسها الساحر الذي يجمع بين الحرارة والبرودة، والرطوبة والجفاف، في آن. كما أذهلتنا أوديتها وسهولها الخضراء. أما دهشتنا الأخرى فكانت كثافتها السكانية. فهي المحافظة اليمنية الثالثة في الكثافة السكانية، ويقدر عدد سكانها، تقريباً، بمليوني نسمة.

كانت الزيارة الأخيرة إلى مدينة تعز في مستهل شهر يوليو هذا العام. خرجنا من مدينة عدن وحر شمسها الحمئة وصيفها القائظ، صوب تعز، بغرض المشاركة في ورشة العمل للمدربين الإعلاميين التي ينظمها بالتنسيق مع نقابة الصحفيين اليمنيين البرنامج الدانمركي المشترك لتنمية الإعلام اليمني. وكانت تعز بانتظار زوارها ومحبيها والمتشوقين إلى نسيمها العليل فهي "مدينة الشوق".

الازدحام كان في أوجِّه، ظهيرة أحد الأيام التي بقينا فيها في المدينة الحالمة. ولعله الإشكالية الوحيدة التي صادفناها هناك عدا معاكسة الشباب وبعض الكهول لنا وللنساء الأخريات وبكل جرأة وأمام الملأ! فقررنا، كفريق عمل صحفي مكون من خمسة أعضاء، إجراء تحقيق صحفي عن مشكلة الازدحام وأسبابها ونتائجها ورفع أسئلتنا للجهات المختصة في المحافظة بعد جمع آراء المواطنين من خلال استمارة الاستبيان التي وزعت لمائة منهم.

وكانت نتيجة الاستبيان، الذي اشتمل على 6 أسئلة وكل سؤال حمل ثلاثة اختيارات، على النحو التالي: 35.4% يعيد أسباب مشكلة الازدحام المروري إلى عدم الالتزام بقوانين المرور. فيما 8.54% أعاد أسباب المشكلة إلى عدم تأهيل طرقات المدينة. أما 37.6% رأى أن أسباب الحوادث المرورية في المدينة تعود إلى ضيق الطرقات وسرعة المركبات. وكان الرد على السؤال الرابع عن أسباب وقوف السيارات على الطرقات هو عدم وجود مواقف كافية للمركبات وحصل على نسبة 76.3%، و75.3% لم يستخدم حزام الأمان أثناء القيادة، ونفى 65.6% وجود دور لإدارة المرور في المحافظة لتأمين السلامة المرورية للمواطنين.

● زاهر

● شيباني

كانت خطوتنا الأولى بعد الاطلاع على آراء المواطنين وترتيب الأسئلة بحسب تلك الآراء والأكثر إلحاحاً، الاتجاه صوب مكتب محافظ المحافظة، كقيادة رئيسة في المحافظة. إلا أننا عدنا نجر وراءنا أذيال الخيبة بعد أن علمنا بغياب المحافظ ووكلائه ووجودهم جميعاً في صنعاء لمتابعة مشاريع تنموية للمحافظة! فما كان منا إلا التوجه إلى إدارة المرور وتوجيه الأسئلة إلى العميد يحيى محمد زاهر مدير الإدارة والذي استقبلنا بحفاوة ولم يبخل علينا بالشاي الأحمر مع النعناع. لكنه كان متسرعا في رده على سؤالنا الأول عن أسباب مشكلة الازدحام المروري في المدينة، حيث نفى تماماً وجود "زحمة" في تعز! بيد أنه بعد الحوار معه ورده على تساؤلات أعضاء الفريق الصحفي استدرك قائلاً: "الزحمة موجودة لكن في وقت الذروة وفي وقت محدد خاصة في شارع جمال حيث تتكدس المحال التجارية والمرافق الحكومية والخدمية المختلفة"، ملقياً المسؤولية على مكتب الأشغال العامة والسلطة المحلية، مؤكداً على ضرورة التنسيق بين إدارة المرور وهاتين المؤسستين لحل المشكلة. كما اعتبر العميد زاهر حركة البناء العشوائي "المنظمة" في المحافظة السبب الأساسي في خلق مشكلة الازدحام المروري، حيث يتم البناء في شوارع المدينة الضيقة دون أي اعتبار للخدمات المرافقة لهذا البناء، إذ أن الكثير من المنشآت السكنية والسياحية والتجارية تنتصب بعشوائية دون وجود مواقف خاصة بالسيارات. وقد أشاد العميد زاهر بنجاح تطبيق محافظة عدن للإرشادات المرورية التي عممت على سائر المدن اليمنية هذا العام، معيداً ذلك إلى نسبة الوعي المرتفعة لدى المواطن في هذه المحافظة وإلى تعاون الجهات المسؤولة كافة وتنسيقها المشترك بقيادة محافظ المحافظة ومكتب أمن المحافظة في نشر الوعي المروري بين السكان والحزم في التقيد بقواعد المرور، مدعياً أن رجال المرور يبذلون قصارى جهودهم من أجل الحفاظ على سلامة المواطن. وطالب، بشدة، الإعلام بوسائله المختلفة، بضرورة الإسهام بفاعلية في نشر الوعي المروري لدى المواطن. وقام فيما بعد بتوزيع نسخ من الملصقات والنشرات ووسائل توعوية على الفريق الإعلامي مما تصدره إدارة المرور في المحافظة، منوهاً بأن الإدارة تقوم بتوزيعها على المواطنين وفي المدارس.

أما وجهتنا الأخيرة فكانت إلى مكتب الأشغال العامة والطرق حيث كان اللقاء بالأخ سعيد شيباني المدير العام والذي أفادنا بأن كثافة السكان في حاضرة تعز فقط تبلغ 700.000 نسمة، وهذه الكثافة تشكل ظاهرة خطيرة، فالطريق برأيه ليس إسفلتاً وإشارات مرور بل هي مركبات وسائقون ومواطنون. مؤكداً على حدة الازدحام في يومي الخميس والجمعة، ومعيداً أسباب الكثافة السكانية الهائلة إلى النزوح من الأرياف إلى المدينة، مبدياً أسفه من عدم حزم رجل المرور مع المخالفين لقانون المرور في ظل تزايد عدد المركبات وخاصة الدراجات النارية التي تسبب الكثير من الحوادث المرورية بسبب سرعة سائقيها، مذكّراً بأن مكتب الأشغال وضع مائة لوحة إرشادية على جوانب العديد من الطرقات الرئيسية في المحافظة، إلا أنه بعد ستة أشهر تم انتزاعها من قبل مجهولين! لافتاً إلى أن الكثير من السائقين لا يحترمون قانون وقواعد المرور.

وعن التنسيق مع الجهات المختلفة ذات العلاقة أكد الشيباني عدم وجود تنسيق بينها، "فمثلاً تقوم مؤسسة المياه بالحفريات وعندما تنتهي منها نجد مؤسسة الكهرباء بعدها بأيام تقوم بالحفريات في نفس المكان. وهذه العشوائية وعدم التنسيق المشترك يؤدي إلى خلق الكثير من المشاكل والصعوبات". مضيفاً أن التنسيق معدوم أيضاً فيما يتعلق بالمخصصات المالية، "فعلى سبيل المثال نقوم نحن بتقديم مخطط توسعي للشوارع بمساحة تقدر بسبعة أمتار وإقامة أعمدة للكهرباء، إلا أن وزارة المالية ترفض منحنا ميزانية لذلك، بحجة أن الكهرباء من اختصاص وزارة الكهرباء والطاقة". كما أضاف قائلاً: "قمنا في مكتب الأشغال بتجهيز الشوارع الرئيسية لكن تأتي مؤسسة المياه وتقوم بالحفريات دون إشعارنا".

كذلك فإن الباعة المتجولين يعتبرون أحد الأركان الأساسية في وجود مشكلة الازدحام المروري القائمة في مدينة تعز فهم ينتشرون على امتداد الشوارع الرئيسية والخلفية ووسطها وعلى الأرصفة. في هذا الصدد يذكر الأخ سعيد الشيباني أن "هؤلاء الباعة بالفعل مشكلة في تعز وللأسف السلطة المحلية يعتبرونهم في حساب الموارد المالية. فهي تستفيد من وجودهم كمصدر جباية. أنا أقترح أن تخصص مواقع لهؤلاء الباعة بحيث لا يتسببون في عرقلة المشاة والمركبات".

لم تنته الأسئلة بعد، وما زالت تبحث عن إجابات شافية. فتعز تعزُّ علينا جميعاً. وهي من المدن شبه المنسية في الوقت الذي تحظى بالذكر الوفير والاهتمام المثير مدن يمنية أخرى. فهي لا تعاني فقط من الطرقات المهشمة والحفر، ولا من القمامات المنتشرة في الشوارع الرئيسية والخلفية والأزقة، ولا من المتسولين المتزايدة أعدادهم، ولا من السرعة الجنونية للسيارات والدراجات النارية التي يروح ضحيتها العشرات يومياً، كما أخبرنا أحد المواطنين، فحسب، فثمة مشاكل أخرى وظاهرة للعيان تعاني منها مدينتنا الحالمة، أبرزها شحة المياه التي باتت تهدد أبناءها ومن انقطاع الكهرباء الدائم. والرسول عليه الصلاة والسلام قال وهو خير القائلين وأصدقهم: "الناس شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار".

شحة في المواد ومعامل قديمة حتى المواد الموجود معظمها تالف مما يؤدى إلى فشل التجارب. هذا ما تحدث به أحدى الطلاب الدراسات من كلية العلوم كما أضاف أن هناك معاناة أخرى تبدأ مع بدء العطلة الصيفية هي إغلاق المعامل في الساعة الواحدة ظهرا. فما إن تبدأ الساعة 12 ظهرا حتى يبدأ العد التنازلي ويبدأ صوت الحارس بالارتفاع يطالبهم بالخروج، وكأننا في دوام مدرسي أو وظيفي. ليست هذه هي المشكلة الوحيدة التي تواجه طالب الدراسات العليا والبحث العلمي في الكلية، فقد كان لنا في "النداء" لقاء مع أطراف مختلفة تحدث عن تلك المشاكل التي تواجه طالب الدراسات العليا تتبين من قسم إلى آخر بحسب طبيعة القسم.

■ سعادة علاية

طلاب الدراسات العليا.. شحة الإمكانات ورسوم ضائعة

رسوم معقولة ونقص في المواد

المبلغ المحدد للدراسات العليا هو 12 ألف ريال في التمهيدي في الأقسام النظرية. أما الأقسام العلمية فتزيد لتصل إلى 14 ألف ريال ثم 70 ألف ريال عند تحضير الرسالة وكلما تأخر الطلاب في الرسالة عليه دفع 40 ألف ريال هناك لائحة جديدة ستصدر تقتضي رفع الرسوم إلى الضعف. هناك من يرى تلك الرسوم معقولة ومقبولة، وتتفاوت احتياجات طلاب الدراسات العليا من قسم إلى آخر. إحدى طالبات الدراسات العليا في كلية العلوم قالت: "الرسوم معقولة"، ولكنها عادت وقالت إنها بالمقارنة مع ظروف الطلاب وعدم توفر الإمكانات في المعامل من مواد وغيره تمثل صعوبة فهم يلجأون إلى شراء مواد التجارب وجميع الاحتياجات بمبالغ مالية عالية لإجراء تلك التجارب، "أحيانا في معامل خارج الجامعة وفي مرات كثيرة لا نجد التعاون مع تلك الجهات لغياب التنسيق بين الجامعة وتلك الجهات". تتفق زميلتها "ن" معها وتعلق بقولها: "إن الدراسات العليا مسلسل مكسيكي تبدأ حلقاته بتسجيل الطالب وتنتهي بعد أن يطفش الطالب ويأتي ذلك تبعا لنوع المشرفين"، واعتبرت نفسها أحسنت اختيار المشرفين، وأضافت أن قسمها (علوم الحياة) يعود للعصر الحجري خاصة بعد رفع شعار "يمن جديد". وفي كلية الزارعة اعتبرت إحدى الطالبات أن مشكلتها هي مشكلة جميع طلاب الدراسات العليا فالمراجع غير متوفرة يأتي بعد ذلك ترجمة المراجع الموجودة في الإنترنت، إذ يعاني معظم الطلاب من ذلك لضعف اللغة من مرحلة البكالوريوس مرورا بالتمهيدي وعدم اعتماد دورات لتقوية اللغة عند طلاب الدراسات العليا.

اتفقت (أ) من كلية العلوم مع زميلاتها في كل ما سبق ولكنها أضافت أن الكارثة الحقيقية تحل على طلاب الدراسات العليا مع حلول الصيف، فالكلية تقفل الساعة الواحدة، والتجارب تحتاج إلى وقت أطول، وتأخير تلك التجارب يعني تلف تلك العينات والمواد والتي تحتاج إلى مواد باهظة الثمن، ناهيك عن الذين يرسلون بطلب مواد من دول خارجية. هذه عينة لمشاكل بعض الأقسام العلمية.

تختلف مشاكل الأقسام النظرية تبعا لطبيعة تلك الأقسام. ففي قسم الدراسات الإسلامية في كلية الآداب الطالب (م) والذي رفض ذكر اسمه أيضا خوفا من عرقلة رسالته قال إن مشكلة الطلاب هي في ضياع أوقاتهم في المعاملات هنا وهناك وعدم التركيز في البحث وهدر طاقات الطلاب إضافة إلى نقص المراجع العلمية وافتقار المكتبة للمراجع الحديثة. إحدى طالبات كلية اللغات قسم لغة عربية، قالت: "لا توجد لديّ مشاكل كثيرة، المشكلة الوحيدة هي في اختيار المشرفين والمراجع غير المتوفرة".

قدرات بحثية

من المفترض أن يخرج الطالب من التمهيدي بقدرات بحثية عالية تؤهله لرسالة الماجستير والدكتوراه لكن كثيرا من الطلاب في كلية علوم الحياة اشتكوا من هذه المشكلة، حيث أن على الطالب أن يقوم بشرح المقرر وأحيانا قد يعقب الدكتور ويضيف إذا أراد. عدم ربط الدراسات العلمية بالواقع المحيط خاصة في كليتي العلوم والزارعة من المشاكل التي اشتكى منها الطلاب لـ"النداء". ما يراه الدكتور عارف الحمادي في كلية العلوم أن مشكلة البحث العلمي في الجامعة هي في عدم توفر ميزانية مخصصة والميزانية الموجودة هي عبارة عن مرتبات لمدرسين في الجامعة والطلاب الوافدين إلى الخارج إضافة إلى غياب سياسة البحث العلمي وغياب الأولويات أيضا لا توجد معامل خاصة بالدراسات العليا في تلك الكليات والمعامل الموجودة هي لطلاب البكالوريوس. تأتي بعد ذلك مشكلة الدوام في العطلة الصيفة وهي مشكلة إدارية بحتة المفترض أن تظل الجامعة مفتوحة ليل نهار، على الأقل نهارا كاملا تأتي بعد ذلك أهدر طاقات طلاب الدراسات العليا في ضياع وقته في المعاملات هنا وهناك. كما أن عدم احتكاك الطلاب بالمؤتمرات الدولية واللقاءات العالمية لتطوير معلوماته وتحديثه والتي تساعد كثيرا في خلق باحث حقيقي كل تلك المشاكل وعدم الاهتمام والدراية بأهمية البحث العلمي، أكده لنا د/ توفيق سفيان، نائب رئيس الجامعة للدراسات الأكاديمية، الذي تحدث لـ"النداء" قائلا: "إن علينا فهم البحث العلمي وكيف يقوم في الجامعات وكيف يمول، ثم قياس ذلك على الواقع ندرك أن كل ما يوجد في الجامعات (اليمنية) من دراسات عليا وأبحاث، هي دون مستوى البحث العلمي بالمعنى الصحيح؛ إذ تخلو من التطبيق لأن ذلك يحتاج إلى معامل وأجهزة ومراجع، وكل ذلك يحتاج إلى أموال، وميزانية الجامعة ومصدر دخلها محدود، ولا يوجد أصلا بند خاص بالبحث العلمي والدراسات العليا، حتى الرسوم التي تؤخذ من الطلاب لا تكفي لذلك فالطالب الواحد في الدراسات العليا يتكلف مبلغ 750 ألف ريال". وأضاف أن البحث العلمي مرتبط بالمجتمع والمشاكل المحيطة به بشكل عام، فالقرارات من المفترض أن تبنى على نتائج الأبحاث العلمية أي أن العلاقة تكاملية بين المجتمع وبين القطاع الخاص والقطاع الإنتاجي ومنظمات المجتمع المدني والدولة، وهذا غير موجود، فهناك حاجز بينهم جميعا. كما لا توجد مراكز بحثية وهي من أهم مرتكزات البحث العلمي.

غلاء المعيشة وسوء المعاملة لطلاب في السودان

اشتكى طلاب الدراسات العليا المبتعثون للدراسة إلى جمهورية السودان، في رسالة وجهت إلى وزير التعليم العالي (تسلمت "النداء" نسخة منها) من عدة مشاكل. وذكروا أنهم يعانون من ارتفاع رسوم الإقامة و التأشيرة مقارنة مع الطلاب السودانيين المبتعثين إلى اليمن، إذ تبلغ ثلاثة أضعاف ذلك، إضافة إلى عدم تحرك الملحقية ولا السفارة رغم مطالبتهم، وتأخر صرف مستحقاتهم المالية في كل مرة إلى ما يزيد عن شهر ونصف عن موعدها المحدد مما يضطر بعض الطلاب إلى عدم الذهاب إلى الجامعات للبحث عن عمل من أجل العيش. أيضا سوء المعاملة التي يلقونها من الملحق الثقافي والإغلاق الدائم والمستمر لأبواب الملحقية في وجوه الطلاب.

وطلبوا في نهاية الرسالة بتغيير الملحق الثقافي وإحضار شخص يهتم بأمر الطلاب وحل مشاكلهم وتشكيل لجنة للحضور إلى السودان لدراسة وضع الطلاب مع الطلاب أنفسهم وسماع مشاكلهم منهم وليس مع الملحقية ورفع المستحقات المالية للتناسب مع غلاء المعيشة وأسعار الإيجار والعمل دون الهيمنة السودانية على الوظائف في السفارة والملحقية.

جولة القادسية.. كمخيم للإجازة الصيفية

ودع الطفل «بندر» أمه وهي على وشك أن تضع حملها التاسع، قاصداً جولة «القادسية» للعمل إلى جوار أخويه شمسان ومحمد.

لقد اغتنم الاخوة فرصة الاجازة الصيفية ليسكنوا مع أبيهم العامل في أحد مطاعم شارع «الرقاص»، حيث يسكن في غرفة في الشارع ذاته.

■ عبدالقدوس طه

لكن الأب الذي فارق «وصاب» منذ عدة اشهر، هزه الشوق، وعاد إلى القرية صباح أمس الأول لاستقبال مولوده الجديد. بندر وأخواه بقيا في جولة «القادسية»، شمسان بالميزان على الرصيف، وبندر ومحمد يطوفان ببضاعتيهما (الأدعية) على السيارات. لكن تنقلات بندر السريعة في الجولة تشعرك بالخوف؛ فالطفل يعرض نفسه للخطر وقد يصيبه حادث مروري يقضي على حياته، إنه يمضي قرابة 12 ساعة وسط زحمة جولة «القادسية»، يعرض كتيباته على السائقين المنتظرين الإشارة الخضراء. يعتمد الطفل في تسويق بضاعته على إيقاع إشارات المرور مثله مثل سائقي السيارات فعندما تكون الإشارة حمراء يشرع في عرض بضاعته على السيارات الواقفة، وحال إطلاق الضوء الأخضر يكون قد تحول نحو الاتجاه الآخر حيث الإشارة الحمراء. كما لو أنه يلاحق الضوء الأحمر، متنقلاً بين الاتجاهات الأربعة للجولة. أمنيته أن تظل الإشارة حمراء طوال اليوم.

بندر إبن الثالثة عشرة شارف شهره الأول في جولة «القادسية» على الانتهاء. لم يستطع الصبر لأيام قليلة حتى يرى شقيقه الجديد، فقد قرر الرحيل من «وصاب السافل» الى العاصمة صنعاء بحثاً عن عمل.

هو يعمل في جولة «القادسية». حرصه الشديد على ترويج ما بيده من كتيبات يدفعه للمخاطرة بحياته إذ يقفز بخفة بين السيارات المزدحمة، يحاول أن لا يفوته أي زبون.

بين يديه عنوان واحد من كتيبات الأدعية: «الدعاء المستجاب»، يبيعه بـ50 ريالاً، إذ يشتريه من مكتبة «خالد بن الوليد» بمحاذاة الجولة بـ20 ريالاً، ويربح رغم المخاطر التي تواجهه 800 ريال طوال الساعات التي يقضيها في الجولة. البعض من زبائنه يعطيه فلوسا دون أن يشتري كتيب الدعاء. «بعض الناس رحيمين يدوا لي 50 أو100 وما يشتوش الكتاب».

علي العميسي (عامل بمكتبة أمام الجولة): «كثروا الأطفال في العطلة وبعضهم يشحت ويطلب»؛ إذ هو يرفض تسول الأطفال، يعطيهم كتيبات صغيرة ديناً، ناصحاً الكثير منهم بالعمل، وقد لاقت نصيحته استجابة من بعضهم. فعندما يبيعها الطفل يرجع ليقضي الدين ويشتري كمية أخرى ليكون «ضمار» (رأسمال).

تتزايد أعداد الأطفال في الشوارع من يوم لآخر.

حياتهم في الجولة معرضة للأذى والإهانة. وكثيراً ما تعرض بندر للإهانة، ومرات للضرب من قبل شباب، واحياناً عرضة للاستغلال الجنسي.

ذات يوم أقدم شاب يصفه بندر بـ«الشاذ» عرض عليه مبلغاً من المال ليستدرجه إلى منطقة خالية، «قال لي: تشتي ادي لك زلط، أدي لك كم ما طلبت إعتبرني أخوك إلحقني إلى هذه الحارة»؛ لكنه رفض، شخص ببصر قائلاً: «اللي يشتي يدي لي زلط، يدي وانا هنا، أنا ما اروحش مع أحد»... محاولة الشباب لاقت الرفض الصارم، وفي استحياء: «قال لي: أدي لك 500 ريال وجي معي»، هناك، إلى منطقة خالية. «ما احد يشوف (يواصل بندر) أنا خفت ورحت أكلم الأوبل (النجدة) الرجال شاف العسكر هرب»، كثير من اطفال الجولات يتعرضون للاستغلال والابتزاز بطرق ملتوية وإغراء بالفلوس».

بندر يخرج من 9 صباحاً ولا يعود إلا 9 مساء إلى غرفة أبيه مع أخويه يقضي نصف يومه في الجولة يتغدى هناك ويقضي حاجته في المسجد.

لقد بدت عليه آثار التعب والإرهاق، وبهت لون وجهه؛ إذ نظرت إلى عينيه، تغشاهما صفرة العناء والجهد الذي يبذله واقفاً طوال نهاره. صحته تتدهور. بثيابه التي يرتديها: البنطلون والقميص والسترة (كوت) تظنه طالباً، كما قال، في الصف السادس على خلاف القرويين من غير الطلاب الذين تراهم بالثوب والعسيب وربطة الرأس (العمامة) لم تتغير منذ قدومه من القرية لا يلقى احد يرعاه. وجهه الشاحب من اثر الشمس، ينبئك بالمعاناة والمتاعب التي يلاقيها كل يوم.

هو يحكي بصوت طفولي بريء قساوة الحياة وشقاء الرزق.

يصارع ليوفر لأسرته لقمة العيش، وما أمكن من مصاريف الدراسة.

عند كل حصاد.. لا نجني غير الشوك

يحيى سعيد السادة

كثيرة هي المواسم التي مرت بنا. قيل لنا عند اقتراب كل موسم إن حصاد هذه المرة سيسخر ريعه للنهوض بالوطن أرضاً وشعباً وما على الناس إلا أن يشمروا عن سواعدهم ويصقلوا حناجرهم بغية الإسراع في جني المحصول قبل أن ينقض عليه الطير. سبعة مواسم انتخابية. أكثر من تشكيل وتعديل حكومي. تشكيل اللجنة العليا للانتخابات ومن ثم توسعة عضويتها؟ جميعها مواكب أعراس شهدها الوطن على مدى سبعة عشر عاماً، المواطن في خضم أحداثها مجرد أطرش؛ إذ تنحصر مهمته في أن يصدح بصوته ويحرك يديه في كل الاتجاهات حتى يشار إليه بالتوقف إيذاناً بانتهاء المهمة التي روض على أدائها. إذ عندما يصبح المواطن صالحاً لمهمة الاقتراع أياً كان عمره القانوني تتكفل السلطة بترويضه بحيث تعيده إلى مراحل نشأته الأولى من حيث تسليته وإلهائه ولكن بطرق ووسائل حديثة مأخوذة من أبحاث ودراسات في علم النفس تجعله يتصور أن حصاد كل موسم وريعه من نصيبه ولا يخص أحداً سواه. دون أن يسأل نفسه ولو لمرة واحدة ماذا جناه من كل تلك المواسم السابقة؟ فجميع التشكيلات والتعديلات الوزارية التي هلل لها المواطن ونسج من خيوطها أحلامه وآماله في الخروج من مأزقه ومحنه وأزماته لم تحقق له ولو جزءا من أوهامه. إذ لا شيء ظهر في الأفق غير ظهور طبقة اجتماعية جديدة تسمى الوزراء، تمكن كل واحد منهم خلال فترة وجيزة من خلال الإمكانيات العينية والمادية المتاحة أن يصلح أوضاعه وأوضاع من يدور في فلكه مقابل تدني معيشي لعامة الناس تسارعت آثاره المخيفة منذ عام 2000 وحتى هذه اللحظة دون أية معالجات تذكر. فما إن يفرغ الوزير من أداء اليمين الدستورية حتى تفتح عليه أبواب النعيم بدءا بما يسمى بمخصصاته من سيارات وسكن وأثاث واعتماد، مروراً ببهلوانياته وفهلوته إن كان كذلك لينتهي به المطاف في قائمة الأثرياء. كل ذلك يحدث في ظل جهاز مركزي شبه مشلول ونيابة أموال عامة لا حول لها ولا قوة. فمن من الوزراء المتعاقبين منذ عام الوحدة وحتى الآن أحدث تغييراً إدارياً في وزارته أو فروعها في المحافظات على اعتبار أن الضعف في الأداء ناتج عن أشخاص وضعوا في أماكن لا تتناسب ومقاساتٍ عقولهم. لا أحد من أولئك الوزراء تجرأ على فعل ذلك أو فكر به مجرد التفكير؛ كون وقته لا يسمح إلا بمتابعة مصالحه والحفاظ على خط سباقه في مضمار سباق الوزراء نحو تحقيق الرقم القياسي في الثراء. فمجمل الوكلاء ومدراء العموم ومدراء الإدارات خلال هذه الفترة الطويلة محنطين في كراسيهم، كل واحدٍ منهم يستمد هيبته وبقائه من عصا سليمان. وكأن الأمهات لم تعد تلد رجالاً وأن الأرض قد توقفت عن الدوران. ثم يأتي من يسأل: لماذا لم يتطور هذا البلد؟ أي تطور هذا الذي ينشده السائل في ظل هذا الجمود؟ وأي أمل يراوده في أن تعاود الأرض دورانها طالما بقي هؤلاء المحنطون في مقاعدهم؟ لقد أصيب الجهاز الإداري نتيجة هذا الخلل بالجمود والشلل، فيما أصيب الناس بالسأم والملل والغثيان والاحباط.

تضاعف هذا الشعور بمضاعفة الأعباء المعيشية التي بدأت عدها التصاعدي عام 1990 نتيجة الأحداث الإقليمية وضعف الأداء الداخلي جراء التجاذبات الحزبية وما واكبها من تحالفات تركزت اهتماماتها على الجانب السياسي مقابل إهمال الجانب الاقتصادي الذي أفرز في الأخير وضعاً معيشياً مزرياً أسهمت به جميع قوى التحالفات ولكن بنسب متباينة وفق الفترة التي استمر كل منها على كراسي السلطة. زاد من تفاقمه الانجرار نحو تقاسم الدرجات الوظيفية دون الأخذ بمعيار الكفاءات والمؤهلات الأمر الذي أدى إلى خلط كثير من الأوراق وزج بكثير من المعوقين إدارياً إلى واجهة العمل الوظيفي. فوزارة الصناعة والتجارة واحدة من الوزارات الذي تناوب على إدارتها ثلاثة أحزاب رئيسية تنافسوا جميعهم على رفع أسعار المواد والسلع من البيضة حتى طن الحديد دون التفات أي منهم إلى ضرورة إحداث تغيير إداري فيها وفروعها من خلال استحداث برامج واستقطاب تخصصات في هذا المجال بغية انتشال الوزارة من وضعها المتعثر ورفع مستوى أدائها ليتناسب مع حجم مسؤولياتها؛ إذ لم يطرأ جديد على هذه الوزارة حتى هذه اللحظة غير التصاعد في أسعار السلع. ولتذكير المتعاقبين عليها نورد بعض السلع الأساسية والاستهلاكية وأسعارها خلال فترتين زمنيتين لمعرفة ما أسهم به كل واحد منهم من خراب ودمار لحياة كثير من الأسر.

المادة	سعر 90 م	سعر 2007م	مبلغ الزيادة	نسبة الزيادة	عدد الارتفاعات
قمح	130	3600	3470	%2769	28
دقيق	150	3800	3650	%2533	25
سكر	200	4800	4600	%2400	24
أرز	170	4100	3930	%2411	24
سمن	80	4500	4420	%5625	56
زيت	15	850	835	%5633	56

هذه العينات من السلع مجرد نماذج تنسحب عليها بقية السلع والمواد المتداولة في الأسواق والتي في مجملها شكلت كارثة معيشية تتحمل مسؤوليتها جميع الحكومات المشكلة والمعدلة خلال سبعة عشر عاماً وبالأخص فيما يتعلق بأسعار المنتجات المحلية كما هو موضح في الجدول. أسميها كارثة ليقيني أن أسرا عديدة كانت في فترة ما قادرة على شراء هذه السلع إلى أن شلت قدرتها وأصبحت عاجزة تماماً عن تناولها. أسميها كارثة أيضاً كي أوقظ القانون رقم 5 المتعلق بالتجارة الداخلية والموقع من قبل الأخ الرئيس بعد الموافقة عليه من مجلس النواب الذي ينص في مادته 25 على أنه يجوز بقرار من مجلس الوزراء بعد موافقة المجلس تحديد السقوف العليا لأسعار السلع الأساسية في حالة الطوارئ والكوارث. إلى هنا ينتهي النص. وبدورنا نسأل: ألم يحن الوقت -بعد وصول أسعار هذه السلع إلى هذا الحد المخيف- أن نحدد سقفا لهذا الارتفاع على اعتبار أن ما نحن عليه من وضع معيشي هو وضع كارثي ما لم يكن هنالك تفسير آخر للكارثة وما هو حجم التضحية التي يجب أن يقدمها الناس لتصبح كذلك؟ لا شك في أن الغوص في تفاصيل أداء بقية الوزارات وبالأخص الخدمية منها، سيقودنا إلى نتيجة واحدة هي أن مجملها على شاكلة تلك الوزارة من حيث اللامبالاة واللامسؤولية، بحيث تكون المحصلة ضعفا وتدنيا في الأداء مرده في الأساس عجز وضعف الجهاز الرقابي المتمثل بمجلس النواب الذي يعاني هو الآخر من نقص كبير في التخصصات نتيجة اعتماد الأحزاب المتنافسة عند كل استحقاق انتخابي استراتيجية الأستحواذ على أكثر من مقعد بغض النظر عن خلفية المرشح العلمية والثقافية؛ إذ اعتمد الحزب الحاكم عند اختيار مرشحيه على مركز المرشح التجاري والمشيخي، بينما اعتمد حزب الإصلاح على خطباء المساجد، حتى وإن قيل إن بعضهم يحمل شهادات فهي محصورة في مجال الدين ولا علاقة لها باهتمامات المجلس واختصاصاته وقضاياه الشائكة في مجال السياسة والمال والاقتصاد وأمور فنية أخرى يصعب فهما. نقيس على هذا أداء المجالس المحلية، التي يصعب على كثير ممن وصلوا إلى مقاعدها فهم اختصاصاتهم رغم طول الفترة التي أمضوها. من خلال تعصبهم وممارستهم للمناطقية وعدم قبول الآخر كونه لا ينتمي للدائرة.

عزاؤنا في ما نحن عليه من كرٍّ وفرٍّ في معيشتنا وتفاصيلها اليومية، في أن تغير الأحزاب من سياساتها عند اختيار مرشحيها. فالوطن يزخر بالطاقات والإمكانيات البشرية القادرة على الإسهام بتغيير هذا الواقع المؤلم إلى واقع أكثر إشراقاً وتألقاً.

عزاؤنا في أن تتم مراجعة الذات من قبل الكثير ممن تستهويهم لعبة الترشح حتى لو دفعت بهم الأحزاب إلى أتون هذه اللعبة. إذ عليهم أولاً أن يتحسسوا رؤوسهم لقياس ما تختزنه من علم وثقافة حيث سيشكل هذا المخزون الطاقة المستقبلية لتشغيل وطن بأكمله بغية انتشاله والدفع به إلى آفاق رحبة.

عزاؤنا في الهيئة المشكلة حديثاً والمعنية بالفساد والفاسدين والتي بصم على أسماء أعضائها الأخ الرئيس وتعهد بدعمهم ومؤازرتهم في أن تسرع هذه الهيئة بتقديم عينات من أولئك الفاسدين كعربون مصداقية. فحيثما توجهت الهيئة وحيثما ألقت شباكها ستعود بالصيد الثمين لأعداد ونوعيات وألوان يحسدنا عليها الغير، كما نُحسد على طول شواطئنا.

عزاؤنا الأخير في أن يظل المواطن على اعتقاده بأن حصاد الموسم القادم هو أيضاً من نصيبه، ولكن إذا أحسن هذه المرة جني المحصول وانتفع بريعه. ما لم فإن الشوك في انتظاره لست سنوات قادمة.

ناديه الخليفي - المحامية التي تترافع في أكثر القضايا التهاباً

نادية الخليفي أول محامية في الجمهورية العربية اليمنية، وكذلك هي أول محامية تترافع أمام المحكمة العسكرية.

غير أن هذه المرأة السباقة لمهنة من أشد المهن التهابا، تبدو للكثيرين بعيدة عن المشهد العام، وكأنها خارج الحدث، رغم أنها أيضا لم تزل في قلب الحدث بل والسباقة فيه، فهي أول من دافع عن أنيسة الشعيبي المتهمة بقتل زوجها والتي ضجت الدنيا بقضيتها وما لقيته من ممارسات مهينة في السجن.

■ لقاء: منى صفوان

● نادية الخليفي

تقول نادية الخليفي المحامية الأولى التي شبت كمزاولة للمهنة في صنعاء ثمانينيات القرن العشرين:

«كان شيئا غريبا أن تخترق المرأة المجال المقدس، فقد كانت مهنة القضاء وما يحيط بها مجالا مقدسا وحكرا حتى على صفوة خاصة من الرجال، وكان ربما مرفوضا أن تخترقه امرأة. لكني وجدت شيئا من المساندة التي أحتاج من القاضي عبد الله الوريث، عندما كنت أذهب للمحكمة كمستمعة أريد أن أقترب أكثر من المهنة التي أحب أن أعمل بها، وكان يفضل أن يسمع مني ويقول: للزملاء أفسحوا المجال لزميلتكم. فقد كنت مرحبا بي في محكمته، ولا أنسى أول قضية ترافعت بها، كان هو من حولها لي، فلم يكن المتهم عنده محامي فوكلني للدفاع عنه».

المهنة الجديدة على النساء ضمنت حماس نادية بالاستمرار لم يفتر حتى اليوم، لتصير فيما بعد من أكثر المحاميات المتطوعات للدفاع عن المتهمين الذين تؤمن ببراءتهم، أو المظلومين الفقراء الذين لا يستطيعون تكليف محام للترافع عنهم، فتقوم بذلك متطوعة أو بتكليف المحكمة لها. «أنا من الفقراء وأحب الفقراء، ليس لأني أحب الفقر بل لأنه واقع اجتماعي قائم».

ورغم حماسها انسحبت تدريجيا من النشاط العام الذي لم يلائمها خطه الحالي ولأول مرة بعد سكوت طويل تنتقده جهارا.

نادية الخليفي التي تترافع حاليا في ثلاث قضايا قتل لثلاثة متهمين، منهم حدث، تتساءل: «ما هو دور منظمات حقوق الإنسان في الدفاع عن هؤلاء المظلومين، ودعم المحامين المتطوعين الذين لا يكلون في الدفاع عن قضايا المظلومين؟!».

وبرغم أنه وبحسب النص القانوني، يحق لها المطالبة بحقها المادي من المحكمة التي يحرر فيها قاضيها أمرا لها عليها متابعته من وزير العدل، فإنها تؤكد أن خوفها من الإحراج في الوزارة وأن يقول لها الوزير إن الميزانية لا تسمح شيء يجعلها لا تجرؤ على تضييع الوقت في هذه القضية، فتعمل بروح التطوع.

تحامي نادية التي تخرجت في كلية الشريعة والقانون جامعه صنعاء، في أغلب الأحيان حول خلاف ونزاع الأراضي. وهذه القضايا بالذات هي من أشد القضايا التهابا، لما فيها من تداخل مع قضايا القتل العمد والانتهاكات والسرقة والاستيلاء على الأراضي. رغم ذلك هي لها نصيب في الدفاع عن قضايا أثير حول أصحابها جدل كبير، وكذلك عن جنود دافعت عنهم أمام القضاء العسكري عام 1996 ولكنها إلى اليوم ما زالت تطالب بحقوقها من وزارة الدفاع، رغم حصولها على قرار محكمة يلزم وزارة الدفاع الدفع لها، ولكن لمن تشكو إن كان غريمك؟!

عتاب للاشتراكي

هذه المرأة الاشتراكية التي لا تكل أيضا داخل إطار حزبها، تجد في نفسها عتابا صغيرا، منه كونه كرم مؤخرا عددا من النساء القياديات ونسي نادية وزميلاتها الاشتراكيات، ولكنه لم يزل يبقى المنفذ الوحيد لها لمواصلة النشاط الاجتماعي العام الذي كانت تنشط فيه في الثمانينيات والتسعينيات، والذي تأخذ الآن موقفا منه.

لي موقف من النشاط العام، فالمسألة باتت مظهرية تلفزيونية أكثر من كونها خدمة اجتماعية كما كنا نؤديها سابقا، فقد تعددت الجهات التي تدعي أنها تدافع عن حقوق الإنسان، وإن أتيت للبحث عن هذه الجهات ستجد أنها تسعى وراء تسويق نفسها للخارج ووراء الدعاية الاعلامية ودعم المانحين».

فأين حقوق الإنسان والسجون مليئة بالمظالم؟ فهذا الوجود الكمي للمنظمات لا يرافقه أي عمل نوعي. فقبل أن يظهر ما يسمى اليوم بالمجتمع المدني كنا نعمل أكثر كقانونيين، وكانت السلطة بالمقابل تتجاوب معنا أكثر. أما اليوم السلطة لا تعبأ بهذا المجتمع المدني ولا قوة تأثير له عليها. طبعا أنا لا أريد أن أضيع أجر من عمل، ولا أشكك في السلطة، ولكن الكم الموجود من المجتمع المدني لم يحقق شيئا، والدليل أنني لم أسمع إلا بقضيتين أو ثلاث أثير حولها جدل، هي: قضية أنيسة الشعيبي، وقبلها أبناء الجعاشن، وبعد ذلك تعذيب الفاشق لأحد المواطنين؛ فماذا فعلوا لهم؟

الرأي العام و أمن الدولة

■ لماذا تفضلين اليوم العمل بصمت؟

– أنا ضد مبدأ إشراك الإعلام في عمل القضاء، خاصة في القضايا التي لم تحسم بعد؛ فهذا مبدأ قانوني معروف. وأجد أن تدخل الإعلام لا يفيد، والاستناد إلى مقولة «الرأي العام» ليست صحيحة في بلد كاليمن. هذا صحيح في أماكن أخرى، والدليل أنه رغم التدخل في قضية أنيسة وإشراك الرأي العام، لم يحرك ذلك ساكنا.

× كيف حولت إذاً قضية المتهمين بخطف الطائرة الاثيوبية من قضية أمن دولة إلى قضية جنائية؟

– إنها قضية قديمة، لكنها من أكثر القضايا الانسانية التي ترافعتُ فيها. ففي عام 1995 كانت اليمن قد أنشأت معسكراً للأثيوبيين الفارين من النظام الجديد وقتها، بعد الانقلاب في 1990. ستة من هؤلاء اللاجئين الأثيوبيين حاولوا خطف طائرة إثيوبية كانت منتظرة في مطار صنعاء، على أساس أن يذهبوا بها إلى بلد ما ليضغطوا بها على النظام الجديد لتنفيذ مطالب لهم، ولكن تم اكتشافهم في المطار قبل صعودهم الطائرة وضبطوا وبحوزتهم أسلحة، واعتبرت السلطات اليمنية وقتها أن هذه قضية أمن دولة وطالبت على الفور بترحيلهم. وبدأت الإجراءات. وهنا تدخلت وكانت جوازاتهم قد أخذتها وزارة الداخلية اليمنية.

ذهبت إلى منظمة شؤون اللاجئين وأكدت عليهم أن هؤلاء اللاجئين مسؤوليتهم وعليهم عدم التخلي عنهم، وأقنعتهم بذلك حتى أنهم تحملوا نفقاتهم الشخصية خلال تلك الفترة، واحتججت بعد ذلك على الحكومة اليمنية، فليس مقبولاً أن ترحلهم وهم لاجئون لديها، خاصة أنها تحملت مسؤولية ذلك وأنشأت لهم معسكرا في تعز. بعد ذلك تم نقلهم إلى هذا المعسكر وأغلقت القضية.

نادية الخليفي شكرا جزيلا لك.

17 يوليو لا يعنينا

علوي الباشا بن زبع
saad6481@maktoob.com

قرأت مقال "العدالة المغضوب عليها في 17 يوليو" للصديق العزيز سامي غالب. وأحسن أخونا سامي أو أحسنت دورة الزمن بتزامن الحدث من يوم 17 يوليو ذكرى انتخاب الأخ الرئيس في 1978 في أعقاب استشهاد الحمدي ومقتل الغشمي، مع يوم العدالة العالمي، فهي مصادفة جديرة بالتوقف عندها.

في هذا اليوم يقال الكثير مدحاً وتملقاً، أعتقد أن الأخ الرئيس في غنى عنه، خاصة و70% من هؤلاء المداحين لا يحبون الرئيس على الأقل لأنه قبيلي.

من حق الكاتب أن يتوقف عند "نبش القبور لاستدعاء الأموات لتقديم روايات عن سماحة الرئيس وانفتاحه وهرولته لنجدة المحتاجين" فالرئيس رغم ما يعرف عنه من كرم الإنفاق، إلا أن المتتبع لا يلحظ أن الرجل يملك قدراً كبيراً من هذه السماحة والنجدة في القضايا الإنسانية المتعلقة بغير المحسوبين عليه. وحتى كثير من المحسوبين على الرئيس لا يعترفون بالجانب الإنساني في شخصية الرئيس. وكم يحتاج الرجل بعد هذا التاريخ الطويل في الحكم أن يحسن التقاط الفرص الإنسانية التي تنطبع في الذاكرة ويسجلها التاريخ الإنساني بعيداً عن حسابات السياسة التي لا قيم فيها ولا كرامة.

عمان، المدينة الجميلة في عين كل عربي، ليست مسؤولة عن التمييز العرقي والقبلي والسياسي في الأعمال الإنسانية، الذي يحكم في المواقف الرئاسية تجاه قضايا إنسانية صرفة. فهذا التمييز المسؤول عنه نحن والرئيس.

نحن المسؤولون عن هذا التمييز، لأننا لا نقول الحقيقة في وقتها، وإلا لما أصبح هذا التمييز عادة متأصلة وعبادة عند البعض.

ومسؤول عنه الرئيس بدرجة أساسية لأنه صدق من حوله فتجاهل مواقف إنسانية عدة، ما كان يجب أن يسمع فيها رأي أحد، لأن بعض من حوله لا يدركون ما يعني أن يتجاهل الرئيس كثيراً من مواطنيه لأنهم غير محسوبين على الحزب الحاكم، بينما يطيِّر آخرين إلى عواصم عربية وأوربية للفحص من تخمة في الأراضي وعلى حساب الرئاسة. وهؤلاء بعضهم لو خرج الرئيس من الحكم سيجد أنهم أرخص من نبيل العفش الذي يرمى به بعد استلام الحقائب.

يا سامي، إن 17 يوليو هذا، يوم لا يعنينا؛ لأننا لا نتذكر فيه موقفاً إنسانياً يستحق الإكبار في حق هؤلاء المساكين الذين نراهم بالعشرات في شوارع صنعاء والعواصم العربية يتحركون ببطء، مثقلين بأمراض السرطان والفشل الكلوي والقلب مع ضيق ذات اليد. فكم هو محزن ما نراه من مآس إنسانية تستحق الرحمة فضلاً عن عدالة تنشدها آية الكاتب الحصيف.

الرئيس الذي نحترمه ونؤمن له بقدرات تكتيكية هائلة أمنت له البقاء في السلطة، نعترف له بإنجازات لا يمكن إنكارها. ولا أفهم كيف يستمرئ ما عليه الحال في البلاد من التمييز وغياب العدالة واستشراء ثقافة الفساد والإرهاب الفكري وتجويع المواطنين.

الرئيس بحاجة في هذه المرحلة أن يكون إنساناً قبل أن يكون حاكماً. بدونها لن يخلده التاريخ من المنظور الإنساني. ولو ظل في السلطة مائة عام فبمجرد أن يخرج من السلطة حيا أو ميتاً لن تسمع صوتاً من هذه الأصوات المتعالية بالمديح شعراً وكتابة، سيكونون يومها مشغولين بالصراخ والتهليل في موكب الذي بعده.

اقتراح على الأخ الرئيس

أقترح عليه أن يخلد لنفسه موقفاً إنسانياً، وهو "أن يطلق يوماً وطنياً للمبدعين وصناع التاريخ الوطني من الأحياء لتكريمهم والسهر عليهم. أما الأموات فقد قضوا إلى بارئهم وهو سبحانه وتعالى أعظم وأجل من أن ينقص في ضيافته حق رفيع أو يرفع أمام عدالته قدر وضيع، فهناك ميزان الحق يحكم بالقسط والعاقبة للمتقين" على أن لا يتدخل في هذا اليوم وما ينتج عنه من مبادرات ومواقف وتكريم، نفر ممن يعرفهم فخامته، حتى لا يفسدوا هذا اليوم كما أفسدوا 17 يوليو وأفسدوا حتى 26 سبتمبر و14 أكتوبر المجيدين.

تخيل معي يا سامي، أن التزلف هذا الذي توقفت عنده في مقالك، وصل بأحد المقربين أن يبلغ توجيهاته باسم الرئيس للبعض بأن لا يذهبوا في جنازة أحد الثوار، لأن الرئيس غير مرتاح له حسب تعبيره.

إنه أمر مخز أن يصل التزلف بقائد عسكري من قبيلة مناضلة وابن أسرة عزيزة وأكاديمي متخرج من الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذا الحد الذي لا يخطر على بال الشيطان فضلاً عن الإنسان السوي، مع اعتقادي بأن الرئيس قد لا يعلم شيئاً عن مثل التصرفات التي ربما أنهم يحشرونه فيها حشراً.

رئيس تحرير برتبة كبير الهجّائين، أو: ردحنجي بليغ ومؤثر

■ مروان الغفوري

"النداء"-خاص

لا أدري كيف سأكتب ما أفكّر بقوله الآن. الأمر ليس سهلاً البتّة أن تكتب نصّا مقروءاً، إذا كان كل ما تريد أن تقوله فعلاً لا يتجاوز: أنا محبط، أنا مندهش. كذلك، إذا كنت تريد أن تسدي جميلا لأحد أصدقائك في الهواء الطلق، بما يحمله الطلق من احتمالات الطلاق، ونسف علاقتكما غير المتينة. وعلي أيّة حال فمن الملائم أن أفوّت في الموضوع، تلقائيّاً، بمقتبسات من سلسلة "مقالات رئيس التحرير" أعني: رئيس تحرير صحيفة قومية كبيييرة، في اليمن طبعا، وهو صديقي كما قدّمتُ منذ سطرين. يبتدئ صديقي المحرر العظيم واحداً من مقالاته دفاعاً عن شخصية سياسية يمنيّة منحها منازل في المديح يمكن توصيفها بمدائح المقاولات، مثل: القامة، العملاق، الكبير، الهامة، الشامخ... وكل ألفاظ الطول والمتانة والارتفاع، في نبرة واضحة تفضح الضيق بنقائص هذه الصفات لدى المادح تجاه ممدوحه. وربما كان اختيار هذه الحزمة من المدائح دون غيرها هو أحد تسريبات اللاوعي القلق، ولا داعي لتفصيل التفصيل. قال صديقي عن ممدوحه، في معرض التعليق على هجاء تعرض له في قناة فضائية منذ أسابيع: "اعتدنا -في اليمن- على سماع أصوات الموتورين والحاقدين والسفهاء عقب كل إنجاز نحققه". ثم يعود إلى توكيد أصالة هذه الصفات في خصوم ممدوحه، بعد فاصل قصير: "بل إن هذه الأصوات السفيهة الوقحة صارت تبعث في نفوسنا المزيد من الغبطة والسرور". هكذا مع أن مقاله لم يكن إفرازاً لغبطة ما، ولو من الدرجة العاشرة. ثم يدوسُ صديقي على بنزين الكيبورد بما لا يدع للغبطة والسرور احتمالا، ولو خفيفا: "إن غير الطبيعي هو أن يتحول الخلاف إلى تنابز سفيه وخصام وقح، وألفاظ مستقاة من أفواه السفهاء والأراذل والسوقة، والتي يربأ الشرفاء بأنفسهم عن الانجرار معها أو الرد عليها". يستمر العرض الخشن على حبال الكلام بحسّ أمني عال دافق. بيد أن صديقي يقرر منح زبائنه فرصة عفوية لالتقاط الأنفاس، فيقوم بإدراج معزوفة ناعمة عن القائد الفذ والغد المشرق (اللهم لا حسد). تتعطل المعزوفة سريعاً ليعود البطل إلى مهمّته الفاندامية (نسبة إلى فاندام، وليس: الفندم) بلباس آخر، له سمة واعظ السلطان. فكاتبنا يذكّر جمهوره الكريم بطهارة الملائكة ورجاسة الشياطين (ربنا ينتقم منهم) وبحتمية تجاور الخير والشر وسيادة الخير في الفصل الأخير، كما عزف شاعرٌ إدموند روستان، سيرانو دي برجراك: "ولكنني في اللحظة الأخيرة أصيب"، وإن كنت أشك في أنه قرأ هذه الرائعة، لكن توارُد الخواطر بين الكاتبين الكبيرين، اليمني والفرنسي، وارد! وكصوفيّ يتوسط مريديه، يضوّع الأبيض بأسود، مستفيداً من إمكانات الكونتراست ليؤدي دور داعم الإيمان بحرفيّة. وهكذا، وبلغة العبقري نجيب سرور في ثورته الشهيرة "الأميّات" وهو يعلن يقينه الأخير عن موطنه مصر: "ربك خلقها كده، حتعمل إيه فيها؟!". بمثل هذا المعنى طمأن كاتبنا الكبير مريديه وجمهوره ومعجبيه من قصار السن، وفوق الـ18، بأن سنة الحياة تقتضي وجود هذه الفئة من تك تك تك... إلى آخره من أوصاف الفئة الباغية المرصوصة أعلاه، فهي حقيقة مثاليّة وسنة الله في "اللتي واللتيّا"، بحسب يقينه الناعم: "وإلا خلت الأمم والمجتمعات من المنحرفين والشواذ والمشوهين أخلاقياً ونفسيا" (حد يعد الشتايم ورايا يا جماعة).

اللهم اخزي الشّطَان. المهم، صديقي لم يتوقف، فطبيعة المشهد هي الهايبر- ديناميك، أصابعه تجري على الورقة وقد ابتلعتها شهية الكتابة، تماما كما تحدث كاتب كبير عن حالة الإبداع لديه، وإن كنت أستبعد أن يكون السيد رئيس التحرير يعرف اسمه. مش مهم، حتى وإن كان خوسيه ساراماجو. مرّة أخرى توارد خواطر بين كاتبين كبيرين، يمني وبرتغالي. استمر صديقي: "إن القامات العظيمة والهامات الشامخة، هي التي يحاول السفهاء والأراذل التطاول عليها وإثارة الغبار حولها". لا أدري إلى أي مستوى يبدو رئيس التحرير متأكدا من هذا التعميم. وربما كانت جعبته مليئة بأمثلة لقامات سامقة تطاول عليها السفهاء، بيد أن التاريخ تدخّل وأثبت حقها الإنساني والأخلاقي في العلوّ، كما هي صيرورته وسيرورته. وبقدر عمله كمطهّر ومعقّم، فإن التاريخ له أيضاً خواص "السقّالات" في عمليات إعادة ترميم الذاكرة والمكان والزمن، ما هيك؟ متفقين. إذاً، لا تتعب حصانك ودع للتاريخ هذه المهمّة، وارحم نفسك قليلاً من هذا الاحتراف المرهق، لأحسن يطق لك عرق. واسمح لي أن أعتذر عن استخدام كلمة "جعبة" فأنا لست واثقاً من أنها لفظة تامة التهذيب، وللعرب في مساقات التأويل مذاهب، وأخشى أن تصيبني دائرة.

أتصور أن الكاتب كان موفقاً كثيراً في إغلاق مقالته بهذا القول النبوئي: "وذلك إدراكاً منه أنهم ليسوا أكثر من مخلفات «عفنة» للمستعمرين والانفصاليين والإماميين والحوثيين، ولا جامع لهم غير أنهم مطايا لمن يستأجرهم ويدفع لهم، شأنهم شأن السفهاء والدواشن". لاحظوا وضع كلمة "عفنة" بين قوسين، مع أن الأوصاف الخارجة عن الأقواس فيها الكفاية والبركة، لكن صديقنا جاب البتاع في البتاع، للتوضيييح، ماشي؟ طيّب. المقالة أو المردّحة (حلوة كلمة مردّحة، اسم آلة عند الصرفيين، مثل مكنسة ومزبلة) قصيرة نسبيّاً، وبرغم قصرها فقد استطاعت بمهارة نادرة أن تحتوي على 31 قذيفة مطاطيّة، من النوع المسمى: بم بم، وهو غير: دم دم، المستخدم من قبل أفراد الجيش اليهودي. دائماً ما تكون المصادفات أكثر قدرة على التعبير الجوهري المكثّف، أو حتى المجازي العنيف، من الترتيب القصدي. وتحت سطوة هذه المفارقة كان جديراً بالمقالة، بعد كل مقاطعها، أن تختم بمفردة "الدواشن". مصادفة ليست غريبة، فعلم النفس السلوكي يقرر شيوع هذا النوع من المصادفات، وربما أسرف النفسانيون في استخدام عبارة: المصاب بالشيزوفرينيا هو آخر من يعلم عن نفسه هذا الخلل، في حين يعتقد يقيناً بوضوح أعراضه على كل الناس. ممم، هل لهذا الأمر علاقة بالإسقاط، بإزاحة العدوان؟ علم النفس السلوكي يقرّر: يكره الإنسان صفات محددة بعينها، ولأنه يخشى أن يكتشف تجذّرها فيه، عند بداية ملاحظة أعراضها خاصة في ساعات الصدق الداخلي والمصارحة الشعورية مع الذات، فإنه يسقطها على خصومه لكي تكون مبرّرا إضافيًا لبغضهم وتهشيمهم. وبالمرّة لتجسيد هذه الصفات -التي يخشاها ولا يستطيع الفكاك منها- في صورة حيّة لينتقم منها في وضح النهار.

طيب، بمقدوري أن أتفهّم ضرورة اللجوء إلى هذا النوع من الاستعراض المهاري، الباليه الجديد، من شخص لا يزال يردد أنه كان معارضا إسلاميًا، وأن حزبه الإسلامي طلب منه التجسس على المؤسسة الإعلامية التي يعمل فيها، بيد أن ضميره رفض الامتثال بصورة قاطعة. حدث هذا، وفقاً لروايته في جلسة خاصة، قبل أن يمن الله عليه بالتحوّل الكبير إلى تنظيم سياسي لا يوجد فيه دواشن ولا تك تك تك... بصراحة، لست متأكدا من أن مصدر هذه الكفاءة التعبيرية التي نحن بصديدها، باستخدام القاموس العربي الاحتياطي، قاموس السوقة، هو من لغات ومهارات حزبه الجديد، كما أعلم يقيناً أنه ليس من تابوته القديم، على كل حال.

حتى في حديثه عن تنظيم القاعدة، فهو يستخدم نفس اللغة، ويغترف من بحر قذائفه اللجيّ، وكأن تنظيم القاعدة ناقص شتائم. أتخيّل صديقي وهو يكتب في سيرته الذاتية: أول من شتم تنظيم القاعدة في اليمن. وإن كنت أشك بصورة حادة في وجود تنظيم حقيقي اسمه القاعدة، وأن الأمر لا يعدو كونه مخترعاً أمريكيًا صرفاً، فضحته كتابات وتحقيقات كثيرين، أهمها كتاب أمريكي يحمل العنوان نفسه "القاعدة". ما علينا، نرجع لصاحبنا الآن، فهكذا كتب عن القاعدة: "إذا رغب البلداء والحمقى، والمأفونون، وموتى القلب والضمير، المتناقضون في الصفات، المتشاكسون في الأخلاق بتنظيم أنفسهم في كيان واحد، فلن يجدوا أفضل من الانتماء لتنظيم القاعدة". أعترف أن هذه الوصلة من الهجاء مؤثرة وبليغة. وإن كنت لا أدري ماذا سيكسب المقال من وراء هذا الردح والاسترداح، ولا ما الذي سيخسره أيمن الظواهري، أو يربحه وزير السياحة اليمني. ليس للأمر أي معنى سوى غريزة جديدة متحوّلة، رغبة جارفة في إثبات الولاء الصرف، تصدّع داخلي مخيف، إحساس مرعب لدى الكاتب في لا مواءمة المكانة والإمكانات. وهو ما يجعله يندفع، مثل شاحنة فولفو في منحدر جبلي، تجاه الخصوم الأشرار بالضرورة. ليس هنا وحسب، بل في جميع كتاباته. يُهيّا لي أن العمل في مجال الردح الرسمي الموجّه، والمدفوع، هو أمر مغري ومجزل، ولدي أمثلة توفر ظهر بعير (خلّيها حصان، أشيك شويّة). ولا أخفيكم سرًا أني أفكر من وقتٍ لآخر، عندما يتأخر راتبي، في العمل "بارت تايم" رادحاً. فمثلاً، ما أسلس استمرار صديقي المحرر الكبير في هجاء تنظيم القاعدة: "إنهم فرق من البلاطجة والقتلة واللصوص، وعصابات الليل، عناصر وكفاءات من المارقين والأفاقين وشذاذ الآفاق"، وتك تك تك، حتى صرخت بصوت عال وأنا أقرأ: يا ابني ارحم نفسك شوية، حرام اللي بتعمله في روحك!

وبالعودة إلى رغبتي في الاسترداح، أتصور أني سأعجز تماماً مع أول محاولة لظهوري على المسرح المكشوف من بواباته مجتمعة، فالردح والاسترداح هو السهل الممتنع بحق، وهناك من يعتقد أنها مواهب ربانية مثل الوسامة والصوت الحسن. أنا، مثلاً، لن يكون من اليسير عليّ أن أبتدئ من أول السطر في مقالة عن مدارس "تنظيم" الشباب المؤمن بهذه العبارة: "ما يحدث في صعدة على أيدي أذناب الصريع حسين الحوثي يستهدف بالأساس محاولة تقويض النظام الجمهوري"، كما كتب صديقي المحرر عنهم. هكذا، بعد البسملة مباشرة: "أذناب"، "الصريع"، ثم "تقويض النظام الجمهوري". أصدقائي يعلمون، أيضاً، أن الأمر صعب للغاية، هو سيرك من اللون النادر، وأن اقتضاءاته غير إبداعية ولا معرفية. كما أن عدم توفر الفرص الملائمة للتدريب، أو العمل، في هذا التخصص الدقيق يجعل من شرط "التحلل من المرجعية الأخلاقية والدينية والإنسانية" مقبولاً لدى بعض طالبي الاحتراف. أتصوّر أن استعداداتي النفسية، لتلبية هكذا شروط عُرفيّة، غير وافية. ولصديقي المحرّر الكبير أقول: استمرْ، مع بعض العناية بمهاراتك بغية التفرد! إنّك تتقن الدور بكفاءة استثنائية، كان جدي يقول لي دائماً: إذا شُفت المجنون يركب الدّقْم قُل له باقي لك وشتخزقه! وبطريقة الدواشن، ويبدو أني واحدٌ منهم كما فهمت من مقالاتك ولا مانع شخصي لديّ من قبول هذا الوصف، سأقول شيئاً ما وأنصرف لمشاكلي: يزعم علماء الإدارة أن من رُفع أعلى من مستواه يحن دائما إلى أدواره السابقة، وقلما يتكيف مع مكانه الجديد. لا أدري ما إذا كان من المنطقي استحضار علماء الإدارة هُنا. شيء ما يزعجني بحق، تكويني الذهني الهش الذي يصدّق أني مساهم في الصحيفة، والمؤسسة المشار إليها، بحسبانها مؤسسة مملوكة للوطن، وأني عندما أكتب إلى سدنتها ملاحظاتي على طريقة أدائهم فأنا أكتب إلى موظفين أشارك، بطريقة ما، في دفع أجورهم الشهرية. مش قلتم دولة حديثة، وإلا كيف الخبر؟! يا سيدي ولا يهمّك، ربّك خلقها كده.. حتعمل إيه فيها!؟

الوضع الصحي في اليمن..
إنجازات غير مرئية وتحديات تزداد كل يوم

إلهام الوجيه

250 مليون مواطن أمريكي يمتلكون تأمينات صحية و50 مليون مواطن لا يمتلكون أي تأمين لصحتهم!! بالمقابل هناك بلدان بأكملها لا تأبه لمثل هذه الرفاهية، فمسألة الحياة والموت رهن بقدر مكتوب، وقدرة لرب السماء في آخذ الأرواح متى ما شاء! وليس بيد البشر مقاومة ما سيحدث أن عاجلا أو آجلا!

صنع المخرج الأمريكي مايكل مور، فلمه الوثائقي عن الصحة والتأمينات الصحية متحديا الحكومة الأمريكية، معلنا بشاعة خصخصة الدواء وامتهان الآلام وجعلها وسيلة لثراء البعض الفاحش، على حساب حياة الناس وأرواحهم، مشككا في التأمين الذي يحصل عليه المائتان وخمسون مليون مواطن أمريكي، وبجودة هذا التأمين ومصداقيته، ومطالبا بقوة الالتفات لخمسين مليون مواطن آخر لا يمتلكون حق المعالجة والدواء، مستغربا كونه يحيا في دولة تدعي السيطرة على العالم وتتزعم حقوق الإنسان وأهمها حقه في حياة خالية من الأمراض. كان ذلك الحديث عن الولايات المتحدة التي تبعد عن اليمن الكثير، مسافة وتقدما. لذا من الأفضل للجميع ربط الأحزمة حتى أعود بكم إلى الوطن دون أن تصابوا بنوع من الاكتئاب أو ارتجاج في المخ بسبب المقارنات الشاسعة.

وبما أننا عدنا إلى أرض السعيدة التي لا تحكم العالم بل تحكم من قائد أطال الله عمره، وحكومات متعاقبة لا تحدث أثرا يذكر. كما أننا من بلد يتشابه مع ذلك البعيد الآخر بأننا نهتم مثله تماما بحقوق الإنسان! ولدينا وزارة لهذا الشأن، وبالتالي فالإنسان اليمني هو على قائمة الأولويات وصحته أحد أهم ما يجب الاهتمام به والعمل لأجله.

وبمناسبة عودتنا هذه يحلو لي أن أقدم لكم معلومات خاصة بالوضع الصحي في اليمن على لسان وزير الصحة، عبد الكريم، راصع في إحدى مقابلاته الصحفية بعد أن قدم حديثه بإحدى المقدمتين الشائعتين: الصلاة على رسول الله، والثانية هي ما فضل أن يبدأ به حديثه بطريقة الإشادة بالنقلة الكبيرة لثورتي اليمن والتي على الجانب الصحي نقلت اليمن نقلة نوعية وفريدة يستحيل معها المقارنة بين ما كان وما يكون وما سيكون مستقبلا!

فبلادنا تمتلك 282 مستشفى! و288 مركزا! و4250 وحدة صحية! يعمل فيها 16 ألف طبيب وممرض ممرضة، و10 كليات طب وأسنان وصيدلة! كما أن خططهم المستقبلية تهدف إلى إنشاء هيئة عامة للتأمين الصحي كخطوة لتوفير الخدمات الطبية والحد من العلاج في الخارج!

وهنا أطرح سؤالي: متى نطلق على المستشفى أو المركز أو الوحدة تلك الأسماء؟ بالتأكيد بناء على مواصفات ومقاييس محددة نكاد نحن اليمنيين لا نشعر بالفرق بينها، وأننا نستطيع أن نطلق على كل ذلك مستشفيات أو وحدات أو مراكز. أين هو الاختلاف؟ وأين هي الخصوصية لكل واحدة منها؟ وما مدى إمكانياتها جميعا؟ كما أن عدد الأطباء لا يلغي السمعة السيئة التي صارت لصيقة بالطبيب اليمني بناء على تجارب وحكايات ووقائع وليس تجنيا إطلاقا؛ ليس لسوء الطبيب اليمني أو لبلادة فيه، وإنما لقلة الاهتمام بتدريبه وتطوير أدائه وتحسين وضعة المعيشي! نأتي أخيرا إلى الكليات، فللأسف غير المجموع العالي الذي يشترط لدخول هذه الكليات لا يوجد ميزة حقيقية لهؤلاء المتخرجين فيها عن الكليات الأخرى؛ كون مستوى الدراسة والتحصيل والتطبيق في هذه الكليات ما زال يعافر لأجل حصوله على مساحة واهتمام أكبر يواكب العصر وتطوراته أسوة بجامعات العالم.

وعلى جانب آخر ذكر الوزير التحديات المواجهة لهم متمثلة في:

- انتشار الأمراض السارية والمستوطنة مثل الملا ريا والسل والحصبة والاسهالات وأمراض الجهاز التنفسي.
- نسبة الخصوبة والزيادة السكانية.
- محدودية التغطية بالخدمات الصحية.
- محدودية مصادر التمويل وموارد القطاع الصحي.
- قلة الموارد البشرية الفنية.
- غياب التنسيق بين القطاعين العام والخاص.
- التنوع الجغرافي والتجمعات السكانية الكبيرة. (المصدر: صحيفة "26 سبتمبر").

وأمام هذه التحديات الكبيرة والكبيرة جدا، ألا يرى الوزير معي أن الانجازات التي ندعي وجودها.تتلاشى للأسف أمام هذه التحديات التي تعكس وضعا ليس مشرقا البتة للوضع الصحي في اليمن؟ ثم أليس الأجدى أن تركز هذه الوزارة بوزيرها المختار من قبل حاكم منتخب، على إحداث قفزة حقيقية وليس مجرد قفز بهلواني يثير الضحك ولا شيء غيره من خلال اهتمامنا بالكيف والنوعية بدلا من العدد والمظاهر التي لا تعالج أحد، والتركيز على المواطن الذي أصبح يموت ويحيا في هذه البلد بقدر ما يمتلك من المال، وأن القطاع الصحي الذي تتباهى به الحكومة كمنجز ما هو إلا كعمارة أساسها لم يكن سليما فظلت خالية من السكان، مجرد مبنى شاهق ولكنه قريب جدا من الانهيار أو لا فائدة ترجى منه أطلاقا!

فجميع تلك المنجزات التي تتغنى بها الحكومة تفتقد أساسا إلى مراقبة صحية، كما أن تقييم الأداء والخدمات والمستوى الصحي مؤشراته متذبذبة ونحو الخلف للأسف، إلا إذا أردنا إقحام القطاع الخاص الذي اجتاح اليمن مخلفا كارثة صحية هو الآخر من خلال سعيه للربح المادي متبخترا دون خوف من رقابة أو محاسبة!

بالإضافة إلى أن دخل الفرد الذي أصبح التصريح به مخزيا لدولة تدعي دخول القرن الواحد والعشرين متباهية بالديمقراطية والاقتصاد الحر، لهو دخل يعجز عن شراء علاج مرض مزمن أو رقود ليومين في مستشفى مع دفع قيمة العلاجات حتى الإبرة!

إن دخل الإنسان اليمني لهو دليل قاطع على أن الحكومة ما زالت لا تفقه مما تقوله حديثا، وأنها تخطط وتبني وتعمل وتتبجح بالانجازات ولكن في بلد آخر لا نعرفه حاليا وربما ستقرر ذات يوم أن تفاجئنا بالمنجزات التي تدعيها وبأنها أصبحت جاهزة وما علينا سوى أن نحمل أنفسنا دون شيء آخر لننتقل ونسكن ونعيش ونتمتع بوطننا الجديد! لطالما تخيلت هذا الاحتمال كحل أخير لكل ذلك الهراء الذي أسمعه عن المنجزات العظيمة التي لا أراها!

أريد أن أفهم الآن: دخل متدني + وضع صحي غير متقدم + انتشار للأمراض = ماذا، سوى التضحية بالجميع لأجل من لا نعرفهم! هل هناك معادلة أفضل مما كتبت لأفهم ما يحدث حولي؟

ما رأي الوزير أخيرا بحل جديد ومبتكر من عندي؟ أن يمنع السفر إلى الخارج للعلاج نهائيا!! ربما بمثل هذا القرار الغريب والمجنون سيموت الكثير ممن كتبت لهم الحياة على يد أطباء ومستشفيات الخارج، ولكننا بمثل هذا القرار المجنون أيضا سنحول البلد إلى مركب واحدة وجميع من بداخلها متساوون. عندها فقط قد تتحرك الحكومة الرشيدة للأمام مع رؤوس الأموال الكبيرة لدعم هذا القطاع الموجود والمنسي، فالمسألة أصبحت حياة أو موت، وإما أن نغرق معا وإما ننجو معا!

■ ملاحظة:

"لا علاقة للمقال بشخص الدكتور وزير الصحة، كونه واحد من مجموع. ولا علاقة لما أكتبه الآن بخلافه مع شركة ناتكو للأدوية، فهذا المقال غير مدفوع الأجر أطلاقا". والله من وراء القصد.

موت الشهيد هزاع المحمدي

أبوبكر السقاف

قصيدة كتبها الزميل سلطان الصريمي، ونعي نشرته الوزارة التي يعمل فيها، بعد خبر مصرعه في الصحافة، ومقال غاضب وحزين نشره الزميل عبدالله الدهمشي. هذا كل الصدى الذي تردد في الحياة العامة. ربما لأن الموت ليس حدثاً فاجعاً في أية صورة في هذه البلاد التي يبدو فيها الموت حدثاً عادياً. مع أنه ليس كذلك البتة؛ فهو أكثر الأشياء واقعية، وأقلها حظاً من التصديق. أما عندما يكون قتلاً معلناً وفعلاً علنياً يصل حد الزهو بإنزاله على الخصم، فإنه في سياق نفسي وعقلي سوي، كان لا بد أن يثير الاستنكار والتأمل. ولكن من فرط تكرار هذا اللون من القتل، أصبح الناس يتصورون أن من يقوم به يعيش داخل «ثقافة الحصانة». قتل المحمدي، ثم مرت سيارة على جثمانه، للتمثيل به. هذا الإمعان في القتل همجية لا نظير لها، إلا عندما يكون القتلة واثقين من أن يد العدل لن تطالهم. وكما حدث في مقتل اليريمي والحبيشي، أطلت الوساطة القبلية برأسها لتقترح تسوية في دائرة نفوذها، وتساندها وساطة عسكرية، فاكتملت دائرة نفي القانون والتعامل المدني مع جريمة جسيمة، أودت بحياة مواطن أصر على شرف مهنته، فرفض المشاركة في سندات وصكوك مزورة لها علاقة بالمنطقة الحرة.

ولم نعد نسمع شيئاً عن الحادث. وبعد أيام فقد الزميل عبده جحيش إبنه. ولجأ القاتل إلى شيخ في بكيل: عبدالله دارس، فأصبح، وفقاً لعرف القبيلة، «ربيعاً» ولا يهم أنه قاتل، إنه في دائرة القانون الواقعي كما قال آل العواضي، الذين دارت معاركهم مع خصومهم في دائرة القصر الرئاسي بضع ساعات قبل أشهر.

● المحمدي

أصبحت المدن، بما فيها صنعاء التي كانت خارج ساحات تصفية الثأرات، بدولة القبيلة ومضاربها، وهذه لا تحترم في العمق إلا أعرافها، ولذا فهي شبه دولة، لأن من شروط الدولة سريان مبدأ صوري عام، لا علاقة له بالامتيازات والمراتب الاجتماعية. وعندما يسود العرف، وهو نقيض المبدأ الصوري، تضمحل -حتى الاختفاء- سيادة القانون.

ويكون صرعى غيابه «قانون» هجين، معجون بالعنف والرشوة والوساطة والكذب#. ونسمع عن علي موسى البيضاني، سجين في السجن المركزي، قضى 37 عاما، وغيره مئات كشف مآسيها الصحفي علي الضبيبي في «النداء»، في لون مشرق وشجاع من الصحافة التي يرسي قواعدها شبان وشابات، يمثلون الحديث في حياتنا. ولذا يلاحقهم اليمن القديم والتقليدي، لأن الحديث لم يغير في العمق ولا يزال «الميت يمسك بتلابيب الحي» والديمقراطية كلمة رثة في ترسانة القول الرسمي.

الصحافة قبل الهشة، المبدعة، عليها متابعة حادث الشهيد المحمدي. كان يقوم بواجبه فقتل. المتابعة جزء من القضية هام وخطر، لأنها تقاوم النسيان، وهو بداية ضياع الحق والحقيقة. المتابعة الدؤوب جزء من العمل على سيادة القانون. ومواجهة للقوى التي تطرد فكرة القانون من حياتنا كل يوم.

2007/7/15

* صرح محامي أولياء الدم أن الاستئناف بشمال العاصمة قد حول التهمة، الموجهة إلى اثنين من الجناة، من القتل العمد إلى الإيذاء، مخالفاً لقرار الاتهام الصادر عن النيابة الابتدائية.
«الثوري»2007/197

الحارثي

أعترف أن غناءه بدا لي غير جذاب؛ ربما لأني تعودت الاستماع إلى الأغاني الشمالية، على اختلافها، بأداء فنانين جنوبيين ولسنوات طويلة، منهم: المسلمي والجراش والقعطبي والعنتري وفضل اللحجي وعمر غابة والماس... وهؤلاء أداؤهم طليق واضح، ويمنحك إيقاعه فرصة للتلقي، لأنه ينتقل من حركة إلى أخرى بسلاسة.

كان اللقاء الأول مصادفة في مقيل في «الدار الحجر» في الوادي (صيف 1978)، على شرف مشاركين من الجزيرة والخليج، جاءوا للمشاركة في ندوة عن البحث ومراكزهفيهما. فإذا بي أسمع أداءً هادئاً ينساب كأنه استمرار لإيقاع راقص يتردد صداه فينا. ذكرني الفرق بين الاستماع الحي وذلك الذي يقذفه مايكرفون الاذاعة، الفرق بين السينما والمسرح، حيث الحضور كون أساسي من مكونات التلقي، وفي المسرح والغناء يكون عبق الأداء حيا وفاعلاً ويذهب رأساً إلى الاحساسات والمشاعر. منذ ذلك تغيرت علاقتي بفن الراحل الحارثي.

وتنبهت بعد ذلك إلى أدائه المتميز لأغان معروفة، بل مشهورة في اللون الصنعاني. فهو كما يقول الزميل لامبير من مدرسة أخرى.

وبعد ذلك وبالمصادفة المحض التقيت به عدة مرات في منزل الصديق هشام الزعيم، الذي كان يعمل في مكتب دولي في صنعاء، وهو من عشاق الغناء العربي التقليدي، ولا سيما مدرسة حلب. وكان الحارثي يدرس ابني زوجته «كارمن» العزف على العود، وفي كل لقاء معه يتجدد ذلك الحضور الجميل الذي كان فاتحة تعارفنا في صيف العام 1978، ويحضر فيه الأدب والذوق ومسحة هدوء مدهشة يمكن وصفها بأنها بصحة الروح، فهي جزء منير في ثقافة الجسد والسلوك.

يبدو لي أنه كان يقدم فناً مصقولاً متأثراً بألوان تركية وفارسية وهندية حاضرة في كل الغناء العربي، بعد انطلاقه من الحجاز ومن المدينة، فدمشق، تسربت إلى الموروث اليمني عبر القرون والمثاقفة والاشتراك في إحساس بالعالم متقارب، إن لم يكن في كثير من جوانبه واحداً، وهذا بعد أن أهملناه، نحن العرب، تحت ثقل تغليب السياسي على الثقافي واللحظة التاريخية على التاريخ. وفي الوقت نفسه في أدائه سمات من المأثور الشعبي (الفولكلور) دون أن يقذف به خارج دائرة الإبداع الفردي، الذي يبدأ معه وجود الفنان. تحمسه للمشاركة بالأغنية الوطنية في السياق السياسي الجديد، جزء من إرادته العصرية التي كانت قوية، عند من كانوا يعرفون بالعصريين في عهد الإمامة. ومن حسن الحظ أن لامبير يحتفظ بتسجيلات عديدة للراحل، وهو بحكم تخصصه وتحسسه يعرف كيف يعتني بها. أذهشني وأفرحني أن الصحافي الشاب فتحي أبو النصر وهو المعجب بحالة برحيل، كتب كلمات جميلة عن الرجل وفنه. ورغم أنها بضعة سطور إلا أنها أكدت أن الراحل كان محبوباً بين ممثلي غير جيل من اليمنيين. وهذا يعني أن الفن الجميل حي في النفوس والذاكرة، وأنه لذا يمكن البناء عليه ومضاعفة الفرح الذي نمني أنفسنا بوساطته... سلاماً ووداعاً محمد الحارثي.

2007/7/14

● الحارثي

صناعة الكذب

الدولة الأمنية تخاف نشر الخبر أكثر من التعليق عليه. فالأول واقع صلب، والثاني يمكن المجادلة فيه. ولذا فقد غضب رئيس الجمهورية قبل سنوات من صحيفة «الأيام» العدنية، في ما عرف بحادثة المكلا المشهورة، رغم أن ما نشرته الصحيفة كان خبراً مولقاً من مراسلها. ورأي الرئيس في النشر تعبير دقيق عن الخوف من الخبر، بما هو خبر. فلولا نشر الخبر ما ثار جمهور المكلا. إذاً فالصحيفة هي السبب في ثورة الجمهور، وهذا كسر لعنق الحقيقة؛ فالسبب هو الحدث/ الجريمة. وعدم نشر الخبر تواطؤ بالصمت مع المجرمين، وتخل عن رسالة الصحافة. وهذا يؤكد أن ذروة الرقابة هي الحكم بالإعدام على الصحافي.

وهذا يفسر استنفار السلطة كل امكانياتها في 2007/7/7، لتغطية الاعتصام الكبير في ساحة الحرية بخور مكسر. والتغطية هنا مستخدمة بالدلالة نفسها التي جعلها الراحل إدوارد سعيد لعنوان كتابه «تغطية الاسلام»، الذي فضح فيه باقتدار جميل صورة الاسلام في الصحافة الامريكية، فهي قائمة على الكراهية والعنصرية والعدوان.

أطل علينا من شاشة «الجزيرة» «المتلعثم الرسمي» بخطبة في مدح الوحدة بالدم لا يفوق ركاكتها إلا تهافت محتواها، فزاد الحماس التوراتي لشم قتار اللحم والدم المحترق، صدأ على صدأ. جاء المتحدث، «وكلامه من الأرشيف» كما قال الزميل جمال جبران، في مناسبة سابقة. وأضيف أن الأرشيف كان في دهليز شديد الرطوبة.

كسبت المذيعة المحاورة الجولة، لأن المتحدث ظهر ليلقي بياناً لم يحفظه جيداً، فتذكر الجمهور اليمني حكاية الجدة سعيدة، التي حياها حفيدها: سلام يا جدة، فأجابته: يا ابني طلقني سعيد. ورغم أن الاجابة خارج السؤال تستحق درجة الصفر، إلا أنها في مثل هذه الحال تقوم بدور مساعد بترويج الكذب، إذ أن الكلام كله على بكرة أبيه يتحدث عن طلاق الجدة سعيدة، بدلاً من الحديث عن إطلاق الرصاص على المعتصمين العزل في ساحة الحرية في صباح 2007/7/7، ولكن التغييب شبه الكامل للحديث جاء في حديث مراسل «الجزيرة» في إحدى نشرات المساء، فظهرت صورته وحدها على الشاشة، فتخلت الشاشة بذلك عن الحديث بالصور واصبحت إذاعة. ومن الواضح أن السلطة لم تسمح بإرسال الصورة، إذ كنت بالأمس في ساحة الحرية على بعد بضعة أمتار من كاميرا مصور «الجزيرة» الذي صور الساحة من غير زاوية وتحدث إليه غير مواطن. أرجح أن المراسل منع، لأن غير صحيفة أشعرت، من قبل متحدثين رسميين باسم الرئاسة، بألا تنشر أية صورة. وإن نشرت خبراً، ففي زاوية، وباختصار شديد. كما أن حديث المراسل كان مختصراً، ولم ينجح في تقديم صورة أقرب إلى الحدث الكبير ودلالته. ويصدق في حاله ما قاله تشرشل مرة عن (بي. بي. سي): «إنها إذاعة لا تكذب، ولكنها لا تقول الحقيقة».

2007/8/8

نائب الرئيس في مهمة عاجلة

جلال الشرعبي
sanaapress@gmail.com

يظهر نائب الرئيس ككاتب محترف وصاحب مهمة وطنية عالية عند كل مناسبة سنوية للوحدة. وتتصدر كلماته الحماسية صدر الصحف الرسمية وميكرفونات الإعلام المرئي والمسموع.

ومع انتهاء الاحتفاء بالوحدة تكون الحاجة الرئاسية إليه عندما تبدأ الاحتقانات في المحافظات الجنوبية.

إن إيجابيات عدة يتحلى بها النائب عبدربه منصور هادي، الذي ظل أثناء الانتخابات ومع الأحداث السياسية الهامة، مترفعاً عن الحديث بابتذال وتحقير؛ الآخر إذ غالباً ما يكسو نبرته البدوية الحياء ويغطي سنا كلماته البساطة والإصفاء.

ربما صار الآن عليه أن يغير هذا الأمر. عليه إذاً أراد أن يبقى كرسيه المهدد بمغادرته، أن تكون مهمته الآن مختلفة وأن يكتب خاتمة رواية القائد العسكري الذي نال شهادات التقدير في برلين ولندن وموسكو، باسلوب جديد حتى لا تتدحرج عجلات الكرسي الأكثر شبهاً بكرسي الحلاق التي ينتظرها آخرين أضحت شعور رؤسهم بحاجة لقرار جمهوري لاقتلاعها.

لماذا هو الآن على غير عادته؟ إنه يقف أمام وجوه يعرفها جيداً.

من ماذا يخاف عبدربه منصور هادي؟ وهل يعتقد أنه أسرد جمائله ووزع مكرماته حتى باتت تظلل لحج وعدن وشبوة وحضرموت؟

غير قصر ضخم على ساحل أبين في عدن جسد تشابهه مع قصر صنعاء الوحدة اليمنية. ما من ذكريات له هناك.

وماذا يحمل ابناء شبوة له من جميل سوى أنه أدار عنهم اهتمامه ليكرس لديهم القناعة بأن كسب ود الرئيس علي عبدالله صالح يأتي بالكثير من الفائدة حتى إن وصل بعضه حد التقديس.

عبدربه منصور قائد عكسري، نعم.

رجل يجيد اللغة الإنجليزية والألمانية والروسية نعم. وغير لائق به أن يكون حامل التكليف بالنيابة لإطلاق لسانه للسب والقدح واعتبار متقاعدين يطالبون بحقوق قانونية، انتهازيين ويتجاوزون خط الوحدة الأحمر.

من حقه أن يدافع عن موقعه الرئاسي، ليس باعتباره هبة من الرئيس علي عبدالله صالح، وعن مصالحه ليس كونه حارس مرمى الوحدة في الجنوب.

ومن حقه أيضاً أن يمارس صلاحياته ويعيش حياته كيفما شاء وذاك شأنه.

لكنه الآن يبدو كمن تهدده المخاوف على الدوام، تلاحقه درجة النائب باعتبارها مكرمة خاصة من الرئيس علي عبدالله صالح. وتتبع خطواته المرتدية لبدلة الرجل المدني على الزي العسكري ما يشبه التهديد بالإقالة باعتباره نائباً ليس له ما يتكئ عليه في دستور دولة الوحدة. حتى أصبحت شرعيته خاضعة للمزاج والقرار الجمهوري باليقين مؤجل إلى الأبد.

إن نائب الرئيس أكثر معرفة ودراية بمشاكل المتقاعدين، وكيف غدا الاحتقان في النفوس يتصاعد يوماً بعد آخر بسبب السياسات الخاطئة لنظام يتعلق فيه كرجل ثان، وكان المؤمل أن يكون تدخله للحل بإسداء النصيحة للحاكم، يقدم له الحلول لتدارك أزمة نتائجها ستؤثر على اليمن عموماً. في عقلنة خطاب إعلامي يعيش على معالجة الأزمات بمزيد من الأزمات، لا أن يزيد من نفخ الميكرفون وإرسال العبارات المسيئة واعتبار من كانوا بالأمس زملاء مهنة شرذمة غير وطنية.

فالأولى أن يجلس ويحاور ويستمع، فهو الأقرب إليهم والأكثر معرفة بهم، لا أن يعتلي المنصات ليلقي من خطابات علٍ وكأنه ساعي بريد في قرية أهلها أميون.

على الفريق عبدربه منصور هادي أن يتذكر عندما ضاق به الحال بعد خروجه من جنوب اليمن إلى شماله قبل الوحدة على إثر أحداث يناير 1986، وافق على أن يكون مع المئات من زملائه من القادة العسكريين أن يكونوا مسدساً للإيجار في ليبيا والزعيم القذافي الذي تخرج معه في دفعة عسكرية واحدة، في حرب مع تشاد.

وحين اشتد بهم المقام وضاعت إمكانية تحقيق أي نجاح في الميدان أعلنوا التوقف وطلبوا المال، فما كان من الزعيم إلا أن أرسلهم في سفن عبر البحر عائدين إلى الحديدة وجيوبهم خالية مثلما ذهبوا.

إن الجوع والحرمان يدفع إلى ما هو أشد. وعلى نائب الرئيس أن ينظر للمتقاعدين من هذا الباب. وهو أدرى بمن كانوا بالأمس رفاقه وأضحوا الآن في فائض الحاجة.

المدونات الالكترونية كما يراها ابو هواش، جلعاد، الزين، جبران، الطوخي، عبد الله ورخا

سقف للحرية أم مجرد ثرثرة الكترونية؟

■ عناية جابر

كثرت المدوّنات على شاشات الكومبيوتر، حتى باتت أشبه بحسب الصديق الشاعر سامر أبو هواش بجمعيات خاصة، يشترك فيها عدد من الأفراد قد يزيد وقد ينقص بحسب «مواضيع» واهتمامات «المدونة وصاحبها أو أصحابها. وتشبه هذه الجمعيات أو العائلات الصغيرة، تلك الجمعيات التي تبرز في الغرب، حيث يجتمع مرضى السمنة او ضحايا العنف المنزلي في حلقات يعرضون أو يكشفون فيها عن مشاعرهم، وهذا من شأنه أن يساعدهم على الشفاء من تجربتهم القاسية.

المدونة هي تلك الحرية في نهاية الأمر، من الرقيب. الرقيب على الأمور كافة، السياسية والدينية واللغوية والأخلاقية والجنسية وسوى ذلك. في المدونة، التعبير في حدوده القصوى خارج كل القيود، وهي الحل المتاح والممكن أيضاً للذين يودون عيش حياتهم وكلماتهم وأفكارهم من وراء قناع. رفعت المدونات سقف الحرية وسحبت أيضاً الغطاء عن «الإنشاء العثماني» والتعبير للشاعر الصديق حسان الزين. عن انتشار المدونات على شبكة الانترنت وعن أصل المدونة، من كلمة «تدوين» ولها امتداد في التراث العربي ايضاً، العباسي خصوصاً، وعن تنوعها واستعمالاتها وسوى ذلك، قاربنا في هذا التحقيق آراء بعض الشعراء والكتّاب والروائيين الشباب: الشاعر والروائي الفلسطيني سامر أبو هواش، والشاعر الكاتب اللبناني حسان الزين، والقاص والكاتب المصري يوسف رخا، والروائي والكاتب المصري نائل الطوخي، والشاعر الأردني حسين جلعاد، والكاتب السعودي خالد العبد الله، والكاتب والاعلامي اليمني جمال جبران، لنقع على عوالم وأفكار عن المدونة، وأمزجة وأسئلة كل بحسب فهمه وحاجته الى مثل نوع هذه المدونات، التي تتكاثر كالفطر، تحت عنوان كبير هو حرية التعبير، ولكن مع بعض التحفّظات هنا او هناك، صاغها اصحابها كل على طريقته.

● الطوخي

● جلعاد

● هواش

● جبران

صفحة بيضاء

الشاعر سامر أبو هواش كان قد لفته خبر قبل ايام عنوانه أن «الانترنت قد تنهار في أي وقت» ذلك لأن الشبكة يضيف سامر باتت ترزح تحت ثقل مليارات المعلومات، وهذه مشكلة باتت تواجه وستواجه أكثر الشركات العديدة المعنية بهذا الأمر. وفي الخبر أيضاً ان هناك بحثاً مستمراً عن طرق تكنولوجية لتوسيع قدرات الشبكة العنكبوتية. ومع ذلك يضيف سامر تخيلت يوماً يأتي يتحقق فيه الأسوأ فعلاً، فيفتح المرء جهازه ويجده صفحة بيضاء، فلا يستطيع «الإبحار» بين الصفحات، ولا الدخول إلى بريده الالكتروني وإرسال الرسائل واستقبالها. لا بد من أنها صورة متشائمة تشبه الصور السوداوية عن عودة العصر الجليدي فجأة، وانتهاء الحضارة البشرية كما نعرفها. ويطرح مثل هذا الاحتمال سؤال الذاكرة. هل يمكن اعتبار صفحات الإنترنت مستودعاً أميناً للذاكرة؟ أم أن شيئاً ما، فيروساً ما يمكن ان يأتي في لحظة على ما سجلته الذاكرة الالكترونية فجأة، مثلما لنقل قد يأتي حريق على محتويات مكتبة او ارشيف ما؟ المدونات عملياً، في بعض استخداماتها الفردية، هي دفتر يوميات الكتروني، مفتوح على العامة. شخصياً، وبعيداً عن صمود المدونات أمام اختبار الذاكرة، هذا الانفتاح على العموم، الذي هو في صلب معنى المدونة، هو من أسباب عدم انجذابي إليها، لا قراءة واطلاعاً، ولا إنشاء المدونة تخصّني. عدد كبير من المدونات العربية ذات الطابع الاجتماعي، هي كناية عن ثرثرة الكترونية، تحتشد فيها النكتة، مع المعلومة التي هي من قبيل «هل تعرف عدد اسماء الأسد»، او «ما هو صوت البقرة».. الخ، اضافة الى التعليقات الدائمة حول الزواج و«تعريف» الرجل والمرأة، وهذه المدونات تكون عادة (لسبب غامض) مليئة بالزهور... وقد يصادف فيها المرء من حين لآخر أبياتاً من الشعر.

من جهة أخرى يضيف سامر لا يستطيع المرء أن ينكر الازدهار الهائل للمدونات العربية ذات الطابع السياسي، والتي باتت بمثابة «هايد بارك» الكتروني مفتوح يعكس رغبة الملايين من العرب المحرومين من التعبير السياسي في بلدان عربية كثيرة، في ان يكون صوتهم مسموعاً. وهذه بحد ذاتها مفيدة، غير أنها ليست ساحة للنقاش السياسي بقدر ما هي منبر يعبر فيها المرء عن رأيه السياسي الذي قد يكون غاية في التخلّف والرجعية. للدين نفسه حصة هائلة في المدونات. تبقى التجربة الإنسانية الفردية، الأكثر حضوراً في «المدونات» في الغرب، والأقل عربياً. هذا النوع من المدونات لا يزال خجولاً، لأنه لم يتجاوز حدي الثرثرة والفضائحية الى التعبير الفعلي عن التجربة الفردية. أهمية المدونة هي تجاوز السرد التقليدي للحياة، والمحكوم بعدد من القيود، ومقاربة التجربة الفردية بجرأة لغوية أكبر، بل فتح الباب على لغة جديدة، واسعة. المدونة حتى الآن لم تسجل اختراقاً على الصعيد السردي، وننتظر أن نفاجأ بلغة أدبية جديدة، ينتجها هذا الوعاء التعبيري الذي لم يعد جديداً.

جداريات الشوارع

الشاعر حسين جلعاد يرى في المدونات حالة أكثر تفاؤلاً من أبو هواش. جلعاد يقول فيها إنها تشبه جداريات الشوارع لرسامين مجهولين في المدن الكبرى. هذه المساحة المنتزعة من الحرية في ليل العالم. خذ مساحتك وتكلم. وجدانياً يقول جلعاد أميل الى المدونة أكثر من المواقع الالكترونية المؤثثة بعناية. في المدونات تستطيع أن تضع كرسياً وتجلس في الشوارع الافتراضية، تثرثر وتغني على ليلاك. سيهز العقلاء الآن رؤوسهم او الثقلاء لا فرق وسيطلون علينا بمقولات المسؤولية التي تقع على عاتق المدون في أن يكون مسؤولاً عن كل ما يكتب. أنا أرفض مصادرة الحرية باسم المسؤولية، منذ متى احتاج إذناً من الرقابة الاجتماعية والسياسية كلما رفعت سماعة الهاتف لأهاتف صديقاً أو عزيزاً. الانسان الحر هو مسؤول بالضرورة، والمدونة صرخة لا يحدها حد، حرية خالصة. أهم ما أتاحته المدونات يضيف جلعاد انها رفعت سقف الحرية وسحبت الغطاء عن الإنشاء العثماني، والأهم انها تعطي الكتابة زخماً جديداً. هناك حيوية تفاعلية تتيحها المدونات لكاتبيها ومتابعيها. الأخبار تنتقل بسرعة البرق. الآراء تتبلور بعد مطاحنات ومشاحنات غير مؤذية، والأهم غير دموية. إنها نوع من الحرية السلمية، هايد بارك الكتروني. المدونات في الدول التي يقرأ ناسها، تحولت الى ما يشبه خلايا للرأي العام. قد لا نتوقع غارسيا ماركيز الكترونياً يطل علينا من هذه الجدران الالكترونية، لكنها تساهم في خلق جو من تشابك الأفكار وتفاعلها. انها عتبة من عتبات الانفتاح الإنساني، ولعل ذلك أشد ما يحتاجه المجتمع البشري بعد أن وشمت العسكرتاريا جبين العالم بالكراهية والتعصب وفوبيا الآخر.

الشاعر حسان الزين يحب المدونات، الأصح فكرتها التي تدعو الذات إلى مساحات شاسعة خاصة وحرة. بين حين وآخر، يتحمس الزين ليكون لديه واحدة، ويُغريه يقول حسان حلم يقظة إنه مواظب عليها كتابة وتحديثاً، «لكنني أجدني متكاسلاً استهول الشروع بمهمة تربطني والمرجح أنني سأخضعها لمزاجي وتقلباتي الراديكالية جداً هذه الفترة».

هكذا يضيف بقيت زائراً للمدونات لا أستغني عنها ولا أتجاهلها، وأحب الحساسية واللغة الجديدتين اللتين أحتفي بهما حين أعثر عليهما في الكثير من المدونات، خصوصاً شبيهة الرسائل التي لا عنوان تأتي منه ولا عنوان تذهب إليه، فأحس أنني منقّب وتستهويني فكرة جمع تلك النتف. فهذه المهمة سهلة.

المدونات التي يرى فيها كثيرون، بما في ذلك اصحابها، بديلاً من المواقع، وتالياً هي ليست محترفة، أجد فيها تعبيراً يضيف حسان او تعبيرات عديدة عن النزعة الفردية في التعبير عن الذات خارج قيود المؤسسات الإعلامية ومصالحها وحساباتها وخطوطها الحمر وتقاليدها المهنية، بل وخارج مصالح المواقع (لا سيما التي يديرها أدباء وشعراء وصحافيون) وحساباتها، وما أكثرها. لعل من الغريب على صحافي يعمل في الوسائل المكتوبة على أنواعها أن يحب المدونات التي يُخفي أصحابها أسماءهم وهوياتهم، وخصوصاً التي تروي اليوميات، وتحكي بصراحة وشفافية من دون اكتراث بالاسم والاعتراف الأدبي والصحافي. بينما غالبية المدونات التي يظهر فيها اصحابها أسماءهم الحقيقية مثقلة في المواقف الأيديولوجية والقومية والشعارات الكبيرة التي ملّت نفسي منها. المدونات بحسب حسان الزين، التي تهتم بالذات والإنسان والحياة بما هي عيش وفن عيش، تريحني وتشعرني بالصدق وبأن الكتابة البسيطة في الدرجة صفر، وأعثر فيها على أدب وشعر، ولو في عبارات متفرقة حيث اللغة قوية وشيفرة للروح، وليس لأي اعتبار اجتماعي.

التواصل ها هنا، هو مجاني بلا غاية تتجاوز التعبير عن الذات التي تحترف نفسها وقولها. هذا ما أحبه في المدونات وما يغريني. لذا لا أزور إلا لهدف معرفي إخباري المدونات السياسية وهي كثيرة ويديرها نشطاء غالباً هم معارضون. علماً أن المدونات باتت لا تنفصل عن العمل الصحافي، المؤسساتي والفردي وقد أنتجت تقاليد أدبية ومعنوية في أميركا وبعض أوروبا. وهي، أي المدونات في هذه الحال، تعبير عن حرية الإعلام وبحثه عن معلومات ومصادر معلومات وعلاقته بها وطريقة تعامله معها. والمسافة بيني وبين مدونات و(مواقع) الأدباء والشعراء الذين أنفر من مجتمعاتهم وشخصياتهم محترفة الحسابات وخوض الحروب الصغيرة المتمحورة حول الأنا، فهي أبعد، أبعد بكثير، مما هو بيني وبين السياسة.

لجمال جبران، المدونة هي حل وممكن لأولئك الذين يودون عيش حياتهم من وراء قناع. وأنا يقول جمال واحد منهم، اعترف. لديّ مدونة. أفعل فيها وأقترف كما وأستبيح جسدي. أقول فيها ما يقوله الفتى بينه وبينه. ما يفعل فيها استرجاعاً لمراهقته الأولى، وهي تلك التي لا يودّ، وأبداً، إطلاع أحدهم عليها. هي مدونة لي وحدي، إذ أخشى بحكم الثقافة المسيطرة عليّ كما والممسكة بعنق البيئة الاجتماعية التي أنتمي إليها والمعادية للبوح والكلام المفتوح، هي مدونتي وحدي، وأقول فيها ما أقول ذاهباً إلى أقصى درجات البوح، وأفعل هذا من وراء اسم وهوية مستعارة. مجرد اسم يقول جمال أو حائط أحتمي خلفه لأكتب مطمئناً وبراحة بال. لأكتب متحرراً من أثقال شتى. إلى هذا، يروقني «التلصص» على مدونات الآخرين، التلصص بما هو فسحة لها أمر تمكينيي من اختراق وعيش حياة وتفاصيل وأسرار الآخرين. هو نوع لذيذ من النظر الى قلوب مدونيها عارية بلا ستار. وغالباً ما تكون مدونات مصرية بحكم تقاطعي «العاطفي» مع مكونات البيئة المصرية وطريقة حكيها للأشياء. فيما يخص المدونات اليمنية، هي ما تزال تراوح، على قلتها، في البدايات، أي في المدونة بشكلها الأول والبسيط والخالي من الابتكارات وعناصر الإدهاش. هي لا تبعد، هنا، كثيراً عن طبيعة مجتمعنا ذاته، النائي بطبعه عن المبتكر والمدهش.

طفل لقيط

نائل الطوخي يقول في مدونته، إنه منذ شهرين فقط كان يلجأ اليها بقلة اهتمام، ويكتب فيها كل شهور موضوعاً، حتى كتب له أحدهم قائلاً إنه يعامل مدونته كاللقيطة، حتى أضحت خرابة. كتب صديقي التعليق في المدونة يقول نائل المدونة عينها التي صارت خرابة، بنص تعبيره.

طفل لقيط يردف نائل وأرض خراب، ثمرة اللقاء الجنسي وحيزه. لا يمكن فصل المدونة عن شهوة الكثير منا لأن ينجب للهواء، للحرام، طفلاً لا يحمل اسمه. أكثر المدونات رواجاً هي تلك غير المعروف اصحابها، آباؤها، لأنها تمنح المدون أكبر قدر من الحرية، بالضبط مثل شخص يغتصب قحبة في خرابة، عارفاً أنه لن يلزم منها بشيء، ولا حتى بابنه الذي سيخلق للعدم. سيصير لقيطاً بتعبير صاحبنا. جزء كبير من ثورة «كفاية» في العامين الماضيين قام على اكتاب المدونات، المدوّنات مجهولة النسب.

المدونة حيّز من الخراب، بوصفه اختباء من العمران، بوصفه حرية، ويمكن اعتبارها مقهى ايضاً، تلتقي فيه بالعابرين من اصحاب المدونات المجاورة، يمرون فيلقون السلام، يعلقون عندك ويتركون توقيعات مدوناتهم فتدخل، بدافع الذوق والفضول، وإذا أعجبك الحال ترمي تعليقاً، وإذا لم يعجبك فيكفيهم شرف زيارتك لهم يا باشا.

حررتني مدونتي يضيف نائل من رقيب بداخلي، رقيب الفصحى، صرت أصيغ جملي الأدبية بالعامية المصرية. وبالضبط مثلما تعلمك المقاهي كيف يمكنك النطق بكلمات المثقفين من دون أن تبدو أكثر حذلقة من قدرة مستمعيك على الاحتمال، هكذا تفعل المدونة، ومن لا يعدل لغته لتبدو أكثر رشاقة، من ينسخ مقالاته المنشورة في الصحف على صفحة المدونة، هو الأثقل ظلاً بطبيعة الحال، هو من يعرّض نفسه لأن يراه الجميع ويماهوا بينه وبين الشخصية الورقية التي تنشر في الصحف، هو من يُضبط متلبساً بالابن الذي سيحمل اسمه الى الأبد.

الشاعر خالد عبد الله يرى في المدونة العربية أنها مشوبة بالكثير من الأخطاء التحريرية واللغوية. يقول عبد الله: «لم يسبق ان وجدت فسحة من التواصل ومن تنوع طرق التعبير وحرية النشر بحدود الممكن في وطننا العربي كالتي أحدثها انتشار المدونات على شبكة الانترنت. ربما لأن كلمة «تدوين» لها امتداد في التراث العربي أيضاً، في العصر العباسي خصوصاً، أوجد نوعاً أدبياً جديداً قد يتأصل في اللغة العربية حيث أصبحت المدونات من أنواع الكتابة الإبداعية والصحفية في لغات أخرى.

عدا عن الأخطاء التي تشوب المدونات، هناك فسحة الحرية التي تسمح في نقل الأخبار الممنوعة، والتي جعلت من مدونين عرضة للملاحقة والسجن. الاتحادات التي ينشؤها بعض المدونين، مثل تجمع المدونين اللبنانيين، مع أن أغلب المدونات تحرر باللغة الانكليزية، قد تهيئ لنوع كتابي يلتزم ويؤسس لمعايير تحريرية جديدة في الصحافة العربية. في الحرب الأخيرة على لبنان، شكلت المدونات نافذة على عوالم اللبنانيين المعيشية وجعلت من المدونات جسور مساعدات لم تستطع الطائرات الإسرائيلية ضربها، وكما هو معروف في انتشار المدونات المناهضة للحرب الأميركية على العراق.

مع كل حدث ساخن يضيف خالد يلحظ نشوء مدونات تغطي هذا الحدث وتنقل آراء مختلفة ومتناقضة أحياناً، ولكنها قد تكون أقرب إلى واقع الحال، كما في الأحداث الراهنة في مخيم نهر البارد. بعض المدونات أصبحت مصدراً خبرياً يومياً، مثل مدونة «وكالة أنباء العربي الغاضب» حيث تحتوي على تنوع خبري وأدبي وترجمات شعرية ومراجعة نقدية يومية للأحداث الراهنة في الشرق الأوسط. تبقى المدونات أصدق أنباء من «الجرايد» العربية.

مدوّن لا يقرأ المدوّنات

القاص والصحافي يوسف رخا، كتب في المدونات: «لم يكد يغمض غوتنبرغ حتى ارتعشت خطوط التلفون تعطس شاشات جعلت الجميع كتاباً وفنانين وحولت النشر والانتشار الى سبل مجانية لتمضية الوقت. كيف يفرح كاتب بمثل هذه الحرية؟ ومع ذلك دائماً ما كان يثيرني شكل المدونة تحديداً لما يطرحه من احتمالات أدبية وتقاطعات بين الأدب والحياة. كقارئ أصابني منها ما يصيبني من الصحف منذ المراهقة: إحساس طاغ باللاجدوى. أنا صحفي لا يقرأ الجرائد، وهذه حقيقة لا بد أن لها مدلولاً أعمق من احتقاري للآني وقرفي من الكذب وبأسي من تطور الأوضاع. منذ زمن قريب صرت، بالإضافة الى ذلك، مدوناً لا يقرأ المدونات! ربما السر في ذلك هو عددها المخيف، او تفاهة القسم الأكبر منها، او كوني لا أستريح للقراءة على الشاشة في مقابل الورق.

لا شك عندي في جدوى المدونات كبديل حتى للنشر الالكتروني المحكوم بسياسة هيئة ما او مطبوعة. في مصر مثلاً، أفضى موت الصحافة كمجال فاعل لتقصي الحقيقة، سواء في الجرائد الحكومية او جرائد المعارضة، عن انتقال مسؤولية الكشف عن التطورات السياسية والاجتماعية، وما تستتبعه تلك المسؤولية من اعتقال أمني الخ.. الى مجموعة من الشباب المدونين. أما أنا فأستخدم مدونتي كدفتر مفتوح أدعو اليه الأصدقاء فقط، ليشاركوني بعض ما أقوم به أدبياً وفوترغرافياً، وأفرح كثيراً بردود أفعالهم. لا أمتنع تماماً بجدوى ما أكتب، حتى ينشرني أحد غيري!

● عن «السفير» وينشر بالاتفاق مع الكاتبة

الاربعاء 10 رجب 1428هـ الموافق 25 يوليو 2007 العدد (113)
Wed. 10/7/1428 - 25 July 2007

عن كائنات سوداء.. مهملة

جمـال جبـران
jimy34@hotmail.com

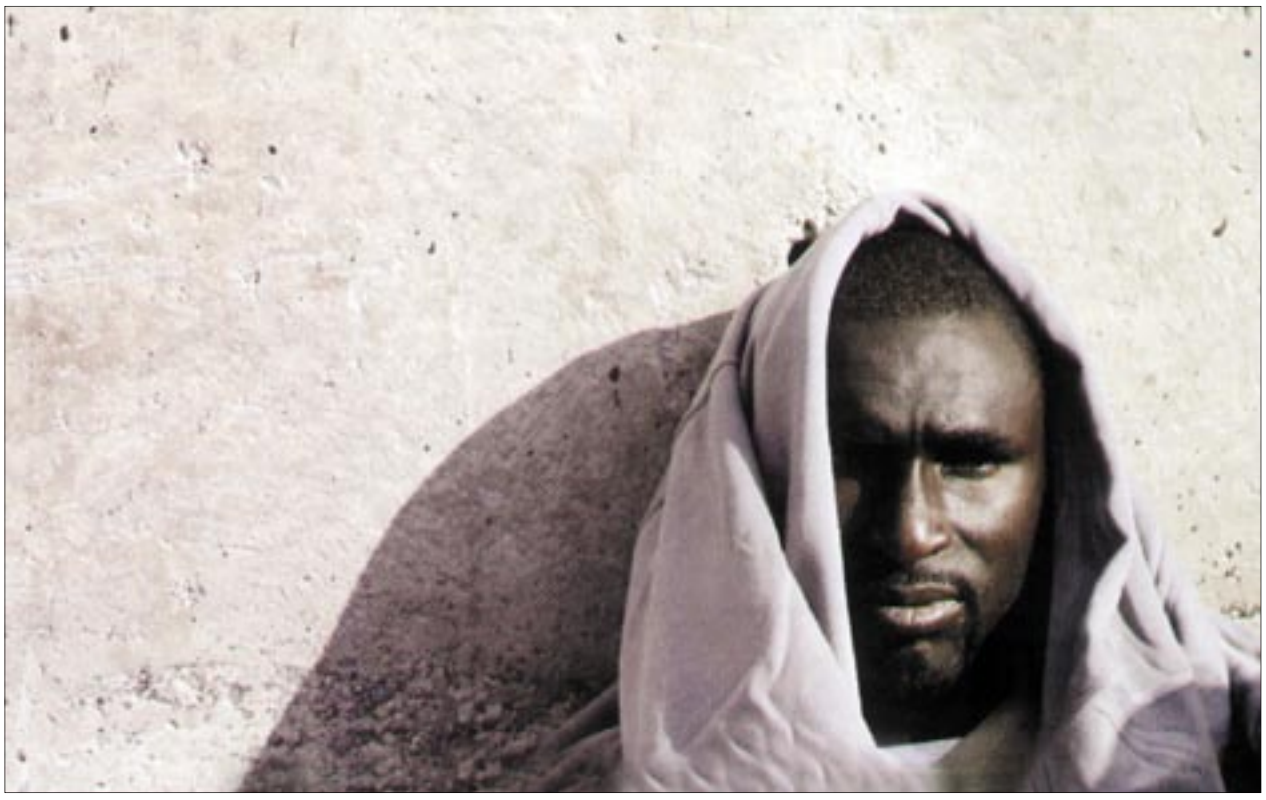

نجاة على قارب موت

هـو لا ينظـر إلينـا. ولا للكاميـرا الموجـودة قبالته. هو ينظر وبعين لامعة للجهة الأخرى من البحر. أوروبا أو الفردوس الموعود. هو ينتظر، بفـارغ صبـر، هبوط الليل. قـدوم قارب نجاته/ موتـه. هارب من أرضه باحثـاً عن حياة أخرى، بديلة. هارب بلا لفتة واحدة إلى الوراء.

هـارب بـلا حنـين، لا وقت لديـه لفعـل ذلك. الحنـين أمـر لا طاقة لـه به. هو يـود هروباً ولا غير. الهـروب بما هو فرصة أخيرة للعيش كما يليق. كأن الانتقال من ضفة إلى أخرى حل أكيد أكيد للمسألة. سيكون الموت أكيداً في الماء لكنه لا يـراه، أو أنه لا يرغب رؤيتـه. هو يرى البحر نجاة، مع أنه ليس كذلك.

تفيـد التقديـرات الأخيـرة لـلأمم المتحـدة الـواردة فـي تقريـر الأمـين العـام «الهجرات الدوليـة والتنميـة 14 و15 سـبتمبر 2006» تفيـد بأن التعداد الاجمالي للهجرة في العالم يبلـغ حوالـى مائـة وتسـعين مليـون نسـمة وأن نسـبة الهجـرة السـرية فيه تتـراوح ما بين عشـرة إلى خمسـة عشـر بالمائـة، أي ما بين تسـعة عشـر مليونـاً وثمانية وعشـرين ونصـف المليون المهاجر سـري. غالبية هؤلاء لا يجـدون أمامهم غير قوارب الموت كوسـيلة انتقـال. ذاتهـا القـوارب المملوكـة لعصابات إتجار بالبشـر لا يهمها شـيء، غير المال ولو كان هذا على حسـاب الارواح المتكدسـة على تلـك القوارب. «تفيـد الاحصائيات الرسـمية الاسـبانية بـأن هنـاك تفاقماً مطـرداً للهجرة السـرية باتجاه جزر الكناري والتي بلغت في الأشهر التسـعة الأولى لسـنة 2006، ثمانية عشـر ألف نسـمة رافقها هلاك عدد ضخم من الضحايا غرقاً، إذ عثر على ما يناهز ستمائة جثة غريق في نفس الفترة».

أطفال.. وجنود

«ذات يوم أرغمنا قادتنا على المشـاركة بقتـل عائلة. وقررت الهرب فالتجـأت إلى الغابة، لكن بعـض الجنود عثروا علـيَّ وأعادوني إلى المعسـكر، وهناك سـجنوني وأخذوا يضربونني كل يوم. أشعر اليوم بالخوف، فلسـت أعـرف القراءة، وأجهل مصيـر عائلتي. فلم يعد لي مستقبل، وضاعت حياتي، ولم أعد استطيع النوم في الليل، إذ تطاردني كوابيس تلك الأشياء المرعبة التي شهدتها وشاركت فيها كجندي».

كالامي - طفل كونغولي - 10 عاماً

هـم أطفـال خلقـوا لموتهم. فـي سـيراليون وليبيريا وأفغانسـتان والصومال والكونغو وكولومبيا وكمبوديا والنيبال. بلا وقت فائض لألعاب وتسـليات الطفولة المعتادة. بلا وقت فائض متيح لجلوسـهم علـى كراسـي المدرسـة. بلا أناشـيد في طابـور الصبـاح. أطفال بلا واجبـات يتطلـب حلها تحاشـياً لغضبة مـدرس هائج دائمـاً. أطفال خلقوا لحروب لا تشـبع. وعلى طول تـود ذخيرتها. في رواية أحمدو كوروما «الله ليس مجبراً» قرأنا عن تورط دول وأنظمة عربية وأمراء حروب في عملية تسـمين الاطفـال -الجنود أو «enfants -soldats». في فيلم «الماس الدامي» لديكابريو (2006). كُشف النقاب عن الكيفية التي يتم بها تأهيلهم منذ نعومة أظفارهم لهذه المهمة. الاغراء المادي أولاً. التعبئـة النفسـية. كل العالـم عـدو لكم. كل مـا تطلبونه تجدوه بـين يديكـم حـالاً. إدخالهم في الإدمـان. تدريبهم علـى القنص بأعين مفتوحـة. تدريبهـم تاليـاً علـى القنـص بأعـين معصوبـة والأهداف كائنات حية مربوطة على عمود قبالتهم. هم لا يعرفون ذلك. يصوبون فقط فيما النتيجة ستأتي لاحقاً حال اكتشافهم ما أصابوا بنيرانهم. هـي نوبة صراخ مؤقتة فقط. بعدها يتأقلمون مع الحال فيما يدمنون عليـه لاحقـاً. يصير للقتل لذة ومـزاج. يصبح مهدئـاً ولا يكون النوم ممكناً بدون فعله. يصبح القتل وسيلة وحيدة للبقاء على قيد الحياة «هم يلجأون إلى القوة المفرطة ويطلقون النار بدون سـبب وغالباً، لا يدركون نتائج أعمالهم والمعاناة التي يفرضونها على الضحايا».

تقـدر الاحصـاءات الخاصة بالأطفال الذين يزج بهـم في النزاعات المسـلحة أن عددهـم يقـدر بحوالـى الثلاثمائة ألف طفـل على صعيد العالم. بينما تتحدث منظمة اليونسيف عن تجنيد أكثر من 250 ألف طفل عام 2006 بعضهم لا يتجاوزون السابعة من العمر.

اشارتان

● الصـور والأرقام الواردة في هذي الكتابة مأخوذة عن مجلة «الإنساني» الصادرة عن الصليب الأحمر الدولي - ربيع 2007.
● شكر ممتد للصديق نبيل الصوفي الذي كان حلقة وصل بين المجلة وبين كاتب هذه السطور.

تأنيب لا شكوى

13 إصبعـاً، ممسـكاً بخناق عمود، أو مـا تبقى من شجرة ميتة. ممسكة بها كحبل نجاة. 13 إصبعاً وستة أعين في المجموع. أصابع ممسـكة وعيون تنظر إلينا، هي لا تنظر لعدسـة كاميرا، هذه الأخيرة وسـيط فقط. هي سـتة أعين وتنظر إلينا. النظر هنا بوصفه تأنيباً وشـكوى. قد يكون تأنيباً فقط إذ لا مجال لشكوى وقد كان ما كان. الشكوى ترف.

«على مدى الخمسة عشر شهراً الماضية، كانت تشاد مسرحاً لمزيد من الاضطرابات، مما حمل معه ما يقرب من مائتي الف شـخص للجوء في اثني عشـر مخيماً علـى الحـدود، حيث يشـتد العـبء الملقى علـى عاتق النساء وعلى من ترعاهم من الاطفال يترجم نفسه في تعبير حانق على العالم اجمع يرسـم نفسه في الأعين التي تستشعر الظلم».

الصورة من مخيم فرشاتا على الحدود السودانية

الموت كحل

ما حاجتك للأكل يا أيتها الشقية الصغيرة!

لا حيـاة أمامـك. لا أيـام بيضـاء بين يديـك. حياتك غيـر قابلة للحياة. ستعيشـين دائمـاً بكتفين مثقلتين. حياة بلا معنى وفاقدة لشـرطها الطَبيعي. حَياتك ناقصة، حياتك مخلوعة بشـكل مسـبق. أو من هذي اللحظة، ومحال اكتمالها في دارفور، جحيمك الحالي. لا شـيء تندمين عليه. لا تكوني مغفلـة وامتنعـي عن طعامك من الآن. لا تصدقي أمك البائسـة هذه التـي ترغب إذاقتك ما ذاقته هي فـي أيامهـا السـوداء الفائتة. ليس حناناً ما تفعله لك. ليس طعامـاً ماتعطيك إياه. هو تذكرة عبور لموت طويل مقسم على مراحل.

تمردي على هذه الأم القاسية. كوني طفلة عاصية، عاقة، تمردي على هذه الأم المجنونة واختاري موتـك. موت عاجل سـريع أهون عليك من موت طويل وعلـى مراحل. موت على دفعات. موت له أمر انقاذك من تجارة مزدهرة على حساب من هم مثلك. جسدك سيغدو سلعة. فرصة سانحة للاتجار به وتصديره إلى دول الجوار وإلى من يستطيع أن يدفع ثمناً مناسباً له ولك!

موتي مرة واحدة. واستريحي قبل معانقة عذابك الطويل... المنتظر.

«فـي واحـدة من أحدث مآسـي النـزوح، أجبر القتال الدائـر في دارفور حوالى مليوني شـخص على ترك ديارهم، وتواجه النازحات بصفة خاصة الكثير من المشـاكل اليومية، فيتعين عليهن جمع الحطب وجلب الماء والبحث عن الغذاء. والصورة من مخيم قريضة في دارفور غرب السودان.

alnedaa_yemen@yahoo.com

الندى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

عنوان الندى على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

الاربعاء 10 رجب 1428هـ الموافق 25 يوليو 2007 العدد (113) Wed. 10/7/1428 - 25 July 2007

التوم غادر سجن عدن إلى مُودية ومن هناك اتصل بالصحيفة

■ علي الضبيبي

أفرجت نيابة الأموال العامة في عدن، الأربعاء الفائت، عن السجين محمد سعيد التوم، بعد مضي 8 سنوات وشهرين في سجن المنصورة. على ذمة حكم قضى بحبسه سنتين وثمانية أشهر.

وفور وصوله مدينة مودية، حيث تسكن أسرته، قال للصحيفة إن المدينة خرجت كلها لاستقباله. وبدا الرجل وهو يهاتف الزميل علي الضبيبي ممتناً لصحيفة «النداء» ومتابعاً لما تنشره عن المعسرين. وقال: «صدقوني لولا أنتم لما خرجنا ولما عُدنا إلى الحياة».

ونقل «التوم» الذي دخل السجن وهو في الثامنة والثلاثين من العمر، وخرج وهو يخوض الـ (47). وحمّل الصحيفة تحيات نزلاء سجن المنصورة، وخاصة المحكومين في حقوق خاصة، والذين قدّر عددهم بخمسين نفراً.

وسألته «النداء» عن أحوال المعسرين، واجراءات الإفراج عنهم بعد أن ثبت إعسارهم. أجاب: «الكل مرتاحين وفرحين، وما ينتظروا إلا أوامر الافراج، وقد خرج البعض منهم، إلا أن الاجراءات تسير ببطء».

وكان الرجل يتصل من وسط ضجيج فرحة أسرته المكونة من 13 فرداً (أربعة أبناء و9 أخوة أيتام). وحمّل الصحيفة تحيّاته إلى النائب العام، الذي قال إنه يتابع أوامر الإفراج عنهم بنفسه، ونورا ضيف الله رئيسة نيابة الأموال العامة -عدن، التي تتعامل بمنتهى المسؤولية إزاء الموضوع.

وبشأن قاضي الإعسار المكلف، ومدى سرعة البت في دعاوى الإعسار، أوضح «التام» أن القاضي المعني بهذا الموضوع متواجد في محكمة المنصورة، «النائب العام يتابع الموضوع اسبوعياً ويرسل كل اسبوع مندوب».

وكان «التوم» مديناً بـ 6 ملايين و700 ألف ريال (أموال عامة)، وأفرج عنه بعد أن تأكد للقضاء إعساره وبعد أن أحضر ضمانة تجارية حضورية- حد قوله.

وعبر التليفون زفر الرجل نهدة من أعماقه لأولئك العالقين في السجن على ذمة غرامات وديونٍ، وتمنّى لو أن النيابة تسارع بالإفراج عن رفيق سجنه، عبدالحكيم عبده علي، الذي أمضى خمس سنوات في السجن بـ5 ملايين (أ. ع) وهو المحكوم بأربع، ولديه حكم إعسار. وأيضاً عن صالح محسن ذيبان (9سنوات سجن) وحسام عبده غالب (خمس سنوات سجن) وكلاهما وحيدا أسرة وعلى ذمة حقوق خاصة، غير أن الأول ينوء بـ200 مليون ريال فيما الثاني بـ20.000 دولار.

.. والجنيد يدخل عامه الخامس ويناشد النائب العام

يتهيأ السجين المعسر في سجن المنصورة بعدن، عبدالحكم أحمد محمد الجنيد، لدخول عامه الخامس في الحبس على ذمة غرامة تكبَّدها،ويؤكد أنها كُيِّفت ضده، على أنها (احتيال).

قبل خمس سنوات كان عبدالحكم يتربع على رأس مكتب الحرمين الدولية للسفريات والسياحة في تعز، وفرعه في المعلا -عدن. وقبل شهر من الآن تسلم حكماً من محكمة المنصورة الإبتدائية يؤكد إعساره.

وكان الشاب عبدالحكم الجنيد، الذي يشارف عمره على 33 سنة، حُكم، في16 يوليو 2003 من محكمة الميناء الابتدائية في عدن، بالحبس 3 سنوات مع النفاذ، وتسديد 8500 ريال سعودي (مع أخذ فترة الحبس الاحتياطي التي قضاها المتهم) كما جاء في الحكم.

وقد أيّدت ذلك محكمة استئناف عدن بتاريخ 2006/7/25.

الحاصل أن عبدالحكم باق يرزح في سجنه بالمنصورة منذ ما يقرب من خمس سنوات متجاوزاً فترة العقوبة في الحق العام التي قررتها المحكمة. إذ لم يفرج عنه بعد 3 سنوات، كما هو مقرر في الحكم. ولا بموجب حكم الإعسار الذي أثبت فقره وعوزه صبيحة يوم الاثنين 25 الفائت، بعد ست جلسات، عقدتها محكمة المنصورة الابتدائية برئاسة القاضي مثنى محمد صالح وبحضور أمين السر ياسر سالم عمر.

● الجنيد

الأسبوع الفائت جاء شقيقه محمد إلى مكتب الصحيفة، وهو يتأبط ملفاً متكاملاً للقضية التي حرمته من عناق أخيه منذ ما يقرب من خمسة أعوام.

ويحتوي الملف على وثائق ومستندات رسمية، يدَّعي عبدالحكم أنها هُمِّشت لصالح أطراف أخرى، تضطلع بالوقوف وراء إبقائه رهن السجن لأسباب منها: تصفية حسابات!

في مايو الماضي حمَّل عبدالحكم أخاه محمد رسالة تظلم إلى النائب العام، بشأن عدم الإفراج عنه، بعد انتهاء مدة العقوبة، وعدم تحويل قضيته إلى تنفيذ الشق المدني من الحكم، كما هو معلوم قانوناً. وبدوره حرَّر الدكتور عبدالله العلفي، النائب العام، مذكرة إلى رئيس نيابة استئناف م/عدن، وجه فيها بإحالة القضية على قاضي التنفيذ المدني، وهاكم نص التوجيه الذي لم يُنفذ: «ولما كان من المقرر قانوناً أن تنفيذ الأحكام والدعوى المدنية يتم وفقاً لما هو مقرر في قانون المرافعات، على نحو ما أوضحته المادة (470) أ. ج، يتم مراعاة ذلك بإحالة هذا الجانب على قاضي التنفيذ».

إلى الآن وما يزال الشاب رهن السجن، إذ لم يفرج عنه، لا أحيلت قضيته إلى قاضي التنفيذ المدني -التوجيه، ولا بمقتضى حكم الإعسار القائل بإعساره. يبدو أن النيابات في عدن لم يصلها التعميم الآمر بالإفراج الفوري عن كل سجينٍ حق خاص ثبت للقضاء أنه معسرٌ، فضلاً عن القانون المجرِّم لإبقاء المعسرين رهن الحبس بعد إنقضاء فترة العقوبة التي قررتها الأحكام الصادرة بحقهم.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

عدن بما هي مجنون يبيع بيته وهو ميت!

رجعت يوم الثلاثاء الماضي من عدن إلى صنعاء، ووجدتني على موعد مع سؤال الأحوال في عدن. ولأول مرة شعرت أن سؤال عدن اليوم لم يعد يحتمل الاستخفاف والاستهانة، ولم يعد بميسوري الالتفاف عليه ومراوغته بكلمات فضفاضة وعمومية، جرت العادة أن نلجأ إليها لنبدو كمن يقول كل شيء وهو لا يقول أي شيء.

وبالنظر إلى علاقتي الخاصة بعدن الحاضنة لجذع العمر ونرجس صباه، وأزاهير ربيعه، فقد عدت منها هذه المرة حزيناً مكلوماً متوجعاً من اجترار زجاج التفاصيل القاطعة، الجارحة للذهن والأمعاء، ولم أقدر على الاندلاق بجواب مستعجل، لأني تزاحمت بانطباعات وصور وروايات بوزن دهر ثقيل رغم أن زيارتي لمدينتي الذبيحة لم تزد عن يومين، وعجزت عن تظهير مقطع صورة واحدة بتلك الطزاجة اللاسعة التي عشتها، لأن ضراوة التشوش أضرمت حرائقها في دمي وكياني وأدمعي، ولم أعد أسمع و لا أرى ولا أعي. فكيف بالله يا ترى سأقارب سؤال الأحوال في عدن؟ ومن أين أبدأ؟

وقلت: لتكن واقعة مجنون حارة الخساف بمدينة كريتر، وإقدامه على بيع بيته وهو ميت، هي مفتاح الاجابة على سؤال أحوال عدن التي أضحت وقائعها لا تقبل التنازل عن حقها في السبق على الخيال.

والحال أن ما حدث لمجنون الخساف وعائلته يعطي أكثر من إشارة عن حالة عدن التي أضحت مفهومة لأي شخص غير حليم.

والحكاية أن جميع أهالي الحارة يعرفون مجنونهم الذي أكلت وجهه الارصفة وشرب التسكع أيام عمره منذ فترة تزيد على عقد ونصف، ويعلمون أنه كان ينقطع عن زوجته وأطفاله لأيام وأسابيع، يرجع بعدها لينام ليلة أو أقل ثم يرحل في متاهات تشرده الطويلة.

ويقول شهود عيان من الأهالي إن مجنونهم انقطع عن زيارة أهله منذ فترة لمدة شهر وكان ذلك بعد أن تفضل بعض «أهل الخير» بمصاحبته واصطحابه في سيارتهم ولم يعيدوه إلا وهو جثة هامدة وقد حرصوا على توصيل جثمانه بسيارة إسعاف إلى مقر عمل زوجته التي امتصت صدمة كانت تهيأت لها وشكرت «أهل الخير» و«أبناء الأصول» على صنيعهم، وذهبت لتواري جثمان شريكها وأحزانها.

وفي اليوم التالي ظهر طقم عسكري بمعية الجماعة إياهم، وكانوا في هذه المرة، أشبه بأبالسة الظهيرة حينما شرعوا في «التخبط» وطلبوا من الزوجة وأطفالها إخلاء البيت بزعم أن المرحوم باعه لهم، ووقع وبصم. وقد عرضوا واستعرضوا ورقة مبايعة لم تنطل عليها وعلى جميع أهالي الحارة الذين هبوا بوجه هؤلاء «الطارئين»، كإعصار: «ارحلوا أيها اللصوص. مسكين المجنون لم يفعلها وهو حي يرزق، فكيف يفعلها وهو ميت؟ حتى المجانين لم يسلموا من الفيد»!

المحنة أن «هؤلاء» ما زالوا يشكلون لعنة تطارد العائلة وكابوسا يلاحق الأم في صحوها ومنامها.

والمفارقة أن مجنون حارة الخساف يشير اليوم إلى حالات عدة، ويفسر بعض ما يغتلي ويمور في ساحة المحافظات الجنوبية، كما يؤشر إلى الوجه المجنون للوضع الذي أعاده ملف «القضية الجنوبية» إلى الواجهة.

اليوم مال وأعمال
Businesses & Financial

اليوم سيكون بين يدي القراء العدد الأول من صحيفة «مال وأعمال» الصحيفة الاقتصادية التي يرأس تحريرها الزميل هاجع الجحافي، والتي ستشكل إضافة مهمة لقطاع الصحافة الذي ما زال يفتقر لهذا النوع من التخصص.

يمننة وظائف النفط

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

في أكتوبر العام الماضي جزم وزير النفط خالد بحاح، أنه لن يتهاون في مسألة يمننة الوظائف في القطاع النفطي، وأنه سينشر نتائج أداء وزارته في هذا الجانب أولاً بأول، وسيتخذ إجراءات حازمة ضد الشركات التي لا تلتزم بتوجهاتها.

حين كنت أجري الحوار مع الوزير بحاح؛ استغربت حماسه الشديد لموضوع اليمننة، لأنه لم يكن يشكل لديَّ أولوية، ولا حتى للأوساط السياسية والاقتصادية، لأسباب أظن أن في مقدمتها انعدام الشفافية في أداء القطاع النفطي، مورداً وإدارة، وحينها ربطت بين هذا الحماس وخلفية الرجل الوظيفية، إذ كان يعمل في إحدى الشركات النفطية وعايش ظروف العاملين اليمنيين في تلك الشركات.

منذ عدة اشهر وأنا أبحث عن معلومات شحيحة تخص قطاع النفط من حيث الشركات العاملة فيه أو في مجال الخدمات، أكان ذلك على صعيد الحفر أو الإمدادات الغذائية أو شركات المقاولة الخاصة بالعمالة. وقد بين الجزء اليسير منها حجم التعسف والظلم الواقع على العمال اليمنيين. إذ أن غالبية الشركات العاملة في مجال الخدمات المشار إليها، مملوكة لأبناء علية القوم ولمسؤولين كبار في الشركات النفطية الأصلية وأن الآلاف من اليمنيين يستخدمون كإجراء مسلوبي الحقوق، ومواطنين من درجة متدنية لا ينطبق عليهم أي قانون من قوانين العمل في العالم.

الآلاف من هؤلاء في حقول النفط أو في قطاع الخدمات النفطية يعملون لدى شركات لا يرتبطون معها بأي عقود، لأنهم مؤجرون من مقاول آخر معني باستلام مبالغ مالية، مقابل عملهم، ثم يدفع لهم ما يشاء. في حين أن العمالة الاجنبية ترتبط بعقود عمل مع الشركات الأصلية وتحصل على كافة الحقوق والضمانات المنصوص عليها في قوانين العمل.

حتى اللحظة أبناء البلد هم أشبه بآليات للنقل، تستأجر ويرمى بها في أي وقت، وبدون حقوق ومع مرور نحو عام على تصريحات الوزير بحاح، فإن وزارة النفط معنية بالإجابة على تساؤلات ضحايا المقاولات الجماعية، وبإبلاغ الرأي العام بما أنجزته في هذا الاتجاه.

سندس العطاب

أخيراً تواضع مكتب الصحة العامة بمحافظة إب واعترف بشهادة خريجي قسم الميكروبيولوجي، بعد أن دفعت الطالبة سندس العطاب ثمن نضالها من أجل رد الاعتبار لجامعة على قمتها من لا يحترمون حتى درجاتهم العلمية.

المكافأة التي حصل عليها أحمد الحزمي، بتعيينه عميداً لكلية العلوم تستحق التهنئة، فالرجل تولى مهمة الحفاظ على سمعة الوطن التي «لطختها» الطالبة سندس، حين احتجت على عدم اعتراف وزارة الصحة بالشهادة الصادرة عن الجامعة المحروسة، غير أن ما يؤسف له هو أن يجمع عمداء الكليات ورئيس الجامعة -الذي كان محط تقدير كبير- على إدانة الطالبة، واعتبار ما قامت به خطراً يهدد الوحدة الوطنية، ومع ذلك فلا غرابة فأنت في إب.